

الإعلام الأمني والشائعات عبر الشبكات الاجتماعية

دراسة مسحية على جمهور شبكات التواصل الاجتماعي

د. محمد صادق إسماعيل

كاتب جامعة نائف للنشر

الرياض

١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م

ح (٢٠١٧م)، دار جامعة نايف للنشر - الرياض -

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٤٠٩٦٨٠٠ (+٩٦٦ - ١١) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (+٩٦٦ - ١١)

البريد الإلكتروني: nuph@nauss.edu.sa

Copyright© (2017) Naif Arab University

for Security Sciences (NAUSS)

ISBN 978 - 603 - 8235- 07- 2

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (+966 - 11) 4096800 KSA

Fax (+966 - 11) 2464713 E-mail nuph@nauss.edu.sa

ح (١٤٣٩هـ) دار جامعة نايف للنشر

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

إسماعيل، محمد صادق

الإعلام الأمني والشائعات عبر الشبكات الاجتماعية، محمد صادق إسماعيل،

الرياض ١٤٣٩هـ

٢٢٤ ص، ١٧٠ × ٢٤٠ سم

ردمك: ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٨٢٣٥ - ٠٧ - ٢

١ - الشائعات ٢ - الإعلام الأمني - السعودية أ - العنوان

١٤٣٩ / ٢٥٧٢

ديوي ٣٦٣، ٣

رقم الإيداع: ١٤٣٩ / ٢٥٧٢

ردمك: ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٨٢٣٥ - ٠٧ - ٢

الإخراج الفني والطباعة: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الرياض - هاتف: ٤٠٩٦٨٠٠ تحويلة: ١٦٣٠ / ١٦٣١ - فاكس: ٢٤٦٠٠٤٥



حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

جميع الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي
صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويات

المقدمة	٣
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	٧
١. ١ المشكلة البحثية	٩
١. ٢ أهداف الدراسة	١٠
١. ٣ تساؤلات الدراسة	١١
١. ٤ أهمية الدراسة	١١
١. ٥ حدود الدراسة	١٢
١. ٦ الإطار المفاهيمي	١٣
١. ٧ الإطار المهني للدراسة	٢٥
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	٢٧
٢. ١ الشبكات الاجتماعية في المجتمعات المختلفة	٣١
٢. ٢ ماهية وأدوار الإعلام الأمني	٥٤
٢. ٣ الشائعات: المفهوم، السمات، الأنواع	٧٤
٢. ٤ الدراسات السابقة	٩٣
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها	١١٧
الفصل الرابع: الإعلام الأمني والشائعات: نحو إستراتيجية مقترحة للمواجهة	١٤٩
مكافحة الشائعات في ضوء نظرية الاتجاهات المستقبلية	١٥٢
الخاتمة والتناح والتوصيات	١٧٩
المصادر والمراجع	١٩٦

المقدمة

أدت التطورات الراهنة في مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء أكانت على الصعيد العالمي أم الإقليمي أم على الصعيد الداخلي، خلال السنوات المنصرمة، إلى تغيرات واسعة في مفهوم الأمن ووسائل تحقيقه، فقد اتسع المفهوم بحكم تعقد الأنشطة الإنسانية وتعدد مصادر تهديد الاستقرار والأمن في المجتمع الواحد، بل وارتباط أمن المجتمع بغيره من المجتمعات المجاورة، والأوضاع المتصاعدة في المجتمع الدولي والتطورات التكنولوجية المتلاحقة؛ ونظرًا لهذا الاتساع في المفهوم، فلم تعد مهمة تحقيقه مسؤولية جهة أو مؤسسة ما في المجتمع، بل أضحت مسؤولية مؤسسات عدة بشكل مباشر ومتواصل، مع الأخذ في الحسبان أن هذا التداخل الذي فرضته التطورات الأخيرة في مفهوم الأمن لا يعني أن تقف المؤسسات الأمنية على قدم المساواة مع غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى في تعاملها أو نظرتها للأمن بمفهومه الشامل، بل تظل المؤسسة الأمنية هي الأكثر تأثيرًا بأي اختلال وظيفي تكون له آثاره على استقرار الأوضاع في المجتمع، كما تظل أيضًا حجر الزاوية في الربط والتنسيق بين مختلف المؤسسات التي تؤثر وظائفها في أمن المجتمع وفق المفهوم الشامل له، دون أن يعني ذلك احتكار المؤسسات الأمنية وحدها مهمة تحقيق الأمن وفق هذا المنظور (إسماعيل، ٢٠١٣م، ص ٩).

وعلى الجانب الآخر، يُعد الإعلام دعامة من دعائم الحياة، وقوة أساسية في المجتمع؛ تحفظ تماسكه واستقراره؛ فمنذ قديم الزمن كان للإعلام دوره الذي انعكس من خلال الوسائل التي يتم تداولها بدءًا

من الندوات والمناظرات والمجالس والمنتديات والكتب والدراسات حتى المسرح، وكان وسيلة تأثير فاعلة، مروراً بالإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء والفضائيات، ووصولاً إلى وسائط الإعلام الإلكتروني؛ فقد أدت كل هذه الوسائل وتطورها إلى مزيد من تعظيم دور الإعلام في المجتمع، خاصة مع زيادة التدفق الإعلامي بفضل ظهور الإنترنت وما أحدثه من تحولات جوهرية في طبيعة الاتصال الإنساني الجماهيري للدرجة التي أصبحت معها بحوث الاتصال الجماهيري عامة وبحوث التأثيرات الاجتماعية خاصة في حاجة إلى مراجعة شاملة؛ لتفي بمتطلبات هذه التحولات، حيث يرى معظم الباحثين أن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أخذت شكلاً آخر عما كانت عليه من قبل بظهور مستجدين تكنولوجيايين هما: «الإنترنت والهاتف المحمول». والثورة التي أحدثتها هذان المستحدثان في مجال الاتصال الشخصي تتمثل في: أنها أضافا شكلاً جديداً من الاتصال وهو الاتصال المرتبط بوجود أداة تكنولوجية تتوسط العلاقة بين طرفي العملية الاتصالية فلا تجعلها تقوم على قاعدة الاتصال الشخصي المباشر (Christakis, Nicholas A., 2011, 10)، ولا تأخذ سمة الاتصال الجماهيري، وقد أطلق على هذا النوع اسم «الاتصال الوسيط» (Computer-Mediated Communication C.M.C)، ومن أبرز سمات الإنترنت بوصفه وسيطاً اتصالياً هي سمة التفاعلية، حيث إنها ساعدت على تحقيق التزامن والحالية في رجع الصدى من خلال بعض أدواتها الاتصالية لغرف الدردشة (Chatting)، أو من خلال المحادثات الجماعية (Multi-User Dungeons MUDS)، ويطلق على هذا النوع من الاتصال اسم «الاتصال المتزامن» (Synchronous Communion) إلى جانب أنها غيرت من مفهومي الزمان والمكان اللذين

يعتبران أساسًا للعلاقات الاجتماعية، فهي وسيلة تتيح التواصل مع أي شخص في أي مكان دون الوجود المادي له بأقل تكلفة مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى (Smoloon 2009, 12).

ولا شك أن هذا التطور الذي حدث في المجالين معًا الأمن والإعلام، تطلب البحث عن آلية جديدة تحقق التوازن المطلوب بين الطبيعة المتناقضة لكليهما، ففي الوقت الذي تتسم فيه الأجهزة الأمنية بالتكتم والسرية إزاء مواقف تتطلب الصراحة والوضوح، نجد أن الأجهزة الإعلامية تتسم بالانتشار والذيع وكشف الحقائق والمعلومات كافة وتناقلها على نطاق واسع، وهو ما أدى إلى ظهور موقف متزن يعمل على النقل الصادق للحقائق والمعلومات مع مراعاة الأوضاع الحساسة التي تتطلب الحيلة والحذر.

لذا، جاء الإعلام الأمني ليؤدي دورًا مهمًا في مجال الأمن وتقريب المسافات وردم الهوة ما بين الإعلام والأمن، ولإيصال المعلومة الأمنية ولتزويد المتلقي بالمعارف الأمنية والمعلومات التي ظلت حكرًا على الأجهزة الأمنية والأنظمة الحاكمة مددًا طويلة من حياة المجتمعات، فكان الناس عرضة للشائعات والأحاديث المتناقلة التي تعثرها الزيادة والنقصان دائمًا، كما يتيح الإعلام الأمني المعرفة التامة بالقضايا الأمنية بعيدًا عن حجب المعلومات وإخفائها، ويقوم بالدور التوعوي ويقدم النصح للمجتمع فيما يتعلق بإجراءات حماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، وكل ما من شأنه أن يُجنب المواطن الوقوع في الجريمة، والترهيب من عواقب ارتكابها على الفرد والمجتمع، كما يؤكد الإعلام الأمني دوره وأهميته من خلال العمل على مساعدة العاملين في سلك

الأمن في القيام بواجبهم ورفع روحهم المعنوية إزاء ما يقومون به من أعمال في سبيل الحفاظ على سلامة المجتمع واستقراره.

وانطلاقاً مما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتسهم في طرح رؤية تتعاضد من خلالها كيفية مواجهة التداعيات السلبية لانتشار الشائعات والأكاذيب على أمن المجتمع واستقراره، خاصة في ظل استفادة مُطلقي هذه الشائعات ومروجيها من التطور المذهل في مجال الاتصالات والمعلومات التي أصبحت متاحة للجميع؛ لبث شائعاتهم وأخبارهم الكاذبة والمُغرِضة التي تستهدف أمن المجتمع وتماسكه، فتؤدي إلى زعزعة الثقة والاستقرار، وإعاقة التنمية والتقدم، والنيل من الروح المعنوية للمواطنين وثقتهم في قادتهم وحكامهم، بل وفي إمكاناتهم وقدراتهم على تحقيق النهضة المجتمعية. وفي هذا الخصوص تتعاضد أهمية العمل على مجابهة تلك التهديدات، لاسيما في ظل ما تشهده مصر من تهديدات على المستوى الأمني، الأمر الذي يفرض بقوة على القائمين على المنظومة الأمنية العمل على صياغة السياسات ووضع الخطط واتخاذ القرارات السريعة والفاعلة لمواجهة تلك التهديدات.

وتستعرض هذه الدراسة في فصلها الثاني المنظومة الإعلامية الأمنية بمصر إلى جانب كل من دولة الكويت ومملكة البحرين في محاربة الشائعات المنتشرة عن طريق الشبكات الاجتماعية، مقارنة تنطوي على دعم وتعزيز الجهود الأمنية المبذولة في هذا الشأن، وتمكن من النجاح في مواجهة تلك الشائعات وحماية المجتمع من تداعياتها وتأثيراتها السلبية.

ويحتوي الفصل الثالث على الدراسة الميدانية وعلى ضوءها تم اقتراح إستراتيجية لمواجهة الشائعات، وذلك ضمن الفصل الرابع الأخير.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

١ . الإطار المنهجي للدراسة

١ . ١ مشكلة الدراسة

تنطوي استخدامات تقنيات وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة على مظاهر إيجابية تتمثل في دعم وتعزيز جهود الأمن في التطور والنماء وبشكل خاص إسناد برامج الإعلام الأمني وبسط الأمن والطمأنينة في ربوع المجتمع؛ إلا أنها تنطوي من ناحية أخرى على سلبيات وتحديات تزيد من فداحة تصدي الإعلام الأمني للمشكلات الماثلة في انتشار العنف والجريمة والانحدار الأخلاقي والانحراف الفكري وعلى رأسها انتشار الشائعات والأكاذيب وتأثيرات ذلك سلباً على أمن المجتمع واستقراره، وذلك إما بسبب الاستخدام الكثيف لهذه الوسائل وإما بسبب مظاهر التربية الفكرية غير السوية التي تسهم تقانات الاتصال في سطوتها وصعوبة التصدي لها إعلامياً. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الباحثين في مسارات الإعلام الأمني وربطه بالمتغيرات والتحويلات العميقة في تاريخ المجتمعات؛ فإن إشكالية تطوير مفهوم الإعلام الأمني وتحديد التحديات التي يتعين أن يتصدى لها في ظل التطورات التكنولوجية لا تزال تترأى في الأفق وتكتسي أهمية ملحة لتناولها بحثياً وإبصار دالاتها وتعقيداتها برؤى رصينة تحدد السمات الإيجابية والسلبية لاستخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وتحصي التحديات التي تُجابه الإعلام الأمني وتُحدد سبل مجابته وخاصة في مجال مكافحة الشائعات والأكاذيب التي تنتشر في المجتمع. وبمقاربة الحالتين المصرية والسعودية، لاسيما في ظل وجود تهديد الإرهاب والأفكار المتطرفة

التي تحاول نشر الشائعات في المجتمع؛ بهدف توظيفها تحقيقاً لأغراضها ومصالحها الذاتية، على حساب مصالح المجتمع ووحدته وتماسكه.

وتتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي: «ما دور الإعلام الأمني التفاعلي في مواجهة الشائعات والأكاذيب التي تبث عبر الشبكات الاجتماعية؟»

١ . ٢ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى التعرف على دور الإعلام الأمني في مواجهة الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال ما يأتي:

- التعرف على الأبعاد التي تنطوي على مفهوم الإعلام الأمني التفاعلي ومجالات عمله وخصائصه.

- تحديد تعريف الشائعة وأنواعها وانعكاساتها على المجتمع.
- رصد التغيرات التي طرأت على الشائعات في عصر المعلوماتية وما ترتب عليه من التوسع في استخدام الوسائط الإلكترونية.
- الكشف عن المعوقات التي تحدُّ من فاعلية الإعلام في مكافحة الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعية
- توضيح كيفية مكافحة الإعلام التفاعلي لأزمة الشائعات والتصدي لها مع اتساع نطاقه ومجال انتشارها بفضل التكنولوجيا المتقدمة.

١ . ٣ تساؤلات الدراسة

- في إطار التساؤل الرئيس للدراسة، ثمة جملة من التساؤلات الفرعية ترتبط به، وتحاول الدراسة الإجابة عنها، وهي:
- ما الأبعاد التي تنطوي على مفهوم الإعلام الأمني التفاعلي ومجالات عمله وخصائصه؟
 - ما تعريف الشائعة وأنواعها وانعكاساتها على المجتمع؟
 - ما دور الإعلام الأمني في بناء منظومة الأمن السليم؟
 - ما دور الإعلام الأمني في عصر المعلوماتية؟
 - ما التغيرات التي طرأت على الشائعات في عصر المعلوماتية وما ترتب عليه من التوسع في استخدام الوسائط الإلكترونية؟
 - ما المعوقات التي تحد من فاعلية الإعلام الأمني في مكافحة الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعية؟
 - كيف تتم للإعلام الأمني مكافحة الشائعات والتصدي لها مع اتساع نطاقه ومجال انتشارها بفضل التكنولوجيا المتقدمة؟

١ . ٤ أهمية الدراسة

- تستمد الدراسة أهميتها من أكثر من منطلق، أبرزها ما يأتي:
- ١ - كونها تتعامل مع مجالين حيويين هما: مجال الأمن والإعلام اللذان باتا أكثر المجالات تأثيراً في حياة الأفراد، وأصبحا شغلهم الشاغل.
 - ٢- كونها تهدف تطوير العمل الإعلامي الأمني؛ لتنشيط دوره وتفعيله، ولكي يكون أهلاً للوفاء بالآمال العريضة المعقودة عليه للمشاركة في

جهود محاربة الشائعات والانحرافات الأخرى، ومن ثم، تكريس الحياة الآمنة المطمئنة والكرامة للمواطن أينما وجد.

٣- كونها مهتمة بالبحث في الوسائل والآليات المؤدية إلى تنمية المهارات في الإعلام الأمني وتعظيم دوره في محاربة الشائعات والأكاذيب المنتشرة عبر وسائل الإعلام الإلكتروني.

١ . ٥ حدود الدراسة

أ- الحد الموضوعي

تسعى الدراسة الحالية إلى طرح موضوع يتناول دور الإعلام التفاعلي في محاربة الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

ب- الحد المكاني

تسعى الدراسة الحالية لتطبيق الموضوع داخل وزارة الداخلية في جمهورية مصر العربية من خلال توضيح دور الأجهزة المرتبطة بالإعلام الأمني في محاربة الشائعات.

ج- الحد الزمني

قام الباحث بتطبيق الدراسة خلال عام ٢٠١٦م وذلك للوقوف على أحدث ما قامت به إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية في محاربة الشائعات ومعرفة الإستراتيجية الحالية للوزارة في هذا الصدد.

١ . ٦ الإطار المفاهيمي

١ - الشبكات الاجتماعية

لا يمكن لأي باحث تدوين تعريف واحد لشبكة الإنترنت، وذلك نظرًا لوجود كثير من التعاريف التي أطلقها مجموعة من الخبراء والعلماء العاملين في مجال الاتصال والإعلام وفي مجال علم المعلومات والحاسبات وكل واحد منهم انطلق في تعريفها من زاوية تعامله أو استعماله لها.

ويعود أصل كلمة إنترنت Internet إلى شبكة المعلومات الدولية اختصارًا للاسم الإنجليزي International Networks ويطلق عليها عدة تسميات منها الشبكة the net أو الشبكة العالمية world net أو شبكة العنكبوت the web أو الطريق الإلكتروني السريع Electronic Superhighway. (إسماعيل، ٢٠١٣م، ص ١٢)

وقد عرّفت في الكتاب الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عام ١٩٩٤م بأنها: شبكة اتصالات دولية تتألف من مجموعة من شبكات الحواسيب تربط أكثر من (٣٥) ألف شبكة من مختلف شبكات الحواسيب في العالم وتؤمن الاشتراك فيها لنحو: (٣٣) مليون مستعمل وهناك أكثر من (١٠٠) دولة في العالم لديها نوع من الارتباط وإمكانية الوصول إلى الشبكة (Josep, 2000:9).

وهي تعد من أوسع شبكات الحواسيب في العالم وتزود المستخدمين بكثير من الخدمات كالبريد الإلكتروني ونقل الملفات والأخبار والوصول إلى الآلاف من قواعد البيانات (قنديلجي، ١٩٧٧م، ص ١٨)، أو هي

عبارة عن دائرة معارف عملاقة يمكن للمشاركين فيها الحصول على المعلومات عن أي موضوع معين، وتستعمل الحواسيب المرتبطة بالشبكة بما يعرف تقنياً بالبروتوكول Protocol للنقل والسيطرة ولغرض تأمين الاتصال بالشبكة (تريشو، ١٩٩٠م، ص ١٣) أو أنها إحدى الوسائط الفعالة في الكشف عن المعلومات وتقديمها أينما كانت وبسرعة عالية وعرضها على المشترك من خلال الحاسوب المرتبط بشبكة الاتصالات الدولية (المقوسي، ١٩٩٧م، ص ٢٤)، أو أنها شبكة اتصالات تستعمل في عقد لقاءات إلكترونية عن بعد بين أشخاص يكون هدفهم تبادل المعلومات (عبد الهادي، ١٩٩٦م، ص ١٣٥).

وقد ازداد الاهتمام الأكاديمي بقضايا الشبكات الاجتماعية والمجتمع الافتراضي منذ أن شكل الإنترنت فضاءه المعلوماتي ونجاحه في تأسيس جماعته الافتراضية، ويرجع المفهوم إلى هاوارد رينجولد Howard, 1993 Rheingold الذي كتب الكتاب الأول والرائد في هذا السياق بعنوان: المجتمع الافتراضي virtual community الذي عرف المجتمع الافتراضي على أنه: تجمعات اجتماعية تشكلت من أماكن متفرقة في أنحاء العالم تتقارب وتتواصل فيما بينها عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الإلكتروني وتبادل المعارف فيما بينها وتكوّن صداقات، يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك ويحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع من تفاعلات ولكن ليس عن قرب، وتتم هذه التفاعلات عن طريق آلية اتصالية هي الإنترنت الذي بدوره أسهم في حركات التشكل الافتراضية (Howard Rheingold, 1993)

ويشكل المجتمع الافتراضي مجال نمو الشبكات الاجتماعية، ويشكل الفضاء المعلوماتي cyber space الحيز والإطار الذي يتم في سياقاته تجميع خيوط الشبكات الاجتماعية؛ فقد عرفه نبيل علي بأنه: «فضاء جديد

تقطنه الجماعات وتمارس فيه الصفقات وتقام فيه المؤسسات والمتاحف والمعارف ومنافذ البيع، تعقد فيه التحالفات وتحاك فيه المؤامرات، وتنقل فيه المعلومات بسرعة فائقة، وعلى الرغم من محاكاته لفضاء الواقع فإنه يختلف في طوبوغرافيته وطبيعته وقوانينه وأعرافه عن فضاء الواقع؛ فليس هناك سلطة مركزية تحكمه أو جهة رقابية تراجعها، بل مجرد لجان أو مجموعات غير حكومية» (علي، ٢٠٠٣م، ص ٢٥٤). كما عرفه أحمد زايد بأنه: العالم الفضائي غير المرئي وغير المرتبط بمكان وزمان الذي يتم داخله تداول المعلومات الإلكترونية (زايد، ٢٠٠٢م، ص ١٦).

ويبدو من الطرح أن هناك إعادة تشكّل لقضايا المجتمع والسياسة على نحو افتراضي، فلقد نجحت الإنترنت في تسهيل التفاعلات الاجتماعية، ليس على مستوى الإفادة فحسب ولكن على مستوى الشبكات الاجتماعية. فلقد عرف السون وبويد Ellson, Boyd الشبكات الاجتماعية على أنها: «مواقع تتشكل من خلال الإنترنت وتسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال، وتختلف طبيعة التواصل من موقع لآخر» (Danah m. Boyd, 2016 Nicole B. Ellison). ولقد عرفت الشبكات الاجتماعية على أنها: «مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب web ٢ تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتهاء (بلد، مدرسة، جامعة، شركة... إلخ) يتم التواصل بينهم من خلال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية، ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض. وهي وسيلة فعالة للتواصل الاجتماعي بين الأفراد سواء أكانوا أصدقاء

يعرف بعضهم بعضًا في الواقع أم أصدقاء عرفوا بعضهم من خلال السياقات الافتراضية» (Sanders, CE; Field, TM.; Diego, M; and Kaplan, 2000). ولقد أوجز Mcswete مفهوم الشبكات الاجتماعية في أنها: منظمة عصرانية غيرت في أسلوب الحياة من حيث الإدارة والممارسة» (O.C.Mcswete,2009,96).

وتتعدد الخدمات التي تبثها الشبكات الاجتماعية، وتؤكد الدلائل على مدى العموم والانتشار من حيث أعداد الشبكات أو المستخدمين على أنها تقدم خدمات تستدعي الاهتمام، ومن أبرز الخدمات التي تقدمها الشبكات الاجتماعية:

١ - الملفات الشخصية أو صفحات الويب: وهي ملفات يتمكن من خلالها الفرد من كتابة بياناته الأساسية مثل: الاسم والسن وتاريخ الميلاد والبلد والاهتمامات والصور الشخصية، ويعد الملف الشخصي بوابة الوصول إلى عالم الشخص.

٢ - الأصدقاء أو العلاقات: وهي خدمة تمكن الفرد من الاتصال بالأصدقاء الذين يعرفهم في الواقع، أو الذين يشاركونه الاهتمام نفسه في المجتمع الافتراضي . وتمتد علاقة الشخص ليس فقط بأصدقائه ولكن الشبكات الاجتماعية تتيح له فرصة للتعارف مع أصدقاء الأصدقاء بعد موافقة الطرفين.

٣ - إرسال الرسائل: تسمح هذه الخدمة بإرسال الرسائل سواء أكان إلى الأصدقاء الذين في قائمة الشخص، أم الأصدقاء غير الموجودين في القائمة.

٤ - ألبومات الصور: تتيح هذه الخدمة للمستخدمين إنشاء عدد لا نهائي من الألبومات ورفع مئات الصور، وإتاحة المشاركات لهذه الصور للاطلاع عليها وتحويلها أيضًا.

٥- المجموعات: تتيح الشبكات الاجتماعية فرص تكوين مجموعات الاهتمام، حيث يمكن إنشاء مجموعة؛ بهدف معين أو أهداف محددة، ويوفر موقع الشبكات لمؤسس المجموعة أو المنتسبين والمهتمين بها مساحة من الحرية أشبه بمنتدى حوار مصغر، كما تتيح فرصة التنسيق بين الأعضاء في الاجتماعات من خلال ما يعرف باسم Events ودعوة الأعضاء لتلك المجموعات، ومعرفة عدد الحاضرين وأعداد غير الحاضرين.

٦- الصفحات: ابتدع هذه الفكرة موقع Facebook وتم استخدامها على المستوى التجاري بشكل فعال، حيث تسمح هذه الخدمة بإنشاء حملات إعلانية موجهة تتيح لأصحاب المنتجات التجارية فرصة عرض السلع أو المنتجات للفئات التي يحدونها، ويقوم موقع الفيس بوك باستقطاع مبلغ مع كل نقرة يتم التوصل إليها من قبل المستخدم.

وقد ارتبط تنوع الخدمات التي تقدمها الشبكات الاجتماعية في محيط الإنترنت بتنوع آخر يتمثل في تنميط الشبكات الاجتماعية. وفي هذا الصدد ليس من المنطقي أن نتحدث عن الشبكات العربية؛ لأن المجتمع الافتراضي هو مجتمع منفتح يضم في سياقاته الرحبة التفاعلات على الصعيد العالمي، ولكن يمكن الإشارة على استحياء إلى أنماط الشبكات الاجتماعية على النحو التالي (Christakis, Nicholas A. Fowler, James H., 2011):

١ - شبكات أساسية: وهي التي يمكن وصفها بالشبكات الاجتماعية العامة التي تضم ملفات شخصية للمستخدمين وخدمات عامة تتمثل في المراسلات الشخصية ومشاركة الصور والملفات الصوتية والمرئية والروابط والنصوص.

٢- شبكات عمل: وهي ليست شبكات ذات طابع عام وهي نمط من الشبكات ينصب اهتمامه على المحترفين وترتبط بأصحاب الأعمال

والشركات وتتضمن ملفات شخصية للمستخدمين تتضمن على سيرتهم الذاتية وإنجازاتهم (Swart, 2011, 17).

٣- شبكات المميزات الإضافية: هناك بعض الشبكات التي تتيح الفرصة أمام أعضائها في توفير مزايا إضافية تتمثل - علي سبيل المثال - في التدوين المصغر Microblogging مثل موقعي تويتر وبلارك.

٤ - الشبكات العربية: هناك بعض الشبكات الاجتماعية التي ظهرت مؤخراً على الإنترنت، ولكنها لم ترتق إلى مستوى الخدمات التي تقدمها الشبكات العالمية الكبرى. ومن أمثلة الشبكات الاجتماعية العربية: مكتوب وعربيز Arabiz التي ظهرت في عام ٢٠٠٩م وكانت مخصصة للعرب المقيمين في ألمانيا ثم انتشرت في الدول العربية (أولجا، جوديس بيلي، بيلي كاميرتس، نيكوكاربتنير، ٢٠٠٩م، ص ١٥).

٢ - تعريف الشائعات

قيل في اللسان العربي: «شيعة فلاناً اتبعته». وشايعة: تابعه وقواه. ويقال: تشيع النار بإلقاء الخطب عليها، وشيعة: خرج معه عند رحيله ليودعه. وتشيع في المشي: استهلك في هواه. والشيوع: ما أوقد به النار، يقال: أشاع بالإبل وشايع بها مشايعة: أهاب بمعنى صاح ودعا. وشاع الشيب: انتشر، وشاع الخبر: ذاع، أشعت المال: فرقه. والشاعة: الأخبار المنتشرة، ورجل مشياع: أي مذياع لا يكتف سرّاً». ولعل المعنى المشترك والبارز بين هذه المعاني لمادة «شيع» هو الانتشار والتكاثر (عويضة، ١٩٩٥م، ص ١٠).

أما الشائعة في الاصطلاح، فثمة اختلافات حولها حسب طبيعة العلم الذي يدرس الشائعات سواء أكان علم النفس أم علم الاجتماع أم علم السياسة... إلخ، بل ربما يحدث خلاف حول تعريف الشائعة داخل

العلم الواحد باختلاف المنهج المستخدم في الدراسة. ومن أبرز التعريفات المقدمة للشائعة ما ذكره بعض الباحثين بأنها: «رواية تتناولها الأفواه دون التركيز على مصدر يؤكد صحتها أو أنها اختلاق لقضية أو خبر ليس له أساس من الواقع أو هي مجرد التحريف بالزيادة والنقصان في سرد خبر يحتوي على جزء ضئيل من الحقيقة» (الجنحي، ٢٠٠١م، ص ٢٣٢). ويعرف «لوبورت» الشائعة بأنها: «كل قضية أو عبارة مقدمة للتصديق، تنقل من شخص إلى آخر، دون أن يكون لها معايير أكيدة للصدق» (الحارثي، ٢٠١٠م، ص ١٠)، كما عرفها آخرون بأنها: «الترويج لخبر مخلق لا أساس له من الواقع، أو تعمد المبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، وذلك بهدف التأثير النفسي على الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو الدولي تحقيقاً لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة أو عدة دول أو النظام العالمي بأكمله» (حسن، ٢٠٠١م، ص ١٢٤)، كما يعرفها آخرون بأنها: «ظاهرة اجتماعية فلا بد من شخصين على الأقل لتكون إشاعة ومع ذلك ففي أي لحظة بعينها يكون فرد واحد هو عجلة الأقصوصة؛ لما يدور في ذهنه، وعلى وجه الدقة فإن السلسلة شيء يزيد على مجرد حاصل حلقاتها» (عويضة، ١٩٩٥م، ص ٧١). وفي تعريف آخر هي: «حديث أو رأي ينتشر بين أفراد المجتمع دون تحديد مصدر له للتحقق من صحته» (Olusola, 2007, 2). وتعرف أيضاً بأنها: «الأحاديث والأقوال والأخبار والروايات التي يتناقلها الناس دون التأكد من صحتها وقد يضيفون إليها بعض التفاصيل الجديدة، وقد يتحمسون لما يرونه ويدافعون عنه بحيث لا يدعون السامع يتشكك في صدق ما يقولون» (زهرا، ٢٠٠٣م، ص ٤٩٨). وتعرف كذلك بأنها: «كل خبر مقدم للتصديق يتم تناقله من شخص لآخر دون أن يكون له

معايير أكيدة للصدق؛ فهي: بث خبر من مصدر ما في ظروف معينة ولهدف يريده المصدر دون علم الآخرين، وهي الأحاديث والأقاويل والأخبار والقصص التي يتناقلها الناس دون إمكان التحقق من صحتها أو كذبها؛ فالإشاعات تنتقل وتنتشر كلما ازداد الغموض وقلت المعلومات حول الأخبار التي تنشرها هذه الإشاعات».

من هذه التعريفات، نجد أن مفهوم الشائعة متقارب من حيث المعنى والمغزى وإن تنوعت واختلفت ألفاظها، فالشائعة قد تكون ذات مصدر رسمي ولكنه غير موثوق فيه، أو قد يكون موثقاً فيه، ولكن القائل قد غير اتجاهها أو مقصودها أو معناها، سواء أكان هذا التغيير أو التبديل بالنقص أو الزيادة بقصد أم بغير قصد، والتي جاءت على خلاف الحقيقة أو الواقع.

إذن فالشرط الأساسي للشائعة يكمن في انعدام الحقيقة؛ بالإضافة إلى وجود هدف ما، وإنسان مستفيد، وآخر مستهدف، وجمهور يقبل هذه الشائعة، ويُجمل الاختصاصيون الشائعة في السلسلة التالية: (الخبر، المصدر، الهدف، المتلقي، وسيلة الانتقال) (الحارثي، ٢٠١٠م، ص ٢٥).

٣- مفهوم الإعلام الأمني

تتعدد التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم الإعلام الأمني وذلك تبعاً للجانب الذي ركز عليه كل باحث في تناوله للمفهوم، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الإعلام الأمني يعد فرعاً من فروع الإعلام المتخصص الذي يهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم به رجال الأمن ذاتهم، كما يقوم به رجال الإعلام إذا كان الأمر متعلقاً برجال الأمن (الدسوقي، ٢٠١٠م، ص ٦).

وتشير دراسة الشريان إلى أن الإعلام الأمني يقصد به الأنشطة الإعلامية المقصودة والمخطط لها كافة، وما يتم إعداده من رسائل إعلامية؛ بهدف إلقاء الضوء والتعريف بجميع الجهود والإنجازات التي تقوم بها وزارة الداخلية في إطار إستراتيجيتها الأمنية الشاملة من خلال وسائل الإعلام والاتصال المختلفة كافة (الشرمان، ٢٠١٠م، ص ١٠).

ويركز ميرزا على مفهوم الإعلام الأمني من زاوية أسلوب الاتصال الذي يتبع في مجال الإعلام الأمني ومن ثم فهو الإعلام الذي يتحقق بمبادرة من رجال الأمن إما بطريقة مباشرة لإنتاج الرسائل الإعلامية كالبرامج الأمنية الإذاعية والتلفزيونية كالأفلام السينمائية وغيرها، أو بطريقة غير مباشرة مثل تزويد الصحف بأخبار بشأن الأحوال الأمنية ومجرياتها بشكل موضوعي يعتمد على المعلومات الموثوق بها. (ميرزا، ٢٠١٢م، ص ٦).

ويوضح السلطان فيقول: إن الإعلام الأمني لم يعد يقتصر على الأخبار وطبيعة الاتصال الرأسي، بل امتد إلى وظائف كثيرة إخبارية وتعليمية وتثقيفية وإرشادية وتوعوية وفق نمط الاتصالات المتبادلة بين ثلاثة قطاعات هي: الشرطة والإعلام والجمهور، وواضح أن الباحث يركز على وظائف الإعلام الأمني ونطاقه كأساس للتعريف بهذا المفهوم. (السلطان، ٢٠٠٩م، ص ١١).

كما يرى عجوة أن «الإعلام الأمني يتضمن معلومات مهمة وكاملة تغطي الأحداث والحقائق والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره التي يعد إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعاً من التعتيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها نوع من الدعاية لخدمة أهداف معينة» (عجوة، ١٩٩٧ ص ٢م).

كما قدم (Donald, 1999, 70) تعريفاً للإعلام الأمني بأنه: « الإعلام الذي يراعي المصالح الوطنية لكل دولة دون أن يتناقض مع رسالة الإعلام وأهميتها ».

نجد من خلال هذه التعريفات أنها تحدد أهم ملامح الإعلام الأمني التي تتمثل في أنه:

- نوع من الإعلام المتخصص قائم على الصدق والموضوعية في إحاطة المواطنين بالمعلومات والحقائق والقوانين التي تمس أمن واستقرار المجتمع.

- إعلام متعاون مع وسائل الإعلام الأخرى، يستطيع أن يحقق أهداف وغايات المؤسسات الشرطية ويوجد انطباعاً إيجابياً لجهاز الشرطة في أذهان الجماهير.

- إعلام متوافق مع سياسة الدولة ولا يتعارض معها؛ فالإعلام الأمني يعمل على تدعيم المصالح الوطنية والحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والوقوف في وجه الإعلام المفتوح الذي يحاول أحياناً إلغاء دور الدولة وتهديد المجتمع من خلال ما تبثه وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون من برامج ورسائل تحث على الرذيلة والانحراف والجريمة والأفكار الهدامة.

ويمكن من خلال ما ورد من تعريفات تقديم التعريف التالي للإعلام الأمني المشتق من التعاريف السابقة والمتمثل في أنه: « تلك الرسائل والمعلومات والأخبار الصادقة التي تصدر عن جهاز الشرطة، وتبث عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، بهدف التوعية والإرشاد وتحسين صورة المؤسسة الشرطية في أذهان الجماهير؛ لتحقيق التفاعل الإيجابي بين الشرطة والجماهير في إطار سياسة الدولة وقوانينها ».

المنهج المستخدم في الدراسة

استخدمت هذه الدراسة «منهج المسح الإعلامي» من خلال رصد السمات الإيجابية والسلبية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتداعياتها في المجال الأمني، خاصة مع التوسع في استخدامها في مجال نشر الشائعات والأكاذيب، وكيفية التصدي لها بطرق علمية وإستراتيجيات عملية مدروسة.

نوع الدراسة

تعد الدراسة الحالية دراسة وصفية تسعى إلى وصف ظاهرة الشائعات وسماتها وخطورتها على المجتمع، وسبل مكافحتها عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

النظرية المطبقة

تعتمد هذه الدراسة على نظرية الغرس الثقافي التي تعلق بشبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تفعيل الوعي الأمني، حيث ينتج عنها أن الفرد الذي يتعرض لتلك الشبكات تنغرس فيه قيم و تصورات إيجابية عن الوعي الأمني تجعله يتبناها ويظن أنها فعلاً ما يحدث في الواقع وبالتالي تنغرس فيه لا شعورياً؛ فإذا سألناه عن تلك الظاهرة يكون تفسيره ونظرته حسب ما يتلقاه. والمتلقي يتقبل ما يث له على أنه تعبير حقيقي للواقع؛ لكونه غير واع بعملية صنع هذا الواقع، بل إن وعيه لا يتعدى الشعور بالتسلية، وذلك بقضاء الساعات الطويلة أمام تلك الشبكات الاجتماعية، ومن التطبيقات الحديثة لتلك النظرية ما يأتي:

مفهوم الاتجاه السائد الذي يقصد به التجانس بين الأفراد ذوي درجة الكثافة الواحدة في اكتساب الخصائص الثقافية المشتركة التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي كقناة ثقافية حديثة والصور التي يراها، وبالتالي يمكن الكشف عن التباين في إدراك العالم الخارجي بين الذين يتابعون تلك الشبكات بدرجة أقل وبين الذين يتابعونها بكثافة كبيرة heavy viewers وبالتالي فإن الاتجاه السائد عبارة عن نسيج من المعتقدات والقيم والممارسات التي تقدمها تلك الشبكات في صور مختلفة ويتوحد معها كثيفو المتابعة ولا تظهر بينهم الفروق كبيرة في اكتساب هذه الصور أو الأفكار باختلاف خصائصهم الاجتماعية أو السياسية، وبالتالي فإن الاتجاه السائد يشير إلى سيطرة الشبكات الاجتماعية في غرس الصور والأفكار بشكل يجعل الفوارق أو الاختلافات تقل أو تختفي بين الجماعات ذات الخصائص المتباينة .

ومفهوم الصدى أو الرنين يقصد به: تلك التأثيرات المضافة للمشاهدة والمتابعة إلى جانب الخبرات الأصلية الموجودة فعلاً لدى المتابعين، وبذلك فإن المشاهدة يمكن أن تؤكد هذه الخبرات من خلال استدعائها بواسطة التفاعلات عبر الشبكات الاجتماعية التي يتعرض لها الأفراد أصحاب هذه الخبرات بكثافة أعلى (السراي، ٢٠١٢م).

١ . ٧ الإطار المهني للدراسة

١ - مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مواطني ومواطنات مدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية.

٢ - عينة الدراسة

عينة الدراسة هي عينة عشوائية بسيطة تبلغ (٤٠٠) مفردة من مرتادي الشبكات من مواطني ومواطنات مدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية.

٣ - أدوات جمع البيانات

تم تحديد أدوات جمع البيانات من خلال وضع استبانة، حيث تم تصميم استبانة للتعرف على آراء الجمهور المصري تجاه دور الإعلام الأمني حيال الشائعات التي يتم تروييحها عبر الشبكات الاجتماعية طبقاً لتوزيع مفردات العينة وطبقاً للنوع (ذكر، أنثى) والفئات العمرية المختلفة.

الصدق والثبات لأدوات جمع البيانات:

١ - تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية، كما تم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين^(١).

(١) أسماء السادة المحكمين:

- محمد إسماعيل، أستاذ الإعلام السياسي، جامعة القاهرة.
- عبد العال عبد الرحمن، أستاذ الإعلام السياسي المساعد، جامعة السادس من أكتوبر.
- هادي الخالدي، أستاذ الإعلام المساعد، جامعة الكويت.
- علي فريد، أستاذ الإعلام، جامعة مصر الدولية.

- ٢ - قام السادة المحكمون بالتأكد من الصدق الظاهري للأداة التي جرى تطويرها بصورتها الأولية، من خلال ماتم عرضه عليهم.
- ٣ - تم تعديل الاستبانة بناءً على مقترحاتهم، كما تم حساب العلاقة الارتباطية الداخلية بين درجات المفردات والدرجة الكلية لكل محور من محاور الأداة على حدة، وتبين أن جميعها ذات قيم دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، ما يشير إلى صدق الأداة.

تحليل البيانات الديموغرافية

- تم تبويب وتحليل البيانات باستخدام الحاسب الآلي، وتطلب تحليل واختبار الدراسة تطبيق الأساليب الإحصائية الآتية:
- التكرارات Frequencies، والنسب المئوية Percentages، والمتوسطات والانحرافات المعيارية Standard Deviation كأساليب إحصائية وصفية Descriptive Statistics تساعد في عرض البيانات بصورة أكثر عمقاً وتعطي نتائج حتمية.
 - اعتمد الباحث في تحليله أيضاً على أسلوب الاستنتاج المنطقي واستقراء النتائج من بيانات الاستبانة التي يتم جمعها وتبويبها وجدولتها.
 - سعى الباحث للربط بين المتغيرات الديموغرافية الخاصة بالعينة، والأبعاد الخاصة بالدراسة الميدانية.
 - استفاد الباحث من بعض نتائج الدراسة الميدانية في صياغة التصور المستقبلي الذي جاء في الفصل الرابع من دراسته الحالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢ . الإطار النظري والدراسات السابقة

كان الإعلام في بداية ظهوره يهتم بمجالات معينة فقط، وكانت تلك المجالات محدودة بوسائلها وتأثيراتها، لكن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، بل فاقت تطوراتها كل التصورات بفضل التطور المذهل لوسائل الاتصال من جهة، وقدرة الإعلام على التعبير عن مختلف المجالات من جهة أخرى؛ لذا فقد اتسعت مجالات الإعلام بصورة واضحة بحيث شملت: الصحة والتعليم والأمن والدفاع والاقتصاد والبيئة والمناخ والعلوم... وغيرها، كما شملت بلغتها الشرائح والمستويات كافة حتى باتت من أهم أدوات المعرفة في العصر الراهن. وكان ذلك نتيجة التطورات الكبيرة التي طرأت على التكنولوجيا وتقنيات الاتصال والإعلام التي جعلت من العالم يبدو وكأنه قرية إلكترونية صغيرة، وأصبح الإعلام محوراً أساسياً لمختلف القضايا الأساسية، وازدادت أهميته بوسائله المختلفة في المجتمع في مجالات الحياة كافة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وغيرها، بما في ذلك المجال الأمني، إذ لحقت تلك التطورات بالظواهر الأمنية ذاتها، والظواهر التي تتعامل معها، الأمر الذي تطلب تحديثاً وتطويراً مستمرين للسياسات الأمنية وللأساليب والوسائل والتقنيات التي تستخدمها في تعاملها مع هذه الظواهر.

ويعد مفهوم الأمن المعاصر من أهم المفاهيم العامة بسبب ارتباطه المباشر بحياة وكرامة الأفراد والجماعات وسلامة المدنية واستمرارها، وهذه التحديثات التي حصلت على مفهوم الأمن جعلته مسؤولية عامة قبل كل شيء مع الإبقاء على خصوصية اعتباره وظيفته محددة لجهاز

أمني يمثل أهم واجهات السيادة للأمة بوصفه صمام الأمان للمجتمع. وغني عن القول إن اتخاذ الأمن أبعاداً عامة من جهة. وتوسع مجالاته الإدراكية إلى كثير من المجالات، مثل الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن الفكري والأمن المعلوماتي والأمن المناخي والأمن الدولي والأمن الإقليمي و.... غيرها كثير، جعل منه مفهوماً واسعاً بحاجة إلى كثير من الوسائل والأدوات، ولم تعد استخداماته حكراً على الأجهزة الأمنية؛ لذا يتبين مما سبق أن العلاقة بين الأمن والإعلام هي علاقة ارتباطية، فالإعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية يؤدي دوراً بارزاً ويؤثر بفاعلية في دعم نشر المعرفة الأمنية ويساعد عمل الأجهزة الأمنية على المستويات كافة، بل أصبح الإعلام بلا منازع صاحب الدور الأكبر في التوعية بأبعاد القضايا الأمنية، من خلال التغطية الإعلامية ومن خلال الإسهام في بناء المواطن وتحصينه ضد أي غزو إعلامي أو فكري معاد، فضلاً عما يقوم به من دور مهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين واستيعابهم لما يدور على الساحة الداخلية، حيث يتناول القضايا الوطنية التي تؤثر في قدرات الدولة السياسية، من خلال الشرح والتحليل لهذه القضايا وتعريف المواطن بأسبابها وأسلوب التعامل معها. وبهذا فإن العلاقة الوثيقة بين الأمن والإعلام تشكل عنصر الأمن والاستقرار في المجتمع.

إذن، أصبح للإعلام الأمني دور بالغ الأهمية والحيوية في المجتمع، وهو ركيزة أساسية لدعم وتنمية الحس الأمني والوقائي لدى الأفراد من خلال تعاونهم في حفظ الأمن والاستقرار؛ بالإضافة إلى أن الإعلام الأمني أصبح وسيلة لتوسيع الآفاق المعرفية لأفراد المجتمع بحيث يكونون على اتصال مباشر مع الأحداث. وقد حدث تغيير جذري

وعميق في مفهوم المسؤولية الأمنية بحيث أصبح الأمن مسؤولية تضامنية يسعى الإعلام إلى تحقيقها في المجتمع.

وعلى غرار الأنواع الكثيرة من الإعلام المتخصص، يكتسي الإعلام الأمني أهمية كبيرة جدًا، نظرًا للدور الاستراتيجي الذي يؤديه في المجتمع سواء أكان فيما يتعلق بتشكيل وتكوين الرأي العام أم فيما يخص تحديد ما يتعرض له الجمهور وما يتأثر به من قبل وسائل الإعلام المختلفة أم فيما يخص الوقت الكبير الذي يخصصه الفرد لاستهلاك وسائل الإعلام المختلفة من تلفزيون وإنترنت وإذاعة وجرائد ومجلات... إلخ، حيث تؤكد الدراسات أن عدد ساعات التعرض تتراوح ما بين أربع ساعات إلى ما يزيد على اثنتي عشرة ساعة (قيراط، ٢٠١٤م، ص ١٠).

٢ . ١ الشبكات الاجتماعية في المجتمعات المختلفة

لا سبيل إلى اختزال كل ما وقع من تغيّرات تجاوزت البشريّة من خلالها حدود الزمان والمكان والجغرافيا، ولا إلى الإسهاب في تناول وسائل الاتصال الحديثة: تاريخها، تطوّرها، أنواعها وتأثيراتها، ومن آثار تلك التقنيات والوسائل نشأة ما أصبح يعرف بالفضاء الإلكتروني أو الرمزي cyberspace الذي يضمّ عددًا كبيرًا من المجتمعات الافتراضية، بداية من غرف الدردشة والمجموعات البريدية وانتهاءً بتويتر Twitter والفيسبوك، وغيرهما من مواقع التواصل الاجتماعي (مريد، ٢٠١٤م، ص ٣).

ومن الممكن تناول المحاور المختلفة لنشأة وتطور وسائل الاتصال الحديثة كما يلي:

أولاً: الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي: المفهوم والدور

إن الإنترنت **International Networks/ Internet** «هي تلك الوسيلة أو الأداة التواصلية بين الشبكات دون اعتبار للحدود الدولية». وهذا التعريف يجعلنا نقف على حقيقة الإنترنت لاعلى طبيعتها؛ إذ أن الإنترنت من طبيعة تقنية- إنسانية، فهي نتاج اجتماع التقنية والمعلومات، ثم إنها في حقيقتها وسيلة تواصل بين الشبكات، وأن الاتصال الذي تحدثه الإنترنت هو مجرد إحداث عملية تماس بين شبكة فأكثر أو عملية انتقال، حيث يكون ملقم المستخدم، إلى شبكة أخرى أينما كانت، وعليه فالإنترنت في الحقيقة أداة تواصلية ينتهي دورها بمجرد الدخول إلى شبكة الغير.

وقد بلغ عدد مستخدمي شبكة الإنترنت حوالي ٣,٣٤٥,٨٣٢,٧٧٢ شخصاً في ٥ نوفمبر ٢٠١٥م حول العالم، ويوضح الشكل التالي تطور استخدام شبكة الإنترنت في العالم.



الشكل رقم «١» يبين إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت

المصدر: تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، الأمم المتحدة، ٢٠١٦م

ثانيًا: خصائص شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»

١ - الإنترنت وسيلة تواصلية

وهنا يأتي دور التقنية، إذ أن عددًا من أجهزة الحاسوب (أكثر من جهاز) متصلة ببعضها بعضًا، توجد نظامًا System اتصاليًا، وعدة أنظمة متصلة ببعضها توجد شبكة، وعدة آلاف من الشبكات (منطلقة من المحلية LAN إلى العالمية WAN) متصلة بشكل عنكبوتي (غير منظم أو عشوائي) ببروتوكول اتصالي انفتاحي هو (T C P / I P) المنظم للاتصال بين أجهزة الحاسوب عبر الإنترنت وبهذا نكون قد وصلنا إلى نقطة اللا مركزية وبالتالي يتم التواصل بين هذه الشبكات والأجهزة. وهذا كله تعبير عن التواصل بين الشبكات بحيث يبرز الدور الاتصالي الذي تقوم به التقنية تعبيرًا عن تلك الوسيلة - الإنترنت (إسماعيل، ٢٠١٣م، ص ٢١).

٢ - الإنترنت تستلزم المعلومات

دون النظام المعلوماتي التبادلي بين الشبكات؛ فإن الإنترنت تصبح منهجًا دون موضوع، حتى في افتراض التخصص والسرية والتشفير - وهو أمر موجود حاليًا إلا إنه مخترق - فإن الإنترنت كانت قد وجدت نظامًا تواصليًا بين الشبكات هدفه تبادل المعلومات، وليست للتقنية قيمة في ذاتها وإنما هي وسيلة لتنظيم العمل بموضوع ما والاستفادة منه . فهي مثل الفلسفة منهج دون موضوع، فإذا أضفنا المعلومات كموضوع إلى التقنية، فإننا نكون بصدد الإنترنت، ولأجل ذلك فإن المعلومة Information ذات أهمية قصوى في إطار عمل الشبكة، فهي سيدة الموقف عبر الإنترنت والمعلومة تحتاج الإنسان لكي يضعها، والإنسان بحاجة إلى

دعم مادي ومعنوي في حمايته لهذه المعلومة ، وقد يصل هذا الدعم في بعض الأحيان إلى ضرورة التدخل، ليس الحكومي فقط في إطار دولته وإنما إلى الدعم ذي البعد الدولي على عمومه أيضًا. ومن الضروري القيام في إطار التعاون الدولي على رصد اتفاقات وتجديد تلك النافذة لحماية نظم المعلومات عبر الإنترنت (طلبة، ١٩٩٢م، ص ١٤).

٣- الإنترنت: الشبكة العابرة للحدود الدولية

يشير هذا العنصر كثيرًا من المفاهيم وبالتالي الجدل حول الإنترنت، ويكمن السبب الرئيس في أن الإنترنت ليس لها حدود دولية ولا تعترف كذلك بتلك الحدود القائمة بين الدول، كما أنها ليس لها مالك وليس هناك جهاز رقابي عليها ولا سلطة مركزية تتحكم فيها، ويعني هذا في حقيقة الأمر إنه كما يمكننا الدخول إلى شبكات الآخرين، فإن الآخرين أيضًا يمكنهم الدخول إلى الشبكات الخاصة بنا، وكذلك حواسيبنا ويستوي هنا أن يكون هذا الآخر عدوًّا أم صديقًا.

ولا يعني مثل هذا الأمر أن هناك تعارضًا بين الإنترنت وفكرة الدولة، إذ أن هذا الأمر ليس له وجود البتة، بل الحقيقة أن ظاهرة الإنترنت العلمية هي ظاهرة دولية في الأساس من حيث انعدام مركزيتها بما تتساوى أمامها الدول الكبيرة والصغيرة، فما يحكم الإنترنت هو القدرة المعلوماتية وسوف يأتي الوقت الذي يكون فيه التوثيق المعلوماتي والقدرة الإيجابية على التوثيق له قيمة مادية كبيرة بما يتساوى مع النفط وغيره من السلع ذات القيمة الاقتصادية المادية، بل أبعد من ذلك سوف يظهر أيضًا - وهو ما بدأت تبرز في الأفق بوارده - مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة أكثرها تمييزًا من يملك مصادر

معلومات أكثر والتي تشكل قواعد بيانات لتحميلها Upload على الإنترنت (Kraut, Robert, 2009, 20).

والتقسيم الراجع للإنترنت والمعبر عن حركتها هو التقسيم الثلاثي على النحو الآتي:

- شبكة المعلومات الدولية World Wide Web .

- البريد الإلكتروني Electronic Mail.

- الاتصال المباشر Direct Connection .

وهذه الأقسام الثلاثة لا تُعد في حقيقة الأمر منتهى الحركة في الإنترنت وإنما فقط ما هو موجود حالياً من أقسام لها، إذ يمكن أن تتزايد معدلات حركة الاستخدام لقسم جديد فتتزايد هذه الأقسام. ولعل الملاحظ على هذا التقسيم أنه ليس هناك فاصل كلي بين هذه الأقسام، فهي متداخلة فيما بينها؛ لذلك يصعب ملاحظتها، فيستطيع مستخدم الإنترنت أن يتصفح أو يبحر وفي الوقت نفسه أن يرسل رسالة إلكترونية وكذلك أن يتحدث مباشرة مع أشخاص في دول أخرى، وربما يأتي اليوم الذي تتجاوز فيه الإنترنت المجال الأرضي إلى الكواكب الأخرى التي تدور حول الكرة الأرضية، وهو أمر ليس بعيد الاحتمال إذا استشعرنا مدى القدرة الإيجابية التي عليها الإنترنت والمفارقة الحادثة في فكرة الأدب المعلوماتي/ الخيال العلمي بعد أن كان مجرد خيال أصبحت تصوراته ممكنة وأضحى العقل البشري منشغلاً به، فيستطيع شخص في الرياض أو نيويورك أو بنغازي أو القدس أو طرابلس أو بيروت أو القاهرة الاتصال بأشخاص على القمر الآن والتحدث مباشرة معهم وبث رسالة إلكترونية إلى آخرين في مكوك فضائي.. إلخ (إسماعيل، ٢٠١٣م، ص ٣٠).

ثالثاً: نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي

وعند الحديث عن مراحل تطور الشبكات الاجتماعية في الفضاء المعلوماتي تجدر الإشارة إلى مرحلتين أساسيتين (تقرير نقاش اليونيسكو، ٢٠١٥م، ص ٣):

المرحلة الأولى: يمكن وصف هذه المرحلة بالمرحلة التأسيسية للشبكات الاجتماعية، وهي المرحلة التي ظهرت مع الجيل الأول للويب Web 1 وتشهد هذه المرحلة على البداية التأسيسية للشبكات، ومن أبرز الشبكات التي تكونت في هذه المرحلة هي شبكة موقع Sixdegrees.com وهو الموقع الذي يمنح للأفراد المتفاعلين في إطاره فرصة طرح حياتهم ولمحاتهم العامة وإدراج أصدقائهم، وبدأت فكرة قوائم الأصدقاء عام ١٩٩٨م، وأخفق هذا الموقع عام ٢٠٠٠م. ومن المواقع التأسيسية للشبكات الاجتماعية أيضاً موقع Classmates.com ذلك الموقع الذي ظهر في منتصف التسعينيات وكان الغرض منه الربط بين زملاء الدراسة. شهدت هذه المرحلة مواقع متعددة من أشهرها أيضاً موقع live Journal وموقع Cyworld الذي أنشئ في كوريا وموقع Ryze الذي تبلور الهدف منه في تكوين شبكات اجتماعية لرجال الأعمال؛ لتسهيل التعاملات التجارية. وتجدر الإشارة في الطرح التالي إلى أن أبرز ما ركزت عليه مواقع الشبكات الاجتماعية في بدايتها هي خدمة الرسائل القصيرة والخاصة بالأصدقاء، وعلى الرغم من أنها وفرت بعض خدمات الشبكات الاجتماعية الحالية؛ فإنها لم تستطع أن

تدر ربحًا على مؤسسيها ولم يكتب لكثير منها البقاء (المقدادي، ٢٠١٣م، ص ٢٤).

المرحلة الثانية: يمكن وصف المرحلة الثانية بأنها مرحلة اكتمال الشبكات الاجتماعية، ويمكن التأريخ للمرحلة الثانية بالموجة الثانية للويب Web 2 والمقصود هنا أنها ارتبطت بتطور خدمات الشبكة. ويمكن أن نؤرخ لهذه المرحلة بانطلاقة موقع Myspace وهو الموقع الأمريكي المشهور. ثم موقع الفيس بوك. وتشهد المرحلة الثانية من تطور الشبكات الاجتماعية الإقبال المتزايد من قبل المستخدمين لمواقع الشبكات العالمية (Wittkower, 2010, 14).

ومن خلال استعراض تطور أعداد المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، كان عام ٢٠١٢م أكثر تسجيلًا في أعداد المستخدمين لها بنسبة بلغت ٣, ١٧ بالمئة، و ١, ١٤ بالمئة عام ٢٠١٣م، و ٥, ١٢ بالمئة في عام ٢٠١٤م، و ٣, ٩ بالمئة في عام ٢٠١٥م، بينما يتوقع لها أن تصل النسبة إلى ٧, ٨ بالمئة في عام ٢٠١٦م و ٤, ٧ عام ٢٠١٧م و ٦, ٨ في عام ٢٠١٨م. أما الأرقام وفقًا لموقع التواصل الاجتماعي في نهاية عام ٢٠١٥م، فجاءت على النحو التالي (تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٥م):

فيسبوك: يصل عدد المستخدمين النشطاء شهريًا إلى ١, ٥٥ مليار مستخدم، يقضي كل واحد منهم ما مجموعه ٤٢ دقيقة يوميًا من وقته على الموقع؛ منهم ٧١ بالمئة في المدن و ٧٢ بالمئة في الضواحي و ٦٩ بالمئة في الأرياف. ويشكل مستخدمو فيسبوك ٤٧ بالمئة من إجمالي مستخدمي الإنترنت، ويضغطون على زر لايك ٥, ٤ مليارات مرة

يوميًا، وسجل الموقع ٤ مليارات مشاهدة يوميًا للتسجيلات الفيديو. تويتر: بلغ العدد الشهري للمستخدمين ٣١٦ مليونًا، يقضي كل واحد منهم ما معدله ١٧ دقيقة يوميًا، وشكلت نسبة الإناث ٢١ بالمئة، في حين بلغت نسبة الذكور ٢٤ بالمئة، وزاد عدد مستخدمي تويتر عام ٢٠١٥م بأكثر من ٥٠ مليونًا مستخدمًا، ويتوقع أن يكون عددهم قد ازداد خلال عام ٢٠١٥م بحدود ٤٢ مليونًا. وبحسب التوزيع في المناطق، تبين أن ٢٥ بالمئة منهم يقطنون في المدن و٢٣ بالمئة في الضواحي و١٧ بالمئة في الأرياف.

إنستجرام: يصل عدد المستخدمين النشطين شهريًا ٤٠٠ مليون، يقضي كل واحد منهم ما مجموعه ٢١ دقيقة يوميًا على الموقع، تشكل النساء نسبة ٤٩ بالمئة والذكور ٥١ بالمئة، وبلغ عدد من إلتحق بالموقع عام ٢٠١٥م ١٢٨ مليونًا، ويصل عدد المستخدمين النشطين يوميًا إلى ٧٥ مليونًا. وبحسب التوزيع في المناطق، يقطن منهم في المدن ٢٨ بالمئة، مقابل ٢٦ بالمئة في الضواحي، و١٩ بالمئة في الأرياف.

جوجل بلس: يصل عدد المستخدمين النشطين ٣٤٣ مليونًا مستخدمًا، يقضي كل واحد منهم ما معدله ٧ دقائق يوميًا على تصفح الموقع، ويشكل الرجال نسبة ٧٤ بالمئة، في حين تشكل الإناث نسبة ٢٦ بالمئة. ويحتوي الموقع على ٢,٢ مليار توصيف شخصي أو بروفایل، وأغلب المستخدمين من إندونيسيا والهند وفيتنام.

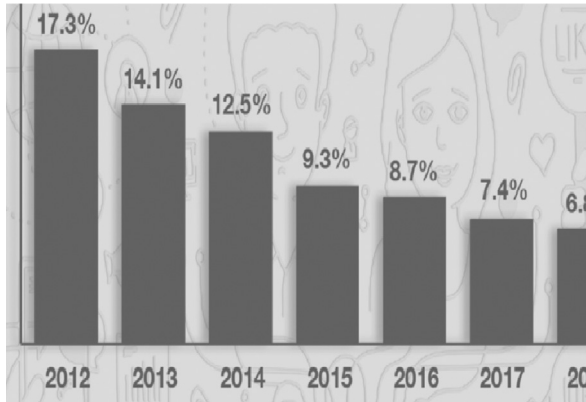
لينكدإن: يصل عدد المستخدمين النشطين شهريًا ٩٧ مليونًا يقضي كل واحد منهم ما معدله ١٠ دقائق يوميًا في تصفح الموقع، بلغت نسبة المستخدمين الذكور ٥٦ بالمئة، والإناث ٤٤ بالمئة، ويتوزعون على النحو التالي: ٣٢ بالمئة في المدن، و٢٩ بالمئة في الضواحي و١٤

بالمئة في الأرياف. وبلغ عدد الصفحات التي تم تصفحها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م نحو ٣٥ مليون صفحة.

سنا ب شات: يصل عدد المستخدمين النشطين شهرياً ٢٠٠ مليون، يقضي كل واحد منهم ١٧ دقيقة يومياً في تصفح الموقع. أما توزيعهم حسب الجنس، فتبين أن ٧٠ بالمئة من المستخدمين هم من الإناث، و ٣٠ بالمئة من الذكور، وتصل نسبة طلبة المدارس والكلليات والجامعات في الموقع ٧٧ بالمئة وتصل نسبة المستخدمين في الفئة العمرية ١٣ - ٢٤ إلى ٨١ بالمئة.

يوتيوب: يبلغ عدد الفيديوهات التي تشاهد يومياً ٤ مليارات فيديو، ويتم إرسال ٤٠٠ مليون رسالة عبر الموقع.

ويوضح الشكل الآتي نسبة الإقبال على مواقع التواصل الاجتماعي بدءاً من عام ٢٠١٢م وحتى عام ٢٠١٨م وفق رؤية دراسة مجلة محرك البحث الأمريكية.



الشكل رقم «٢» يبين نسبة الإقبال على مواقع التواصل الاجتماعي

المصدر: تقرير أورينت بلانت للأبحاث، تقرير اقتصاد المعرفة العربي، ٢٠١٦م

ويتضح من خلال الطرح السابق أن الموجة الثانية للشبكات الاجتماعية أسهمت في جذب كثير من المتفاعلين على مستوى العالم، تعد مواقع الشبكات الاجتماعية وسيلة للتواصل والتقاطع بين العالمية والمحلية؛ إذ أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الشبكات الاجتماعية هي عالمية الاهتمامات ومحلية المردود؛ فالتفاعلات تتم على خلفية السياق العالمي وتبلور متغيراتها على الصعيد المحلي (الدليمي، ٢٠١١م، ص ١٣)

رابعاً: أبرز الشبكات الاجتماعية التفاعلية

يمكن التعرض لأبرز الشبكات الاجتماعية على شبكة الإنترنت، كما يلي:

١ - المجتمعات الافتراضية

ظهر المصطلح في صورته الإنجليزية عنواناً لكتاب هووارد راينجولد Rheingold (١٩٩٣م) ويعني جماعة من البشر تربطهم اهتمامات مشتركة، ولا تربطهم بالضرورة حدود جغرافية أو أواصر عرقية أو قبلية أو سياسية أو دينية؛ يتفاعلون عبر وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي الحديثة، ويطوّرون فيما بينهم شروط الانتساب إلى الجماعة وقواعد الدخول والخروج وآليات التعامل والقواعد والأخلاقيات التي ينبغي مراعاتها. ووفق تعبير دي موور ووايجاند de Moor and Weigand فإن المجتمع الافتراضي هو: «نظام اجتماعي تكنولوجي»، ويشتمل التعريف على مجموعة من العناصر المهمة هي (مؤتمر القمة العالمي الأول لمجتمع المعلومات، ٢٠١٣م، ص ٣):

١- جماعة من البشر، تزيد وتنقص، تكبر وتصغر، وفق شعبية الموقع وسهولة استخدامه.

٢- اهتمامات مشتركة بالأدب أو العلوم أو الفنون أو الصناعات أو الهوايات أو غير ذلك.

٣- تفاعل يتّصف بالاستمرارية وسرعة الاستجابة، وتشمل التفاعلات تبادل المعلومات والدعم والنصيحة والمشاعر وفق طبيعة الجماعة أو المجتمع الافتراضي.

٤- وسيلة وفضاء للتواصل -متدى أو غرفة دردشة أو موقع تواصل اجتماعي أو مجموعة بريدية أو مدوّنة، أو غير ذلك.

٥- شروط عضوية - كلمة مرور واسم مستخدم وبيانات وقواعد تنظّم المشاركة والتفاعل، وما إلى ذلك (Nie, Norman 2000.11).

ولا يحدث التواصل في المجتمعات الافتراضية وجهًا لوجه face-to-face، بل من خلال قنوات اتصال إلكترونية تستخدم فيها الكلمة والصورة والصوت، أو ما ينتج عن مزج هذه الطرائق. إنّ الكتابة حالة من التواصل لا يُسمَع فيها صوت ولا تُرى فيها صورة، وقد وفّرت وسائل الاتصال الحديثة التفاعل بالصوت والصورة، غير أنّ التفاعل من خلال هذه الوسائل والوسائط يظلّ يفتقر إلى دفء المشاعر الإنسانية وحميميتها. (إسماعيل، ٢٠١٣م، ص ١٤)

٢ - الفيس بوك Facebook

يعد أكبر مواقع الشبكات الاجتماعية من ناحية سرعة الانتشار والتوسع، وقيمتها السوقية عالية وتتنافس على ضمه كبريات الشركات، نقطة القوة الأساسية في الفيس بوك هي: « التطبيقات » التي أتاحت

الشبكة فيها للمبرمجين من مختلف أنحاء العالم برمجة تطبيقاتهم المختلفة وإضافتها إلى الموقع الأساسي. سهّل العاملون في الفيس بوك المهمة للمبرمجين بإنشاء API -أكواد برمجية مساعدة- تختصر الكثير عليهم وتساعدهم في الوصول إلى الملف الشخصي وبناء تطبيق يستفيدون منه، كما يتيح موقع Facebook للمستخدمين الاستفادة من خدمات الدردشة ومشاركة الصور (أكثر من ١٠٠ مليون صورة جديدة يومياً) وإرسال مقاطع الفيديو والتواصل وتبادل الأخبار الشخصية والاستمتاع بالألعاب وتحديد الاجتماعات واللقاءات وإرسال رسائل التهئة بأعياد الميلاد والإجازات وأداء الواجبات والأعمال والبحث عن الأصدقاء والأقارب الذين افتقدتهم الشخص مدة طويلة والتواصل معهم ومطالعة الكتب وتزكية المطاعم ودعم الأنشطة الخيرية. (Internet Society Global Internet Report 2015,5)

وفي الواقع ، قلما يوجد شخص لا يمكنه استخدام موقع Facebook الذي يعرف في بعض الأحيان باسم أداة التواصل الاجتماعي، ويدعم هذا الموقع البنية التحتية للأنشطة اليومية دائمة التغير لمئات الملايين من المستخدمين طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع وكأنها شبكة إمداد بالطاقة، فضلاً عن احتوائه على كم هائل من الأنشطة التي لا يمكن حصرها في الغالب؛ ففي كل شهر يضيف المستخدمون أكثر من ٣٠ مليار معلومة (بما في ذلك التعليقات والصور وروابط الويب والمدونات ومقاطع وغير ذلك) إلى محتوى الموقع. (خالد، ٢٠٠٥م، ص ١٤)

ويمتاز محتوى الموقع بالحيوية والتغير الدائم، فعلى عكس الوسائل التي تربي عليها جيل الآباء من كتب وصحف وإذاعة وتلفزيون، يعد المستخدم هو محور عمل الموقع، فمحتوى الموقع ما هو إلا نتاج جماعي

لحياة ملايين من المستخدمين (لا يقتصر على الجوانب الاجتماعية منها فحسب) كما يجري تحديثه تلقائيًا ولحظة بلحظة في مختلف دول العالم، والموقع على هذا النحو يمثل شبكة اجتماعية سلكية ولاسلكية كبيرة، ينعكس دورها بصورة متزايدة، على حياة الإنسان. وتتشابه أسباب استخدام الأطفال للموقع مع الأسباب التي تدفع البالغين لاستخدامه، وتشير نتائج بعض الأبحاث والدراسات التي أجراها عدد من علماء النفس والاجتماع إلى أن الأطفال يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي للأغراض الآتية:

- التواصل الاجتماعي وقضاء الأوقات مع الأصدقاء لاسيما أصدقاء الدراسة.

- التعرف على الأخبار اليومية للأصدقاء والمعارف والأقارب والزملاء.

- التعاون في أداء الواجبات الدراسية.

- التآزر والدعم العاطفي.

- التعبير عن الذات واستكشاف حقيقة المشاعر ورسم ملامح الشخصية في مرحلة المراهقة (راضي، ٢٠٠٣م، ص ١٦).

- اكتساب الخبرة الحياتية أو ما يطلق عليه علماء الاجتماع «التعليم غير النظامي» أو التعلم خارج الإطار الرسمي ممثلًا في المدرسة، ومن ذلك اكتشاف الطبائع والثقافة الاجتماعية.

- اكتساب المهارات الفنية المطلوبة في العصر الرقمي التي يراها رجال الأعمال أساس التطور المهني.

- استطلاع الاهتمامات الأكاديمية والمهنية المستقبلية.

- التعرف على تفاصيل العالم الموجود خارج نطاق المنزل والمدرسة.
- المشاركة المدنية في القضايا ذات المغزى والأهمية بالنسبة لهم
(التويجري، ٢٠٠٩، ص ٢٠).

وموقع فيس بوك شبكة اجتماعية يعتمد الأمان فيها بدرجة كبيرة على سلوك الم يقضي كل واحد منهم يستخدمين تجاه بعضهم بعضاً، ومن هذا المنطلق يقدم الموقع للمستخدمين كثيراً من المزايا منها: الأمان والخصوصية والتعلم، ولا شك في أن أولياء الأمور يستفيدون من توسيع نطاق مركز الأمان بالموقع؛ فهو مركز شامل يوفر المعلومات التي يحتاجها المراهقون والآباء والتربويون والقائمون على تنفيذ القانون، وتنبع أهمية معلومات الأمان المتاحة على الموقع وتلك الواردة في هذا الكتيب الإرشادي من أن محتوى الموقع يعتمد كلية على المستخدمين، ومن ثم فمن الضروري أن يعلم أولياء الأمور أن قضية الأمان على الإنترنت هي مسؤولية مشتركة يتبادلها المستخدمون فيما بينهم باستمرار (مثل جميع الأصدقاء الموجودين في صورة ما والتي يتبادلها أصدقاء آخرون على الموقع) وفيما بينهم وبين الموقع وبين المستخدمين المراهقين وآبائهم. (البرجي، ٢٠١٥م، ص ١٠)

٣- تويتر

كانت بدايات ميلاد هذه الخدمة المصغرة (تويتر) أوائل عام (٢٠٠٦م)، عندما أقدمت شركة (Obvious) الأمريكية على إجراء بحث تطويري لخدمة التدوين المصغرة، ثم أتاحت الشركة المعنية ذاتها استخدام هذه الخدمة لعامة الناس في أكتوبر من العام نفسه، ومن ثم أخذ هذا الموقع بالانتشار؛ باعتباره خدمة حديثة في مجال التدوينات

المصغرة، بعد ذلك أقدمت الشركة نفسها بفصل هذه الخدمة المصغرة عن الشركة الأم، واستحدثت لها اسماً خاصاً يطلق عليه (تويتر) وذلك في أبريل عام (٢٠٠٧م).

والآن يعد تويتر إحدى شبكات التواصل الاجتماعي التي انتشرت في السنوات الأخيرة، وأدت دوراً كبيراً في الأحداث السياسية في كثير من البلدان، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتصدرت هذه الشبكات في الآونة الأخيرة ثلاثة مواقع رئيسة، أدت دوراً مهماً جداً في أحداث ما يسمى بثورات (الربيع العربي) وهي: (فيس بوك، تويتر، يوتيوب). وأخذ (تويتر) اسمه من مصطلح (تويت) الذي يعني (التغريد)، واتخذ من العصفورة رمزاً له، وهو خدمة مصغرة تسمح للمغردين بإرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى (١٤٠) حرفاً للرسالة الواحدة، ويجوز للمرء أن يسميها نصاً موجزاً مكثفاً لتفاصيل كثيرة. (Andrew M, 2011,9)

ويمكن لمن لديه حساب في موقع تويتر أن يتبادل مع أصدقائه تلك التغريدات (التويتات)، من خلال ظهورها على صفحاتهم الشخصية، أو في حالة دخولهم على صفحة المستخدم صاحب الرسالة، وتتيح شبكة تويتر خدمة التدوين المصغرة هذه، إمكانية الردود والتحديثات عبر البريد الإلكتروني، كذلك أهم الأحداث من خلال خدمة (RSS) عبر الرسائل النصية (SMS) (Diaz-Ortiz, Claire, 2011, 7).

٤ - موقع اليوتيوب

هو أحد المواقع الاجتماعية الشهيرة الذي استطاع في مدة زمنية قصيرة الحصول على مكانة متقدمة ضمن مواقع التواصل الاجتماعي،

وخصوصًا في دوره المتميز في الأحداث الأخيرة التي جرت ووقعت في أنحاء مختلفة من العالم منها: الكوارث الطبيعية والتحركات والانتفاضات الجماهيرية والثورات الشعبية. وهو موقع لمقاطع الفيديو متفرع من (جوجل)، يتيح إمكانية التحميل عليه أو منه لعدد هائل من مقاطع الفيديو، وهناك أعداد كبيرة للمشاركين فيه ويزوره الملايين يوميًا، وتستفيد منه وسائل الإعلام بعرض مقاطع الفيديو، التي لم تتمكن شبكات مراسيلها من الحصول عليها، كما يستفيد مرتادو الفيس بوك من مقاطع الفيديو التي تتعلق بالانتفاضات الجماهيرية في كل البلدان العربية والشرق الأوسط وعرضها على صفحات الفيس بوك، ويعتبر اليوتيوب من شبكات التواصل الاجتماعية المهمة (عبد المجيد، ٢٠١١م، ص ١١).

وقد تأسس اليوتيوب من قبل ثلاثة موظفين كانوا يعملون في شركة (باي بال «PayPal») عام (٢٠٠٥م) في ولاية (كاليفورنيا) في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد اليوتيوب في عرض المقاطع المتحركة على تقنية (أدوب فلاش)، ويشتمل الموقع على مقاطع متنوعة من أفلام السينما والتلفزيون والفيديو والموسيقى. وقامت (جوجل) عام (٢٠٠٦م) بشراء الموقع مقابل (٦٥, ١) مليار دولار أمريكي، ويعد اليوتيوب من الجيل الثاني أي من مواقع الويب (٢, ٠)، وأصبح اليوتيوب عام (٢٠٠٦م) شبكة التواصل الأولى حسب اختيار مجلة (تايم) الأمريكية (Vonderau, 2009, 13). وفي عام ٢٠١٥م وصل عدد مستخدميه قرابة المليار شخص حول العالم.

ويشهد موقع اليوتيوب إقبالاً كبيراً من الشباب والمراهقين خصوصاً ومن الجنسين، ويعد موقع اليوتيوب موقعاً غير ربحي خلوه تقريباً من الإعلانات؛ إلا أن الشهرة التي وصل إليها الموقع

تعد مكسبًا كبيرًا لهؤلاء الثلاثة الذين قاموا بإنشائه وتأسيسه، بحيث أصبح اليوتيوب أكبر مستضيف لأفلام الفيديو، إن كانت على الصعيد الشخصي أو شركات الإنتاج، وأصبح يتردد اسم اليوتيوب عندما تذكر أسماء الشركات التكنولوجية الكبرى الفاعلة على الصعيد العالمي التي تحتل موقعًا مهمًا على شبكة الإنترنت (عماد، ٢٠٠٩م، ص ١٥).

٥ - المدونات الإلكترونية

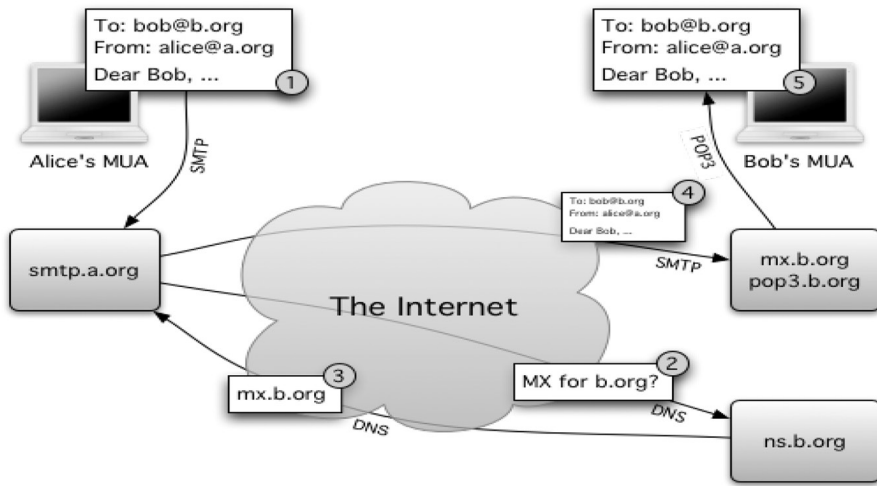
يعود مصطلح Weblogs إلى مدّون أمريكي اسمه « جون برجر Jorn Barger » الذي ابتكره في ديسمبر عام ١٩٩٧م لوصف عملية التسجيل على صفحات الويب. أما كلمة Blog ، فقد ظهرت على يد الأمريكي «بيتر مير هولنر» عام ١٩٩٩م الذي كتب مصطلح Weblog في موقعه لأول مرة، كما دخلت كلمة Blog باللغة الإنجليزية مشتقة من كلمتين هما: « Web + Log » في قاموس «ويبستر وإكسفورد». وفي بدايات عام ١٩٩٩م، دشّن بيتر مير هولنر مصطلح التدوين Blog وهو اختصار لكلمة Web Blog أي Blog فقط. وفي أغسطس ١٩٩٩م، أطلقت شركة مختبرات بيرا Pyra Labs في سان فرانسيسكو موقع وبرنامج التدوين الأشهر والأكثر استخدامًا Blogger.com ، الذي أسهم في انتشار التدوين بين مستخدمي الإنترنت من خلال أدوات سهلة، حيث بلغ عدد المسجلين عليه عام ٢٠٠٢م نحو ١,١ مليون مستخدم، وبلغ عدد المدونات النشطة على الموقع نحو ٢٠٠ ألف مدوّنة، وهو ما دفع شركة جوجل إلى شراء الموقع عام ٢٠٠٣م الذي أحدث انطلاقة هائلة في المدونات وبخاصة في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م وفي الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٤م وهو ما زاد من وعي الجماهير بالمدونات التي أصبح عددها بالملايين وهو ما شجّع الصحف الكبرى والإذاعات

الدولية والمنظمات الدولية إلى إنشاء مدونات على مواقعها وتنظيم مسابقات دولية لاختيار أفضل مدونة (الصباغ، ٢٠١٣م، ص ٢٤).

٦ - البريد الإلكتروني E-Mail

البريد الإلكتروني أو ما يسمى أحياناً بالإيميل هو أسلوب لكتابة وإرسال واستقبال الرسائل عبر نظم الاتصالات الإلكترونية سواء أكانت الشبكة العنكبوتية أم شبكات الاتصالات الخاصة داخل الشركات أم المؤسسات أم المنازل. وبعكس الاعتقاد السائد فإن البريد الإلكتروني سابق للإنترنت، بل إن نظام البريد الإلكتروني كان أداة أساسية في ابتكار الشبكة العنكبوتية، حيث طور في عام ١٩٦٥م كأسلوب اتصال لمجموعة مستخدمين لحاسوب عملاق. امتد البريد الإلكتروني بسرعة؛ ليصبح وسيلة لنقل الرسائل عبر شبكة الإنترنت أو خلال شبكة من الحواسيب.

قام راي توملينسون في عام ١٩٧١م بإضافة رمز «@» للفصل بين اسم المستخدم واسم الحاسوب الذي يستعمله وبينما لا يعد هو مخترع البريد الإلكتروني إلا أن البرامج التي أصدرها مثل «SNDMSG» و «READMAIL» كانت من أوائل البرامج التي ساعدت في تطوير البريد الإلكتروني بشكل كبير. ويعد البريد الإلكتروني من أهم التطبيقات على شبكة الاتصالات. ويوضح الشكل التالي آلية عمل البريد الإلكتروني:



الشكل رقم «٣» يبين آلية عمل البريد الإلكتروني

ويمكن استخدام برامج خاصة لإرسال واستقبال الرسائل مثل: برنامج أوت لوك (Out Look). وبرنامج أوت لوك إكسبريس (Out Look Express). وبرنامج إيودورا (Eudora) (أنولا، ٢٠٠٤م، ص ١٩).

خامسًا: التأثير السلبي للشبكات الاجتماعية «الجريمة المعلوماتية»

على الرغم من تنامي جهود التصدي لظاهرة الإجرام المعلوماتي، فإنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه بين الفقهاء حول مفهوم الجريمة المعلوماتية، فقد ذهب جانب من الفقه إلى تناولها بالتعريف على نحو ضيق وجانب آخر عرفها على نحو موسع.

وقد ذهب الفقيه (Merwe) إلى أن الجريمة المعلوماتية هي: الفعل غير المشروع الذي يتورط في ارتكابه الحاسب الآلي، أو هو الفعل الإجرامي الذي يستخدم في اقترافه الحاسب الآلي كأداة رئيسة. فيما

عرفها الفقيه (Ros Blat) بأنها: كل نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب الآلي وإلى تحويل طريقه.

وعرفها كلاوس تايدومان بأنها: كافة أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باسم الحاسب الآلي. ويدخل في نطاق تعريفات مفهوم الجريمة المعلوماتية الضيقة، تعريف مكتب تقييم التقنية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعرف الجريمة المعلوماتية من خلال تحديد مفهوم جريمة الحاسب بأنها: الجرائم التي تؤدي فيها البيانات الكمبيوترية والبرامج المعلوماتية دوراً رئيساً (إسماعيل، ٢٠١٣م، ص ٥٣).

ويمكن التركيز على أبرز الجرائم التي لها علاقة بالشبكات وتروجها عبر تلك الشبكات - الاجتماعية:

١ - جريمة الاختراق وانتحال الهوية

يمكن اختراق أو انتحال الهوية مادياً أو إلكترونياً؛ فالاختراق المادي يسمح بالدخول في مناطق خاضعة للسيطرة عن طريق بوابات إلكترونية أو آلية، وأسلوب الاختراق الأكثر شيوعاً هو أن يقف شخص غير مسموح له بالدخول أمام البوابة المغلقة حاملاً بين ذراعيه متعلقات خاصة بالحاسب الآلي كالشرائط الممغنطة Tapes أو ينتظر حتى يتقدم شخص مسموح له بالدخول ويفتح له الباب فيدخل معه في الوقت نفسه؛ لذا فإنه يمكن القول بأن الوجود في صالات الحاسبات الآلية هو أمر حتمي لارتكاب هذه الجرائم (إسماعيل، ٢٠١٣م، ص ٤١). وينطوي الفعل غير المشروع هنا على اطلاع غير مسموح به على المعلومات المخزنة في نظم المعلومات وله صور عديدة.

١ - سرقة القائمة وهي عملية مادية بحتة يكتفي فيها السارق بسحب القائمة من الطابعة.

٢ - الاطلاع على المعلومات ويقصد بذلك مطالعة المعلومات التي تظهر على شاشة الحاسب الآلي.

٣ - التنصت المجرد على المعلومات ويتم ذلك عن طريق استخدام مكبر للصوت الذي يلتقط المعلومات والبيانات.

ويقصد بانتحال الهوية Identity Theft سرقة هوية شخصية مستخدم آخر ويتطلب الوصول إلى الحاسب الآلي أو إلى الطرفيات معرفة دقيقة لمستعمل الجهاز.

وفي حالة أخرى استطاع شخص أن يسرق بطاقات ائتمان ممغنطة لكل منها رقم سري يعرفه صاحبه، حيث اتصل بأصحاب هذه البطاقات مدعيًا أنه موظف بالمصرف وأخبرهم أنه قد نسا إلى علمه أن بطاقاتهم قد سُرقت وأنه بحاجة لمعرفة الرقم السري لحمايتهم وتزويدهم ببطاقات جديدة. وهكذا نجح المحتال في الحصول على الأرقام السرية لهذه البطاقات ثم استخدمها في سرقة مبالغ من المال من الموزعات الآلية للنقود Distributors وفي حالة ثالثة أرسل فيها بعض الطلبة مذكرة لكل مستخدم الطرفيات في جامعتهم ذكروا فيها أن أرقام الاتصال قد تغيرت ومنحواهم أرقامًا جديدة تتصل مباشرة بأجهزة الكمبيوتر الخاص بهم والتي تمت برمجتها مسبقًا بشكل مطابق لأجهزة الجامعة. وهكذا كان يستخدم المستعمل الرقم السري الخاص به دون تردد، حيث يسجله الطلبة ويعاودون مراسلتهم مرة ثانية طالبين منهم

أن يعودوا لاستخدام رقم الاتصال القديم. ولم تكن تلك سوى لعبة استخدام الطلبة من خلال كلمات السر (Burgess, Jean, Passwords) 28, (2009).

٢ - جرائم السب والقذف وإثارة الشائعات

تُعد هذه الجرائم من أقدم الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، وذلك لما يتمتع به عضو الإنترنت دائماً - وبحسب المعتقد السائد - من حرية كاملة عبر الإنترنت؛ لذلك ينبغي ألا نستغرب إذا كنا قد ارتكبنا أيًا من الأفعال المشار إليها عبر الإنترنت في المساء، لنجد في صباح اليوم التالي دعوى تباشر ضدنا في إحدى المحاكم وإعلانًا بالحضور لسماع الحكم علينا.

أ - السب: وهو خدش شرف شخص أو اعتباره في حضوره، وذلك بتوجيه كلمات لازعة في مواجهة شخص أو أشخاص معينين بدقة كافية، على أن يكون حاضرًا كل من الجاني والمجني عليه الواقعة، ويشمل السب والقذف نسبة وقائع معينة لكي يصل إلى مجرد توجيه عبارات تعد خدشًا للشرف والاعتبار دون أن يكون فيه إسناد لواقعة معينة كما هو الشأن فيما هو مقرر في المادة (٣٠٦ - عقوبات مصري). وإن كانت بعض التشريعات تتطلب أن تكون الواقعة علنية، وذلك مثلما هو الحال فيما تقضي به المادة (R-624-4) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد التي تنص على أن: «السب غير العلني الواقع في مواجهة شخص أو مجموعة أشخاص بسبب الأصل أو الانتماء أو عدم الانتماء، حقيقة أو مفترضا، على عرض أو أمة أو عنصر أو دين محدد، معاقب عليه بالغرامة المقررة على اللجنة من المستوى الرابع».

ب - التشهير: والتشهير Libel من جرائم البث المباشر في القانون، وهو في كل الأحوال نوع من القذف، وإن كان يستلزم في القانون الأمريكي أن يكون كتابة. بينما نجد أن التشهير بالكلام يُطلق عليه في المصطلح الأنجلوفوني Slander؛ فالأساس الذي يعتمد عليه التشريع الأمريكي في إطار التشهير ينطلق من تهديد سمعة شخص ما Man's Reputation التي تمثل المصلحة التي يحميها القانون هنا. حيث يؤدي التشهير إلى التقليل من قدر الشخص في نظر المجتمع والناس أيًا كانوا، مثل أقاربه وجيرانه والأشخاص الذين لهم علاقة به أيًا كانت نوعية هذه العلاقة، كما لو كانت هذه العلاقة عائلية أو شخصية أو تجارية أو مالية... إلخ.

ج - السب عبر الإنترنت: إذا كان الفقه والقضاء قد وجدا صعوبات حال البحث عن معيار يمكن بمقتضاه التمييز بين ما هو مقرر في التشريع من تمييز بين الطريقة التي يمكن بها ارتكاب السب والقذف (David, 1997, 16)؛ فإن الأمر استقر فيما يبدو على المعيار الاحتياطي الدائم، وهو معيار واقعي مستمد من البحث في كل حالة على حدة، وذلك لصعوبة التمييز بين السب والتشهير في الحالة الواقعية التي يكون فيها الفرد قائماً وحاضراً أمام الجاني. أما في الحالة الاعتبارية فإن المشرع كثيراً ما يقوم بتحديد حالات يكون فيها المجني عليه غير حاضر واقعة السب حضوراً مادياً كاملاً وإنما جزئياً بحيث يستشعر أحد أعضاء المجني عليه واقعة السب كما هو الشأن في سماعه ورؤية واقعة السب عبر الاتصال الهاتفي والهاتف المرئي أو البرقي أو الكتابة في محرر أو إعداد رسوم ما (البشرى، ٢٠٠٠م، ص ٢٠).

٢. ٢ ماهية وأدوار الإعلام الأمني

يمكن القول بدايةً بأن مصطلح الأمن هو مفهوم نسبي يرتبط بقدرات الدولة ومدى توافر هذه القدرات؛ لتأمين كيائها والحفاظ على مصالحها، كما أن الأمن يرتبط بسياسات وإجراءات لا بد من توافرها (Martin, 2003 , 14)، وهناك من يرى شيوع تفسير ضيق للأمن يتعلق أولاً وأخيراً بالقوة العسكرية التي تعني أن توافرها يؤمن القدرة على صد العدوان أو القدرة على مدّ النفوذ، ويزيد من ثم مساحة الشعور بالأمن؛ حيث يغفل هذا التفسير أموراً أخرى تدخل في صلب مفهوم الأمن الذي يتسع ليشمل الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي؛ فكلها أطر مهمة للاستقرار والشعور بانعدام الخوف، ومن ثم فإن القدرة العسكرية واحدة من آليات تحقيق الأمن (الشمري، ٢٠١٥ م، ص ٣٤).

ويؤكد روبرت مكنمارا Robert S. McNamara أن الدول لا يمكن أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدّاً أدنى من الاستقرار الداخلي؛ الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية؛ فعند وضع الموازنة لا ينبغي التركيز على شئون الدفاع فحسب، بل على كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدفع لتحقيق الأمن داخل الدولة (العجمي، ٢٠٠٦ م، ص ٨٤).

أولاً: مفاهيم الأمن الداخلي

في مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه لـ «الأمن»، فإنه يجدر

تعرف ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة؛ وذلك كما يلي (الشمري، ٢٠١٥م، ص ٣٦):

١ - الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية».

٢ - الأمن من وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء (Weber, 2005 , 11).

٣ - ولعل أدق مفهوم «للأمن» هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾، (قريش، ٣، ٤). ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف. والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء أكان التهديد الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي، الداخلي منه والخارجي.

٤ - وفي إطار هذه الحقيقة، يكون المفهوم الشامل «للأمن الداخلي»، هو: «القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل، تخطيطاً للأهداف المخططة» (James, Sperling. and 1995, 18, Emil Kirchner).

كما أن شمولية الأمن الداخلي تعني أن له أبعاداً متعددة؛ هي (BALDWIN, 1997, 26):

البعد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة (Holsti, 84 , 1992).

البعد الاقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له (عرب، ٢٠٠١م، ص ١٢).

البعد الاجتماعي: الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد تنمية الشعور بالانتماء والولاء (المضاني، ١٩٩٤م، ص ١٥).

البعد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم (علوي، ٢٠٠٠م، ص ١٢٦).

البعد البيئي: الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة، خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

البعد المعلوماتي: ويتعلق بتوفير المعلومات اللازمة لصياغة التخطيط المستقبلي في المجالات المختلفة، الذي يحقق الأمن القومي. ويسري ذلك على كل المعلومات المدنية والعسكرية.

البعد الفضائي: ويتعلق باستخدام الفضاء من أجل تحقيق سرعة الاتصال ودخول المعلومات، وكذا في مجال الإعلام، علاوة على البعد الأمني بمعنى استخدام الفضاء في المجال العسكري أو الدفاعي. وهذا أمر أصبح له أبعاد مهمة في الصراع المسلح.

ومن هنا، يُعرّف الأمن الداخلي بأنه: «قدرة الدولة على حماية وتنمية القدرات والإمكانات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية؛ من أجل تطويق نواحي الضعف داخل كيان

الدولة، وتطوير نواحي القوة من خلال فلسفة وسياسة قومية شاملة، تضع في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدولة بجميع أشكالها (خليل، ٢٠٠٢م، ص ١٣).

وعلى وجه العموم، توجد عدة اتجاهات فيما يتعلق بتعريف الأمن الداخلي؛ أهمها (جودة، ٢٠٠٢م، ص ٢١):

الاتجاه الأول: ينظر إلى الأمن الداخلي من منظور القدرة العسكرية، كشكل من أشكال الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة أولاً، وإلى المجتمع ثانياً كحقيقة بشرية، بحيث لا يتعرض كيانه لأي مخاطر بأي معنى من معانيها. إنه تلك المجموعة من القواعد الحركية التي ينبغي على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها؛ لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية (Apter, 12, 2001).

الاتجاه الثاني: حيث يُعرّف الأمن الداخلي بالإجراءات التي ينبغي أن تتخذ لحماية كيان الدولة، ويأتي على رأس هذا الاتجاه السيد أمين هويدي الذي يُعرّف الأمن القومي بأنه: «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية. بهذا المعنى، فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري» (8, 2000, Usle).

الاتجاه الثالث: وهو يركز على القدرات التي يلزم توافرها من أجل مواجهة المخاطر التي تهدد الدولة؛ إذ يرى الدكتور علي الدين

هلال، أن الأمن القومي يعني تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية (Bahgat, Korany and others, 2009:10).

ولقد ازداد اهتمام الأجهزة الأمنية في كل دول العالم بالجوانب المرتبطة بالأمن، ويرجع ذلك إلى كثير من العوامل، بعضها يرجع إلى التطورات التي لحقت بالظواهر الأمنية ذاتها، وهي الظواهر التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية؛ الأمر الذي تطلب تحديثاً وتطويراً مستمرين للسياسات الأمنية وللأساليب والوسائل والتقنيات التي تستخدمها في تعاملها مع هذه الظواهر، ويرجع البعض الآخر إلى مجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية التي شهدتها وتعيشها المجتمعات المعاصرة، هذا فضلاً عن التطورات التي حدثت في تقنيات الاتصال والإعلام؛ الأمر الذي أدى إلى ازدياد أهميتها النسبية في كل مجالات الحياة، بما في ذلك المجال الأمني.

ويتوقف وجود إعلام أمني فاعل وناجح على مدى اهتمام الأجهزة الأمنية وقناعتها بأهمية هذا النوع من الإعلام، الذي يعتمد في تغذيته على مدى تعاون الأجهزة الأمنية التي تقدم المادة العلمية والحقائق الأمنية إلى وسائل الإعلام؛ لتقوم هذه الوسائل بإعدادها في الشكل الإعلامي المناسب وعرضها على الجمهور، بما يحقق تجاوب الجماهير مع الأفكار الأمنية المطروحة.

وعلى الرغم من القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الأمني، فإنها تبقى رهينة المصادر التي تزودها بالمعلومات

والتوضيحات والبيانات (وهي الأجهزة الأمنية التي تمتلك المعلومات) (الشمري، ٢٠١٥م، ص ٧٦).

ومن ناحية أخرى، يتأثر الأمن تأثيرًا خطيرًا بما تعرضه أجهزة الإعلام من برامج ومواد إعلامية؛ فالإعلام يقوم على مخاطبة الشعور، والأمن في حد ذاته شعور يحس من خلاله الفرد بالأمان والاطمئنان؛ لذلك فإن مخاطبة هذا الشعور عبر أجهزة الإعلام يؤثر تأثيرًا بالغًا وسريعًا. ومن هنا كان للإعلام تأثيره البالغ في الأمن؛ فقد يكون هذا التأثير إيجابيًا على المواطن؛ يشعره بالأمان والاطمئنان، وإضفاء الهيبة والاحترام والتقدير على رجال الأمن، وقد يكون العكس بإحداث تأثير سلبي لا يخدم الأمن، بل يؤدي إلى تقليل أهمية الأجهزة الأمنية وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي؛ الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة بمقدرة أجهزة الأمن على تحقيق أهدافها.

ثانيًا: مفهوم الإعلام الأمني

يمكن حصر خصائص الإعلام الأمني من خلال ما ورد من تعريفات خلال الفصل الأول من الدراسة الحالية كما يلي:

١- أن الإعلام الأمني إعلام متخصص يمثل الأمن جوهره وصلب اهتمامه.
٢- الإعلام الأمني إعلام هادف، فهو يستهدف التأثير في الآخرين، من خلال الرسائل والمعلومات والأخبار، وحثهم على اتخاذ رأي معين تأييدًا لسياساته واتجاهاته.

٣- الإعلام الأمني إعلام صادق، حيث يحرص على أن يكون محتوى الرسالة الإعلامية وما تتضمنه من معلومات وأخبار صادقًا؛

فالأخبار والمعلومات والرسائل غير الصادقة تُفقد الثقة بالأجهزة القائمة عليها.

٤ - الإعلام الأمني إعلام متعاون؛ حيث تتطلب طبيعة عمله استخدام وسائل إعلامية متعددة من خلال الشبكات الاجتماعية المختلفة، وعلاقات وثيقة بتلك الأجهزة والقائمين عليها في إطار من التعاون المثمر والبناء لصالح المجتمع وأفراده.

٥ - الإعلام الأمني إعلام متوافق، حيث إنه إعلام لا يخرج عن نطاق سياسة الدولة وقوانينها، بل إن تلك السياسة والقوانين تمثل الإطار الشرعي لعمله وأدائه في حدود الخطوط العامة لسياسة الدولة وقوانينها؛ ما يكسبه صفة الشرعية (Bert, 2011,15).

٦ - الإعلام الأمني إعلام إيجابي يستهدف تحقيق نوع من التفاعل الإيجابي بين الجماهير وجهاز الشرطة؛ وذلك بالتوعية والإرشاد من جهة، وتحسين صورة المؤسسة الشرطية في أذهان الجماهير من جهة أخرى؛ وذلك عن طريق الرسائل والأخبار الصادقة التي يصدرها جهاز الشرطة؛ الأمر الذي يعني ضمناً فتح مجال المشاركة بين الجماهير والشرطة في تحقيق أهداف الوعي الأمني التي تتمثل في الآتي:

- معاونة أفراد المجتمع على اختلاف الطبقات لكي يكتسبوا الوعي والإحساس الأمني بقضايا المجتمع ومشكلات الأمن فيه.

- مساعدة الأفراد في التعرف على طبيعة عمل جهاز الشرطة والمسئولية الملقاة على عاتقه والمشكلات التي يواجهها ودورهم في هذا الإطار (Seitel, 2009,12).

- تنمية الإحساس بالمسئولية تجاه المشكلات الأمنية التي يتعرض لها المجتمع؛ ما يساعد على إيجاد نوع من التعاون بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع. ومن صور هذا التعاون الالتزام بقواعد وآداب المرور، والانضمام إلى الجهات المسؤولة عن مكافحة المخدرات والإدمان، علاوة على تقديم المساعدة للمؤسسات الخيرية، وبخاصة تلك التي تعمل في مجال رعاية الأحداث، وأخيرًا سرعة الإبلاغ عن الجرائم قبل أن تقع (الحربي، ٢٠٠٦م، ص ٩).

ثالثًا: العلاقة بين الإعلام والأمن

تؤدي أجهزة العلاقات العامة دورًا قويًا ومؤثرًا في مجال الأمن؛ فتلك الأجهزة تعد عمليًا من أقوى الأجهزة تأثيرًا في مجريات الأمن وفاعلية أجهزته. وتأثير العلاقات العامة عمومًا في الأمن إما أن يكون إيجابيًا وإما أن يكون سلبيًا. والمتبع لبرامج أجهزة العلاقات العامة وما يُبث ويُنشر فيها في هذا العصر يجد أن له في الغالب تأثيرات سلبية في الجانب الأمني (خضور، ٢٠٠٦م، ص ٣٤). وفي المقابل، تعد برامج وأجهزة العلاقات العامة محركًا لقضايا الأمن، وموجهًا لها بوسائله الخطيرة، ومحدثًا للتحويلات التي تصيب البنية الأمنية، مسيرًا ومحولاً لاتجاهات الرأي العام (public voice) أو (public opinion) الذي يشير إلى اتجاهات الجمهور إزاء مشكلة ما في حالة انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية واحدة. (المطيري، ٢٠٠٨م، ص ٨٤).

إن أمر الالتفات إلى العلاقات العامة، وتأثيرها الأمني العريض، أصبح ضرورة واقعية. وقد عرف الإسلام ذلك منذ أمد بعيد؛ فالرسول عليه الصلاة والسلام في غزواته كان يستخدم التأثير النفسي الإعلامي،

وكان يستخدم الرأي العام. وجماع ذلك قوله - عليه الصلاة والسلام -: (نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ)، دلالةً على مدى التأثير الأمني ونتائجه. وقد عرف المجتمع الدولي ذلك في (الحرب الباردة)، ومدى تأثير أجهزة العلاقات العامة (شعبان، ٢٠٠٩م، ص ٩).

من هنا، يتبين أن الدور الإيجابي لأجهزة العلاقات العامة صار ضرورة اجتماعية وأمنية وثقافية، ومطلبًا لا يمكن الاستغناء عنه. وكقاعدة عامة، كلما زادت معرفة الجمهور بسياسات النظام السياسي وأهدافه كانوا أكثر انقيادًا وطاعةً له؛ لهذا نجد تلك الأجهزة تنشر وتذيع بعض الحوادث، حيث إنها ترى أن من حق الجمهور أن يتعرّف ويطلع على مثل هذه الحوادث، ومدى كفاية أجهزة الأمن بكشف تلك الجرائم والقبض على مرتكبيها؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تقوي الرادع لديه وتمنعه من ارتكاب مثل تلك الجرائم أو حتى مجرد التفكير في ارتكابها. (Tye, 2002,10).

ومن ثم فإن التأثير بين أجهزة العلاقات العامة والأمن تأثير متبادل؛ فكما أن لتلك الأجهزة الأثر الإيجابي والسلبي؛ فإن توافر الأمن كذلك لرجال العلاقات العامة أو عدمه له آثاره الإيجابية والسلبية على المواقف؛ فإن حذر رجل الأمن من رجال العلاقات العامة وتخوف رجال العلاقات العامة من رجل الأمن، يضران بمصلحة التعاون بين الطرفين؛ لذلك كان التنسيق والتعاون مطلبًا ملحقًا بين الجهتين. (خالفان، ٢٠٠٩م، ص ١١٨).

ويقصد بوظائف العلاقات العامة في هذا الشأن ما يأتي (الشمري، ٢٠١٥م، ص ٨٣):

- إمداد أجهزة الإعلام المحلية والدولية كافة، بالأخبار والمعلومات الضرورية بالدقة والسرعة اللتين تتناسبان مع سرعة وتتابع الأحداث، وهو الأمر الذي تطلب إنشاء مركز أو وحدة للإعلام الأمني تعمل على مدار ٢٤ ساعة.

- تسهيل مهام رجال الإعلام في أداء أعمالهم في شتى المواقع والظروف؛ لتوطيد الصلات بوسائل الإعلام المحلية والدولية كافة.

- متابعة ما تبثه وكالات الأنباء العربية والأجنبية وشبكة الإنترنت بواسطة فريق مؤهل متخصص من رجال العلاقات العامة.

- تتبع شكاوى وآراء المواطنين المنشورة والمذاعة عبر وسائل الإعلام ودراساتها بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، والرد عليها في أقرب وقت ممكن (Killy, 211).

- رصد الظواهر الإجرامية، والأنشطة الإرهابية على الصعيدين المحلي والدولي، وتحليل مدلولاتها، واستخلاص النتائج بأسلوب الحس الأمني، والإسهام في تطوير الإستراتيجية الأمنية، ودعم اتخاذ القرار. - قياس اتجاهات الرأي العام تجاه شتى القضايا المطروحة، سواء أكان على مستوى الجمهور العام أم على نطاق شريحة معينة من المواطنين، باستخدام الوسائل المعينة في هذا المجال، حتى يتسنى التفاعل معها بموضوعية، وتوجيهها بإيجابية صوب الأهداف القومية.

- المشاركة في الاحتفالات والمناسبات القومية، التي تتطلب تضافر جميع مؤسسات المجتمع، وإنشاء مراكز إعلامية بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية والإعلامية للتغطية اليومية للفاعليات المتعلقة بتلك المناسبات (الشمري، ٢٠١٥م، ص ٨٤).

- إعداد الحملات الصحفية والإعلامية التي تستهدف مواجهة الظواهر الإجرامية والفكر المتطرف.

- متابعة ما يصدر من منظمات حقوق الإنسان من تقارير ونشرات، والرد على ما تتضمنه من ادعاءات غير صحيحة؛ بهدف الإساءة والتشويه.

- تقديم أوجه المساعدة في سبيل إنتاج أعمال فنية راقية؛ بهدف إبراز جهود الأجهزة الأمنية المختلفة، وكسب ثقة الجماهير من خلال التأثير الفكري والوجداني فيها.

- الاهتمام بفئات الجمهور الكويتي كافة، من خلال الاتصال المباشر، وتنظيم الندوات والزيارات الميدانية لكل مواقع العمل، ودعم التواصل بين أبناء الجهاز الأمني والوقوف على مشكلاتهم الوظيفية أو الشخصية؛ لرفع روحهم المعنوية وتعميق روح الانتماء لديهم. ومراعاة للأسس السالف ذكرها، قامت فكرة إنشاء مراكز وإدارات للعلاقات العامة في الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية الكويتية (السلطان، ١٤٢٩هـ، ص ١١).

ولعل من المفيد هنا الإشارة بالتجربة المصرية في مجال العلاقات العامة ودورها في تحقيق الأمن الداخلي، التي بدأت عام ١٩٩٥م مع إنشاء مراكز للعلاقات العامة والإعلام الأمني بوزارة الداخلية المصرية تم تزويدها بالتقنيات الحديثة والكوادر المتخصصة ذات الخبرة والدراية والكفاءة العالية في استخدام التقنيات الحديثة (السواح، ٢٠٠٩م، ص ٧٧).

ونظرًا إلى تزايد أهمية العلاقات العامة والحاجة إليها في مواجهة التحديات المعاصرة الناجمة عن طبيعة التطور والتغير في عالمنا المعاصر

والتحولات في شتى المجالات؛ فقد تعددت وتنوعت أدوار العلاقات العامة التي تتمثل في الآتي (الشمري، ٢٠١٥ م، ٨٨):

- أدوار تثقيفية: ترتبط بنشر الثقافة الأمنية للمواطنين، والعرض الموضوعي للأحداث الأمنية والقضايا ذات العلاقة.

- أدوار توجيهية: ويتم ذلك بالتأثير في الرأي العام؛ لتبني اتجاهات أمنية تواكب سياسة الأجهزة الأمنية.

- أدوار تسويقية: وتحقق بتوظيف استخدام وسائل الإعلام في الأجهزة الأمنية؛ لتسويق بعض الخدمات، مثل: فتح منافذ جديدة لاستقبال دفعة من الطلاب الجدد، أو الإعلان عن مزاد لبيع سيارات.. إلخ.

- أدوار ترفيهية: ويقصد بها الإعلان عن الأنشطة ذات الطابع الترفيهي التي توجد مشاعر الود والألفة بين رجال الأمن والجمهور، مثل: تنظيم مسابقات ترفيهية بين الشرطة وأفراد الجمهور، والمسابقات والبرامج الاجتماعية بين أفراد الشرطة وبعض قطاعات المجتمع مثل: طلاب الجامعات، والمدارس، والكليات؛ الأمر الذي يؤدي إلى كسر الحاجز النفسي بين جهاز الشرطة وأفراد المجتمع وطوائفه (Wilcox, 2009, 19).

- أدوار اجتماعية: وتتمثل في حماية المجتمع من الأخطار والتهديدات التي تهدد قيمه ومبادئه وأصالته وأخلاقياته وتؤخر تقدمه، مثل: الظواهر الدخيلة على المجتمع من انحراف الأحداث، وتعاطي المخدرات وتفشي الجريمة.

- أدوار وقائية: وتحقق من خلال توعية المواطنين بتدابير الحفاظ على

أمنهم واستقرارهم، وسلامة ممتلكاتهم باتباع حكمة «الوقاية خير من العلاج». وكذلك التعريف بدور المواطن في مساعدة الشرطة، وتحمل المسؤولية الأمنية من خلال الوقاية من أخطار الحريق وغيره من الكوارث الطبيعية أو الصناعية أو الناجمة عن الحروب.

- أدوار اقتصادية: وتتمثل في الحفاظ على أموال وممتلكات المواطنين، من خلال تعميق الوعي الأمني لديهم؛ لتجنب وقوع الحوادث فيما يتعلق بسرقة السيارات والمنازل والمتاجر، وتبصير المواطن بأساليب وطرق تنفيذ هذه الجرائم وكيفية الوقاية منها، فتحقق بذلك الحفاظ على اقتصادات المجتمع (عجوة، ١٩٩٧م، ص ٨).

- أدوار توعوية: وتتمثل في توظيف الرسالة الإعلامية بكل أنواعها؛ لتوعية المواطنين باتباع السلوكات الرشيدة، والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، وعدم الانسياق وراء الدعايات المغرضة والهدامة.

ومن العرض السابق لأسس وأدوار أجهزة العلاقات العامة وأهدافها، يمكن تحديد وظائف العلاقات العامة في تحقيق الأمن الداخلي فيما يأتي (السبتي، ٢٠٠٨م، ص ٩٧) :

- الحضور إلى مواقع الأحداث بأسرع ما يمكن.
- إمداد وسائل الإعلام المختلفة بالمعلومات الصحيحة والخبر الصادق.
- المتابعة الدقيقة لكل ما يُذاع أو يُنشر حول الأحداث الأمنية أو الأنشطة الشرطية، ومواجهة الأكاذيب والافتراءات والإشاعات بالحقائق من خلال المؤتمرات الصحفية، وتوزيع نشرات إعلامية في هذا الشأن.

- متابعة ورصد ما يُنشر ويُبث عبر وكالات الأنباء العالمية والقنوات المحلية، وترجمة وتحليل مضمونها والرد عليها.
- تأمين المؤتمرات العالمية التي تعقد داخل الدولة، وتنظيم المؤتمرات الصحفية للقيادات الأمنية أو للمتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية.
- الإعلان عن مخاطر الجريمة ودوافعها، وتوعية أفراد المجتمع ووقايته من أخطارها.
- التصدي لحمالات بعض المنظمات أو الجهات التي تستهدف الإساءة للدولة، والإيحاء بعدم توافر الاستقرار؛ ما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المستثمرة داخل البلاد، وعزوف المؤسسات والشركات العالمية عن الإسهام في التنمية الاقتصادية.
- العمل على تبديد أجواء عدم الثقة بين الشرطة والشعب التي ظلت تغطي على العلاقة بينهما مدة من الزمن (حريري، ٢٠٠٦م، ص ٨).
- ونظرًا إلى أن الأمن والحفاظ عليه أحد الثوابت الرئيسة لتحقيق الاستقرار والتقدم وازدهار المجتمع، فكان لا بد أن تواكب إستراتيجية أمنية بعيدة المدى، سواء أكان على صعيد الأداء الأمني أم على صعيد مجال العلاقات العامة، وبذلك يصبح وضع إستراتيجية أمنية بعيدة المدى في مجال العلاقات العامة عملاً ضروريًا وحيويًا. وتُعرّف الإستراتيجية الأمنية بعيدة المدى في مجال العلاقات العامة بأنها: «تلك الخطط الشاملة في مجال العلاقات العامة ذات العلاقة بالأمن بغرض تحقيق عدد من الأهداف الأمنية المحددة التي تُسهم في دعم رسالة الشرطة في خدمة المجتمع»؛ لذلك لا بد أن يؤخذ عند التخطيط لعمل العلاقات العامة بالاعتبارات الآتية (الشمري، ٢٠١٥م، ص ٨٨):

- توضيح الحقائق والمعلومات الأمنية الصحيحة، خاصة فيما يتعلق بالأخبار التي تتعلق بأمن وحياء المجتمع؛ لأن ذلك من شأنه إيجاد الثقة بين الشرطة والجمهور، ما يدعم رسالة الشرطة في المجتمع.

- لا بد من أن يؤخذ في الحسبان إجراء عملية تصنيف للأخبار المختلفة، بحيث تتفق مع طبيعة العمل الأمني وتتماشى مع السياسة العامة للدولة؛ لأنه أحياناً لا يمكن نشر أي أخبار لاعتبارات أمنية أو اجتماعية أو سياسية.

- تحليل مضمون الأحداث في صياغة الرسائل الإعلامية والتعليق عليها بأسلوب علمي.

- إيجاد قوانين للتعاون بين مراكز العلاقات العامة ووسائل الإعلام في الدولة، بحيث يتكامل دورها في خدمة الأمن والمجتمع (الأنصاري، ٢٠١١م، ص ١٠).

- إسهام أجهزة العلاقات العامة في تقديم الرسالة الإعلامية الأمنية في صورة جذابة وواضحة تتناسب مع فئات الجماهير وشرائح المجتمع المستقبلية لرسالة الشرطة (الغمرات، ٢٠٠٥م، ص ١٥).

ويجدر بالذكر أن أجهزة العلاقات العامة في هذا الجانب تستهدف الإقناع بالسلوك الأمني من خلال تبني إستراتيجية التنوير التي يعتمد عليها المجتمع الكويتي في مواجهة العمليات والظواهر الإجرامية ومع وقوع الجرائم، وهذا يتطلب نوعين من الإستراتيجيات؛ هما (محمود، ١٩٩٨م، ص ٧) :

- إستراتيجية التغيير: وتسهم في تغيير السلوك السلبي إلى سلوك إيجابي.

- إستراتيجية المشاركة: وذلك من خلال حث الجمهور على التعاون

مع الأجهزة الأمنية، ومساعدة الشرطة على التصدي للجريمة وكشف مرتكبيها.

ولما كان الأمن مطلباً ضرورياً لاستمرار الحياة الإنسانية، وعنصراً أساسياً لنموها وتقدمها؛ فقد أدرك القائمون على أجهزة الأمن ضرورة التفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة، والاستفادة منها، في نشر مظلة الأمن وخدمة المجتمع وقضاياها المختلفة. وتماشياً مع هذه السياسة الأمنية لدولة الكويت، ظهر جهاز العلاقات العامة الذي يحمل بين ثنايا أهدافه، نشر رسالة الوعي الأمني؛ وذلك بتدعيم سبل وأواصر الصلات بين الأجهزة الأمنية والجمهور، عن طريق الحقائق الإعلامية والثوابت الأمنية، دون تهويل ولا تهوين. ويمكن في هذا الصدد تناول دور جهاز العلاقات العامة في مواجهة الجريمة، حيث إن رسالة الشرطة تتمثل في تحقيق الأمن والأمان للمواطنين من خلال حفظ النظام والآداب العامة عن طريق احترام القانون والأنظمة واللوائح التي تنظم الحياة العامة، وتحديّ الخارجين على هذه الأنظمة والقوانين، واتخاذ كل السبل الأمنية لمنع وقوع الجريمة أو كشفها بعد وقوعها وملاحقة مرتكبيها (الشمري، ٢٠١٥ م، ص ٩٠).

وحتى ينجح جهاز الشرطة في مهمته الأمنية، لا بد أن يحظى بتأييد ومساعدة المواطنين وجميع الأجهزة الوطنية الأخرى، بما فيها وسائل الإعلام التي لديها القدرة الفائقة على التأثير وتعزيز القيم والمبادئ؛ الأمر الذي يسهم في مكافحة الجريمة والسيطرة عليها (الجنحني، ٢٠٠٠ م، ص ١٣٥).

رابعاً: المعوقات التي تواجه الإعلام الأمني

يقصد بالمعوقات تلك المرتبطة بطبيعة تنظيم الإعلام الأمني لدى الأجهزة الأمنية نفسها، سواء أتعلق الأمر بطبيعة ونوعية الإعلام الأمني أم بالوسائل والتقنية المعتمدة فيه أم بالأساليب والطرق المتبعة، ومن أبرز تلك المعوقات ما يأتي (طالب، ٢٠١٢ م، ص ٣٠٧):

١ - الافتقار إلى فلسفة إعلامية أمنية واضحة ومحددة المعالم، كنقص النظريات والأسس والإستراتيجيات التي تشكل إطار الفكر الأيديولوجي الذي يقوم عليه الإعلام؛ فضلاً عن ضعف الخطط الإعلامية وتضاربها مع الخطة الأمنية، وعدم وضوحها في أثناء الأزمات الأمنية، وعدم مراعاة الخطة الإعلامية للخطوات التي ينبغي اتخاذها قبل وبعد وفي أثناء الأزمات الأمنية بما يحول دون تغطية الأزمة الأمنية بنجاح.

٢ - نقص الموارد المادية والبشرية لأجهزة الإعلام الأمني الذي يؤدي إلى ضعف تغطية أحداث الأزمة الأمنية، كما أن قلة الخبرة لدى بعض الإعلاميين العاملين في المجال الأمني تؤدي إلى غموض في الأزمات الأمنية؛ فعلى الرغم من التزايد الواضح في عدد محطات البث التلفزيوني والإذاعي في الآونة الأخيرة وانتشار المواقع الإلكترونية؛ فإن هناك قصوراً وقلة في عدد البرامج الإعلامية الأمنية التي تستهدف تأمين المواطن ضد التيارات الوافدة.

٣ - إجحام خبراء الإعلام ومسؤولي الأمن عن التشخيص الحقيقي للأزمة، ما يحول دون تغطية الأزمة إعلامياً بنجاح، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عاملين: الأول: عدم اهتمام بعض الإعلاميين

بإعداد الرسالة الإعلامية الملائمة والمسيرة للتحويلات والظروف المعاصرة للمجتمع. الثاني: ضعف قدرة بعض الإعلاميين على مواكبة التطور التقني الحديث، نتيجة عدم توافر التدريب الكافي لهم (المشاري، ٢٠٠٢م، ص ١٢٢).

٤ - انعدام إستراتيجية إعلامية واقعية ذات برامج وخطط تتواءم مع الإعلام العالمي، وضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأمنية، خاصة في مجال وضع وتنفيذ الإستراتيجيات ومهددات الأمن القومي.

٥ - الاعتماد على القوالب الجاهزة، حيث يعتمد بعض القائمين على الإعلام الأمني على قوالب جاهزة محضرة مسبقاً، يقدمونها في كل المناسبات والأحداث، ولا يتغير فيها إلا المسميات أو الأرقام (المعطيات الرقمية)، بينما نجد أنه من الضروري أن تعالج الموضوعات والقضايا الأمنية في سياقها الزماني والمكاني؛ بالإضافة إلى طبيعة الأحداث الأمنية نفسها. وغني عن القول إن القوالب الجاهزة من شأنها إضعاف التأثير على المتلقي ما يؤدي بدوره إلى إضعاف الثقة بين الأجهزة الأمنية والمتلقي، وخاصة إذا ما طغى أسلوب العبارات والجمل الرنانة ولغة الإطالة والخطابة، ما قد تضعيع معه الرسالة الإعلامية وتضعيع معها الأهداف والأفكار والمبادئ، ومن ثم يضعيع التأثير المطلوب (القحطاني، ٢٠٠٥م، ص ١٤٦).

٦ - ضعف الاهتمام بالتوعية الأمنية والتأهيل الإعلامي المتخصص في القضايا الأمنية؛ خاصة في مجال الإعلام الأمني، مع محدودية الاهتمام بمشكلات المواطن الأمنية عبر أجهزة الإعلام.

٧- تقديم رسائل الإعلام الأمني بشكل تعليمي موضوعي يقوم على النصح والإرشاد المباشر دون توضيح مكامن الخطورة، ما ينفر المتلقي من تتبعه ويجعله يلجأ إلى الأسلوب المشوق الذي يشمل الأمثلة والأحاديث والآيات التي توضح عواقب ونتائج المخالفات الشرعية، مع مزج ذلك بالحقائق والأرقام عن الجرائم والمخالفات ونتائجها السلبية على الفرد والمجتمع، خاصة إذا اتسمت هذه الرسالة بأحادية الاتجاه (العوفي، ١٩٩٤م، ص ٣٦١).

خامساً: الإعلام الأمني في مصر

لم تكن الرسالة الإعلامية الأمنية بمعزل عن التطور الذي شهدته وسائل الاتصال وفنون الإعلام ونظرياته. وكان للتطورات والإنجازات التي حققها العمل الأمني في مختلف المجالات باعثاً لضرورة تبني رؤية إعلامية متخصصة قادرة على التعبير عن تلك الإنجازات، وهو ما تطلب الإعداد الجيد للرسالة الإعلامية الأمنية واتباع الأساليب والإجراءات المنهجية والعلمية في صياغتها، والإعلام الأمني في أبسط معانيه يقصد به الوظيفة الإعلامية التي تمارسها أجهزة الأمن في إطار خططها الأمنية الشاملة .

والتخطيط للرسالة الإعلامية يتطلب التأكيد على الأبعاد الآتية:

- إن تطوير الأداء الأمني يعد من ثوابت الإستراتيجية الأمنية، كما أن الإعلام الأمني يعد معبراً وداعماً للسياسات الإعلامية العامة للدولة غير منفصل عنها.

- إن الرسالة الإعلامية الأمنية تتوافق وتلتزم بالهوية الوطنية والقومية والمصالح العليا للبلاد.

- يتواءم الإعلام الأمني مع حجم المخاطر والتحديات التي تواجه سبل تحقيق الاستقرار دون مبالغة، كما أن الرسالة الإعلامية الأمنية تعكس مدى كفاية وقدرة الأجهزة الأمنية بما يدعم ثقة المواطنين في جهاز الشرطة بصفة خاصة والنظام العام بصفة عامة.

- الالتزام بالدقة والموضوعية في نشر الحقائق وتوعية المواطن وغرس المفاهيم الأمنية لديه وتحصينه من الوقوع في براثن الجريمة بما يدعم ويعزز من أوجه التعاون بينه ورجل الشرطة .

وفي ضوء ذلك؛ فإن أهداف وفلسفة الإعلام بوزارة الداخلية المصرية تعتمد على بعض المرتكزات، من أهمها:

- إن الهدف الإستراتيجي للإعلام بأجهزة الأمن هو إحداث تغيير إيجابي ومؤيد من الرأي العام الداخلي والخارجي تجاه جهاز الشرطة، كما أن التخطيط الإعلامي الأمني يهدف إلى تقديم رؤية شاملة فيما يتعلق بمجريات الأحداث الأمنية ووضع أطر ومحددات يتم تناولها إعلامياً.

- التزام الأجهزة الأمنية بتطبيق القانون في ظل الحرص على دعم العلاقة مع المواطن.

- بناء الإعلام الواعي والهادف المواكب لما يستحدث من تطوير وتحديث في مختلف الأجهزة الأمنية، ولاسيما في مجال أداء الخدمات الأمنية الجماهيرية، وتوعية المواطن وتفعيل مشاركته الإيجابية للحد من الجريمة.

٢ . ٣ الشائعات: المفهوم، السمات، الأنواع

تعد الشائعات من أهم أساليب ووسائل الحرب النفسية التي لجأ ويلجأ إليها واستخدمها ويستخدمها الأفراد والجماعات والسياسة وقادة الدول أيضًا عبر جميع مراحل تطور البشرية، سواء أكان في حالة الحرب أم السلم؛ نظرًا لخطورتها وعمق تأثيرها؛ بوصفها من أشد أنواع الأسلحة تدميرًا وأعظمها وقعًا وتأثيرًا؛ فهي صناعة متقنة ومنظمة، ولها خبراؤها وأوقاتها المناسبة، وكثيرًا ما تكون الشائعة مواكبة للأزمات؛ لسهولة نشرها وتناقلها عبر وسائل الإعلام المختلفة. ومما لا شك فيه أن التطور السريع ومتعدد الجوانب لوسائل الإعلام والاتصالات في السنوات الأخيرة قد ساعد على انتشار الشائعات واتساع نطاقها وجاذبيتها بين المواطنين، لا سيما مع وجود وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة مثل: الفيس بوك، التويتر، الواتس آب، حيث تجد الشائعات مكانًا خصبًا ومرتعًا فسيحًا يمكنها من التوغل والدخول في عقول المواطنين وأفكارهم ومعتقداتهم ونفوسهم. ولما كان للشائعات أسواق رائجة وبضائع نافقة، مع عدم الاكتراث أو عدم تقدير الآثار الناتجة عنها، لجأ أعداء الوطن إلى تنفيذ أجندتهم من خلال بث الشائعات المغرضة من أجل الفتنة والفرقة بين أبناء الوطن.

وانطلاقًا من الإدراك بخطورة الشائعات وآثارها على الفرد والمجتمع، فقد أضحى من الأهمية بمكان تناول هذه القضية بحثًا وتحليلًا؛ في ضوء تزايد خطورتها مع التطور في الإعلام ووسائله الذي قدم تسهيلات كبيرة لانتشارها، ولكنه في الوقت نفسه مثل آلية فعالة لمواجهةها، وهو ما يستوجب قبل الاسترسال في تناول الموضوع وتفاصيله وحديثاته، تعريف ما الشائعة، ما أنواعها، ما مصادرها

وآثارها؟، حتى يمكننا مواجهتها ودور الإعلام الأمني في محاربتها والحد من انتشارها.

أولاً: شروط الشائعة ومصادرها

لكي يكون للشائعة تأثيرها، لابد من توافر شرطين أساسيين، هما (نوفل، ١٩٨٩م، ص ٦٥):

- ١- الأهمية؛ فلا بد أن ينطوي موضوع الشائعة على شيء من الأهمية للمستمع.
- ٢- الغموض: وهو كون الوقائع الحقيقية متسمة بشيء من الغموض، وهذا الغموض قد ينشأ عن انعدام الأخبار أو تضاربها أو عدم الثقة بها، أو ينشأ عن بعض التوترات الانفعالية التي تجعل الفرد غير قادر أو غير متهيئ لتقبل الوقائع التي تقدمها وسائل الإعلام المعروفة.

أما من حيث منشأ الشائعات وأساسها ومصادرها؛ فهي غالباً ما تكون من خلال ما يأتي:

- خبر من شخص.
- خبر من جريدة.
- خبر من مجلة.
- خبر من إذاعة.
- خبر من تلفاز.
- خبر من رسالة خطية.
- خبر من شريط مسجل.
- خبر من الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وهذه هي أخطر مصادر الشائعات.

ثانيًا: أنواع الشائعات

تعدد أنواع الشائعات طبقاً لتعدد المعايير التي يتم على أساسها تصنيفها، وذلك على النحو الآتي (الهمص، ٢٠١٠م، ص ١٥٩):

١ - تصنيف الشائعات حسب سرعة سريانها، وتنقسم إلى:

أ- الشائعة الحابية: وهي التي تنتشر ببطء شديد ويتسع نطاقها حتى تصل إلى جميع الأفراد في جو من السرية. وفي ظل عصر المعلوماتية؛ فإن هذه الشائعة يمكن أن تقتصر على المجتمعات المغلقة والصغيرة التي تعتمد في نقلها للأخبار والمعلومات على الأفراد دون أن تتوافر لها وسائل الاتصالات المتقدمة، كما يمكن أن توجد في المجتمعات التي لا تتمتع بالانفتاح والتي لا يثق فيها الأفراد في سرية وخصوصية وسائل الاتصال.

ب- الشائعة المندفعة: هي الشائعة التي تنتشر بسرعة مذهلة حتى تغطي المجتمع المقصود من وراء ترويجهها في وقت قياسي، وتعتمد هذه الشائعة على أهمية الموضوع الذي تناوله، وفي عصر المعلوماتية يتم استغلال وسائل الاتصالات المتقدمة للإسراع من انتشارها.

ج- الشائعة الغاطسة: وهي التي تنتشر في مدة معينة ثم تختفي وتعاود الظهور مرة أخرى، ويمكن التحكم في هذه الشائعة بالظهور أو الاختفاء من خلال التحكم بالمعلومات حول موضوع الشائعة. ومن ثم فإن التذكير ببعض الشائعات والتلميح بها قد يؤدي إلى رواجها في أوقات معينة؛ لتحقيق أهداف محددة. وفي عصر المعلوماتية لا يمكن تفسير ظهور الشائعة واختفائها بأنها كامنة في عقول أصحابها لوقت ما، بل من المنطق إطلاق هذه الشائعة حسب

الاحتياج لها، ومن ثم التحكم فيها بقدر من المعلومات ومعالجتها للتحكم في ظهورها أو اختفائها.

٢ - تصنيف الشائعات حسب موضوعاتها

يمكن تصنيفها إلى شائعات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو دينية. وفي ظل عصر المعلوماتية والعلاقات التفاعلية بين المجالات المختلفة وانعدام استقلالية كاملة لهذه المجالات؛ فإن الشائعة يمكن أن تكون خليطاً من هذه الأنواع، بل يمكن أن تتضمنها جميعاً (مختار، ٢٠١٢م، ص ٦).

٣ - تصنيف الشائعات حسب دوافعها

يمكن تصنيفها إلى: شائعات الخوف، شائعات الكراهية والحق، شائعات الأمان والأحلام، شائعات الفضول والرغبة في المعرفة. ويزداد استخدام أحد هذه الأنواع؛ لتحقيق أهداف المروج حسب ما يمتلكه من معلومات حول موضوع الشائعة، وما لديه من مصادر ووسائل لنقل هذه المعلومات، وقدرته على معالجة الصور والمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الشائعة، أي أن المعلومات ودقة مصادرها ووسائط نقلها هي المحددات الأساسية لانتشار أي نوع من هذه الشائعات (البحني، ٢٠٠٠م، ص ٢٣٤).

ثالثاً: أهمية دراسة الشائعات

ترجع أهمية دراسة الشائعات إلى ما لها من أثر كبير على المجتمعات؛ فقد تؤدي إلى تفكك المجتمع وتدهوره، كما قد تؤدي إلى تماسك مجتمع آخر حسب دورها في خفض أو رفع الروح المعنوية في

هذا المجتمع أو ذاك؛ فمن خلال شائعة يمكن أن تتبدل وتتغير مواقف الأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم، ويمكن أن يعزف الناس عن شراء منتج ما أو زيارة مكان ما، فالشائعات يمكن أن تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية؛ فضلاً عن هذا التأثير الداخلي، ثمة تأثير خارجي للشائعات، فيمكنها أن تؤثر في العلاقات الدولية واستقرار المجتمع الدولي. ومن هنا تبرز أهمية دراستها للوقوف على أشكالها وصورها وتأثيراتها وكيفية مواجهتها، خاصة إذا ما تأكد لنا جميعاً أنه لا يوجد مجتمع بشري من دون شائعات، فقد عرّفها الإنسان منذ فجر التاريخ، وأولها الباحثون الاهتمام، ودرسوا أسبابها وسمات مروجيها وطرق محاربتها عبر العصور المختلفة. ولم ولن تنتهي الشائعات، ولكنها تتغير مع التغيرات التي تتعرض لها البشرية (هاشم، ٢٠٠٣م، ص ٥٥).

رابعاً: أهداف الشائعات

- يمكن تحديد الأهداف التي يبتغيها مروجو الشائعات فيما يأتي:
- ١- بث الفرقة والفتنة وإثارة النعرات الطائفية والدينية والمذهبية والعرقية؛ بهدف إدخال الوطن في دوامة لا متناهية من الصراعات والنزاعات؛ لتفكيك الجبهة الداخلية وتشيت تماسكها وترابطها وتلاحمها.
 - ٢- ترويح السليبات وتضخيم وتهويل القضايا وتأجيج الهواجس الأمنية لإعطاء صورة سيئة محلياً وإقليمياً ودولياً بأن الأوضاع الأمنية في البلاد لا تزال غير مستقرة، ما يحول دون استكمال خطط التنمية والتطوير.
 - ٣- السعي نحو تشويه صورة وسمعة الرموز الوطنية الذين يتحملون عبء استكمال بناء الاستحقاقات التي يستهدفها المجتمع، وذلك بهدف نزع ثقة المواطنين بقياداتهم.

- ٤ - تفتيت الوحدة الوطنية بين المواطنين من ناحية، والجيش والأمن الوطني من ناحية أخرى، بحيث لا يثق أي طرف في الآخر.
- ٥ - تنفيذ أجندة خارجية لمصلحة بعض الدول أو الجماعات التي لها مصالح على حساب المصلحة الوطنية.

خامسًا: الآثار المترتبة على الشائعات

يترتب على نشر الشائعات في المجتمع كثير من الآثار السلبية في النواحي الحياتية المختلفة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وقيميًا، ومن أبرزها ما يأتي:

١ - تدمير النظام القيمي والسلم الاجتماعي: يعيش كثير من المجتمعات وبينها العربية والإسلامية نوعًا معقولاً من التجانس والاستقرار النسبي في ضوء نظمها القيمية وضوابطها الاجتماعية، فهناك على سبيل المثال: الصدق، الأمانة، الإيثار، التكافل، الشعور بالمواطنة، صيانة المال العام، الإخلاص في العمل وغيرها من القيم والمعايير التي يؤدي خرقها إلى اضطراب المجتمع، وهذا هدف لا يغيب عن بال الأطراف الأخرى ومخططي الحرب النفسية ومروجي الشائعات من خلال البرامج الموجهة في هذا المجال.

٢ - تعميم مشاعر الإحباط في المجتمع: فشل الإنسان في إشباع حاجاته الضرورية، سواء أكانت بيولوجية أم نفسية، وتكرار هذا الفشل يؤدي إلى الشعور بالإحباط، وهي حالة نفسية تستثير العدوان الذي عادة ما يوجه إلى ذات الإنسان، حيث الرغبة في إيذاء الذات والعزلة والاكنتاب، أو نحو الخارج من أشخاص أو مؤسسات أو دوائر حكومية، حيث الميل إلى تدمير الممتلكات العامة أو التخريب النفسي، مثل: عدم الإخلاص

في العمل وتجنب تحمل المسؤولية ووضع العراقيل أمام تقدم الآخرين، وهي نقاط ضعف تغري العدو بوضعها أهدافاً لحربه النفسية الموجهة من خلال الشائعات.

٣- تدني المعنويات وإعاقة الفكر: إن انتشار الشائعات في المجتمع يعد وسيلة لانتشار تدني الحالة المعنوية؛ فالطرف المستهدف من الشائعة هو المعني بتمزيق معنوياته، كما أن الشائعات يمكن أن تبني حواجز تحجب من خلالها انتشار الحقيقة؛ فيحدث نوع من البلبلة في التعرف على الحقائق وربما يصعب تصديقها؛ كل هذا يولد مناخاً مربكاً للناس، ويؤثر على مصداقية الرأي العام، ويفسح المجال لانتشار الأكاذيب والأخبار المبنية على مقاصد سيئة؛ ما يبتث طاقات سلبية في المجتمع.

٤- تسعى الشائعة إلى استغلال بعض الظروف التي تحصل أحياناً، مثل: انتشار البطالة بين الشباب وارتفاع الأسعار وظهور الفاقة ونقص في السلع، حيث يركز مروجو هذه الشائعات على المنشآت الاقتصادية والتجمعات العمالية وأسواق البورصة وغيرها من السلع التي تؤدي دوراً إستراتيجياً في حياة الناس، بقصد إيجاد كل ما من شأنه إعاقة سير الإنتاج والتنمية الاقتصادية (السويداني، ٢٠١٣م، ص ٣).

سادساً: مراحل نقل الشائعات

مرت عملية نقل الشائعات بعدة مراحل؛ ففي السابق كانت الشائعة تنتشر على المستوى الأرضي من بلد إلى آخر ومن منطقة لأخرى ومن فرد لآخر، إلا أنها اليوم أصبحت تنتشر فضائياً، بما يمكن معه القول بولادة نوع جديد من الشائعات نطلق عليه «الشائعة الفضائية»

الإلكترونية Cyber Rumor، حيث يتم استغلال الفضاء الإلكتروني في وضع الشائعات وفي نشرها وبأشكال متعددة (بالصورة، بالصوت، بالحركة، بالنص) ولمدة معينة أو إرسالها على شكل بريد (Spam).

ويمكن رصد المراحل التي مرت بها وسائل نقل الشائعات من حيث التقنية المستخدمة، على النحو الآتي (البداينة، ٢٠٠٠م، ص ٥٤):

١- النقل الشخصي المباشر الذي اعتمد على الأفراد في تفاعلاتهم وجهًا لوجه في نقل الشائعة بين المواطنين.

٢- النقل التفاعلي عن بعد، حيث يمكن نقل الشائعة من خلال أجهزة الهاتف العادي أو الجوال، وتمتاز هذه الطريقة بأن التفاعل مع الأشخاص يتم عن بعد، إلا أنه تفاعل حي بين شخصين فعليين، ويمكن استخدام آلات تسجيل المكالمات المنزلية؛ لوضع رسائل صوتية عن بعد ومنها الشائعات.

٣- النقل المكتوب: الشائعة المكتوبة هي التي يمكن توزيعها بشكل مباشر، ولكنها مادة مطبوعة ويمكن توزيعها شخصياً أو نشرها في وثائق مكتوبة في أماكن عامة.

٤- النقل المكتوب عن بعد: يقصد به إرسال مادة مكتوبة كشائعات ولكن في أماكن بعيدة باستخدام الفاكس أو التلكس، ويتم توزيعها بالطريقة التقليدية أو من خلال الأدوات نفسها وإرسالها بالتللكس والفاكس.

٥- النقل المسموع: وتستخدم فيه أدوات مثل: المسجل العادي أو الإذاعة؛ لنقل الشائعة كمادة سمعية، أو قد يكون ذلك على مستوى الفرد (شريط مسجل) أو المجتمع (إذاعة) أو دولي (إذاعات خارجية).

٦ - النقل السمعي والبصري: يمكن نقل الشائعة من خلال الصوت والصورة على أشرطة فيديو أو استخدام التلفزيون المحلي (الحكومي أو الخاص)، ويمكن أن تكون على مستوى دولي من خلال الفضائيات.

٧ - النقل الإلكتروني: تستخدم فيه عدة تقنيات، ولكن أهم هذه التقنيات استخدام الإنترنت من خلال البريد الإلكتروني أو بريد الجماعات النقاشية أو بريد Spam (بريد مجهول المصدر) الذي يمكن توزيعه إلى ملايين الأفراد أو من خلال مواقع معينة: (أدبية أو علمية أو صحفية أو خاصة) والشبكات الاجتماعية، ويتم وضع الشائعات من خلال المواد المرسلة.

سابعاً: سمات الشائعات في عصر المعلوماتية (الشائعة الإلكترونية Cyber Rumor)

يمكن القول من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الشائعة، إن الشائعة لا تخاطب العقول بقدر ما تتجه إلى العواطف والمشاعر، ذلك لأن العقول الواعية تملك الاستعداد الذاتي لجعل الشائعات عديمة التأثير في هذه الفئة، غير أن ما يزيد في تأثيرها قلة المعلومات الصحيحة، وأهمية الموضوع الذي تدور حوله الشائعات ما يولد مرحلة ترقب وحيرة إلى حين. بمعنى أكثر وضوحاً، فالشائعة كي تحقق أهدافها لا بد وأن تتصف بسمتين أساسيتين، هما: أهمية الموضوع في حياة أفراد المجتمع، وغموض الموضوع (الجهني، ٢٠٠٠م، ص ٢٣٩).

وظلت هاتان السمتان تميزان الشائعات حتى جاء عصر المعلوماتية؛ ليضيف إليهما سمات أخرى اكتسبتها الشائعات بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي، وهو ما يمكن أن نجمله فيما يأتي:

١ - الشائعة: معلومة أو خبر أو قصة. ومن ثم، فكل ما توصف به المعلومات في العصر الحالي يمكن أن ينطبق على الشائعة، أي أن الشائعة يمكن أن تتغير ويتجدد أسلوب ترويجه ودوافعها وأهميتها بسرعة فائقة، وهي سرعة تجديد وتحديث المعلومات وتبادلها.

٢ - الخفاء: تتميز الشائعة الإلكترونية بالخفاء، حيث تسهم خاصية توافر الخفاء في تشجيع السلوك الإجرامي المضاد للمجتمع، وتبرز جرائم مثل: التشهير بالآخرين (Libel)، أو الانتحال (impersonation) أو الاحتيال عبر الشبكة (fraud).

٣ - السرعة: تتميز الشائعة الإلكترونية بسرعة انتشارها، حيث إنها تستغرق وقتاً قصيراً جداً لتنتقل من مكانها إلى المواقع والعناوين الإلكترونية.

٤ - الانتشار: يوفر الإنترنت خاصية الانتشار للشائعة، ما يجعلها عابرة للحدود الوطنية ولا تتوقف عند الفضاء الوطني، وإنما يصبح جمهورها الفضاء الكوني ما يزيد من خطورتها وتأثيراتها السلبية؛ ففي السابق كانت الحكومات تستطيع منع المطبوعات التي قد تحمل أخباراً تراها مسيئة للدولة عامة؛ ولذلك أنشأ كثير من الدول إدارة للمطبوعات والنشر يكون من ضمن مهامها الحكم على المدخلات المكتوبة داخل الحدود السياسية للدولة وإجازتها. أما الشائعة الإلكترونية؛ فإنها تتجاوز هذه الحدود وتدخل كل بيت دون استئذان من صاحبه.

٥ - الكلفة: تتميز الشائعة الإلكترونية بأنها ذات كلفة منخفضة جدًا، حيث إن نقلها في الفضاء لا يكلف شيئًا ولا يحتاج أوراقًا ولا ألوانًا ولا أيَّ نفقات لتوزيعها، فتكاد تكون كلفتها هي في وقت إعدادها وإرسالها.

٦ - التفاعل عن بعد: تتميز الشائعة الإلكترونية بقدرتها على التفاعل عن بعد، حيث يمكن تنقلها بالصوت والصورة والدردشة التي يقوم بها الأفراد أو يتم إرسالها عبر الوسائل الإلكترونية (البدائية، ٢٠٠١م، ص ٧٦).

٧ - عدم التغيير: في الوقت الذي تعتمد فيه الشائعة التقليدية بشكل أساسي على النقل من شخص إلى آخر بالكلام المنطوق غالبًا وهو ما يمكن معه تعرض هذا الكلام إلى بعض التحريف والتغيير مع انتقالها من شخص لآخر ما يفقدها الكثير من جودة الصياغة، ما يعني اختلال ركن أساسي من أركانها؛ إلا أن الشائعة المنقولة عبر الوسائط الإلكترونية لا تتعرض لأي تغيير أو تحريف عفوي من ناقلها؛ فحينما يستلم شخص رسالة بريدية إلكترونية وتحتوي على شائعة؛ فإنه عند إرسالها لأصدقائه ومعارفه، فإنه يمررها كما هي بما يضمن بقاءها على وضعها الأصلي مدة أطول، ما يعني غالبًا أنها تحتفظ بقوتها وجاذبيتها مدة أطول.

٨ - انتقاء مادتها: فالشائعة المنقولة عبر الإنترنت تنتقى مادتها وأدواتها من مصادر أغنى بكثير من المنقولة بالكلام المنطوق؛ لأن الشائعة الإلكترونية تعبر عن محتواها بالنص والصورة والصوت والرسوم المتحركة والفيديو أيضًا.

٩ - كثرة المتلقين: فالأشخاص المتلقون للشائعة عبر الإنترنت عادة ما يقومون بإعادة إرسالها إلى آخرين بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع.

١٠ - الملحقات: تتميز الشائعة المنقولة عبر الإنترنت بإمكانية نقلها صوراً أو أصواتاً أو ملحقات ومستندات أخرى، وهو ما لم يتوافر للشائعة المنقولة عبر الكلام (الفتوخ، ٢٠٠٣م، ص ١٦٥).

١١ - التعرف على المصدر: على الرغم من الصعوبات التي قد يعتقدها بعض الناس في معرفة مصدر الشائعة المنقولة عبر الإنترنت؛ فإن الواقع يؤكد أن التعرف على مصدر هذه الشائعة أسهل من التعرف على مصدر الشائعة المنقولة عبر المجالس والكلام، حيث يتطلب الأمر في الحالة الأخيرة التحقيق ومقابلة الناس وتحري صدق ما يقولونه ودقته، بينما الشائعة المنقولة عبر الإنترنت يمكن التتبع الإلكتروني لمصدرها من دون التأثير بنسيان الناقلين أو تزييفهم؛ لأن الأمر يتم بطريقة إلكترونية، ومن الممكن وضع اليد على الرسائل ومصادرها.

١٢ - عدم الصدق: فالشائعة خبر مختلق لا أساس له من الواقع، أو مبالغ في سرد خبر جزء منه صحيح أو هي قصة غير حقيقية، ونظراً لتقدم الوسائل التكنولوجية وقدرة الكمبيوتر على معالجة الصوت والصورة والكم المتراكم من المعلومات؛ فإنه يمكن تدعيم الأخبار والقصص الكاذبة وترويجها بإتقان لم يكن موجوداً قبل عصر المعلوماتية.

١٣ - نظراً لما يتمتع به عصر المعلوماتية من الانفتاح الفكري، وما يتعرض له الإنسان من خبرات في هذا العصر؛ فإن استعداد الإنسان لتقبل الأفكار الجديدة أصبح يميز هذا العصر دون التأكد أحياناً من مصادر هذه الأفكار، فكل شيء أصبح ممكناً في عصر

التكنولوجيا المتقدمة، كما أن عجز الإنسان في هذا العصر عن الإلمام بكل ما هو موجود من أفكار ومعلومات في شتى المجالات حتى في مجال تخصصه واهتماماته الدقيقة، يجعل هذا الإنسان على استعداد لتقبل أي أفكار مدعومة بالأسانيد (الكاذبة) أو على أنها نوع من الخيال العلمي القابل للتطبيق.

في ضوء هذه السمات والخصائص، يمكن القول إن عصر المعلوماتية بما اتسم به من سرعة في نقل الرسائل عبر القنوات المتعددة، وتضاعف كم المعلومات؛ فضلاً عن التقدم السريع في معالجة المعلومات والصور والأصوات، فإن كل هذا يوفر مناخاً صالحاً لصناعة ونشر الشائعات بفضل استخدام هذه التكنولوجيات في خداع الحواس. وعليه، فإنه ينبغي ألا يقتصر تعريف الشائعة على المعلومات التي تنقلها الأفواه، كما كان في السابق، بل ينبغي أن يضاف إلى هذا التعريف أيضاً: «المعلومات غير الصادقة التي يتم معالجتها وتنقلها عبر الوسائط المتطورة أو غيرها، بطريقة تثير الاهتمام وتخدع الحواس، فيقتنع الأفراد بصدقها دون التأكد من مصادرها أو صحتها» (هاشم، ٢٠٠٣م، ص ٦٤).

ثامناً: الشائعات والشبكات الاجتماعية

على الرغم مما تقدمه الشبكات الاجتماعية من مزايا عديدة؛ فإنها تحمل كثيراً من المخاطر والتهديدات السلبية على أمن المجتمعات واستقرارها، خاصة إذا ما تم توظيفها من قبل المجموعات والتنظيمات الإرهابية، حيث تستخدم شبكة الإنترنت وعواملها الافتراضية في نشر الشائعات والأكاذيب؛ فطبيعة هذه الشبكة تسمح لها بأن تصور لك بعض الأمور والقضايا والحوادث والمستجدات الاجتماعية والسياسية

بطريقة معينة فيها كثير من المبالغات التي لا تكتشفها إلا حين تخرج إلى الشارع وتحدث مع آخرين في المجالس الخاصة والعامة، خاصة في المناسبات؛ لتكتشف ضالة القضية التي يجري تداولها عبر صفحات الإنترنت. وهو ما يمكن معه القول: إنه في الوقت الذي شكلت فيه وسائل الإعلام الجديد انفتاحًا معلوماتيًا لا يمكن تجاهله، وفورية في تناقل الأخبار وصناعة الحدث، فقد تحولت من ناحية أخرى إلى وكالات أنباء لنشر الشائعات التي يتبادلها مستخدموها إما قصدًا أو سذاجة، بغير علم ولا تحرر لمصادقية الأخبار المتناقلة. وطالت الشائعات التي توزع بالمجان أناسًا ربما كانوا منها براء، حيث إن الخلط بين تقصي الحقيقة وزيادة وعي المجتمع، والانجراف وراء الأخبار المتناقلة من دون البحث عن مصدرها الحقيقي وحقيقة الخبر ومعالجته وطرحه بموضوعية، جعل من مواقع التواصل الاجتماعي أداة تحرك من وراء الستار من دون إدراك أو تحليل منطقي (عبد الحميد، ٢٠١٦م، ص ٢)، وهو ما يمكن أن نرجعه إلى عاملين:

الأول: التكتلات الفكرية أو المذهبية أو الطائفية أو الشللية التي يقوم بها بعض مستخدمي الإنترنت، فيضخمون حادثة بغرض التأثير على الرأي العام؛ ظنًا منهم أن ذلك سوف يصل إلى صانعي القرار، فينبون عليه ما سعوا إلى ترويجه وتضخيمه وبيان أهميته أو ضرره بحسب الموضوع، خاصة وأن الجهات الرسمية تتابع الإنترنت من باب الاستئناس بما يُطرح ومعرفة توجه أطراف معينة تجاه موضوع معين. مع الأخذ في الاعتبار أنهم يبنون قراراتهم على ما يصوره مستخدمو الإنترنت.

الثاني: إلى جانب وجود هذه التكتلات والشلل؛ بهدف إبراز قضية

بعينها، وما يصاحب ذلك من سلبية وخداع في كثير من الأحيان، إلا أن هذا الأمر يهون إذا ما قورن بقيام بعض المشاركين في تلك المنتديات باستخدام عدة معرفات (أسماء) وطرح موضوعات والتعليق عليها والإشادة بها، فينخدع كثيرون بما يطرح ويظنون أن هناك توجهًا مجتمعيًا وميلاً نحو هذا الموضوع.

ومن الأهمية بمكان التركيز على دور هذه المنتديات بوصفها أماكن تجمع مستخدمي الإنترنت بمختلف أطرافهم ومشاربهم، حيث تذهلك هذه الحالة حينما تتأملها، وذلك حينما تجد أن هناك موضوعًا يقرؤه عشرون أو ثلاثون ألفًا في دقائق كلهم مجتمعون في المنتدى نفسه، بغرض تبادل الرأي والتشاور ومطالعة ما يطرح من مستجدات والتعليق عليها. ويجدر بالذكر أن هذه المنتديات تتنوع ما بين منتديات سياسية واجتماعية وتعليمية ورياضية وتقنية وغيرها كثير، كما أن هذه المنتديات كانت من أهم أساليب التواصل ونشر المعلومات التي استخدمتها الفئات والجماعات الإرهابية والهدامة لنشر أفكارها.

ويجدر بالإشارة أن ترديد الشائعات طبيعة بشرية تلازم كثيرًا من الناس منذ الأزل؛ إلا أن الإعلام الجديد وتقنيات الاتصال الحديثة وسعت نطاق ممارسة هذه العادة غير الحميدة والضارة بالأفراد والمجتمعات؛ ففي السابق كانت المجالس والديوانيات والمليقات الاجتماعية وجلسات المقاهي، وكذلك جلسات الشاي الصباحي لربات البيوت، بيئات خصبة لنشر الشائعات والقيال القال، ونقل الأخبار عن فلان وعلان. أما الآن فقد تولت شبكات التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك وتويتر وبرامج المراسلة الفورية وأشهرها «الواتس آب» دور المجالس والديوانيات في كونها مجالس افتراضية خصبة يمارس فيها

الناس عاداتهم في نقل الأحاديث والشائعات، إما من باب حسن النية وفضول القيل والقال، وإما لنوايا سيئة لدى بعض ضعاف النفوس، كالتشهير بالأشخاص أو الجهات، أو بغرض البلبلة والإخلال بالأمن والسلم المجتمعي.

كانت الشائعات في السابق، تنشر على نطاق محدود في المجالس والديوانيات، وتأخذ مدة طويلة أحياناً حتى تنتقل شفاهة عبر الاتصال المباشر من فم المرسل إلى أذن المتلقي، ومن فمه إلى أذن آخر.. أما اليوم في عصر «تويتر» و«الواتس آب» فإن الشائعة قد تelf الكرة الأرضية، وتنتشر لتبلغ عشرات الآلاف أو الملايين في غضون ساعات حسب درجة الإثارة فيها. ومن يستخدم التقنيات الحديثة يستسهل الأمر؛ فهو لن يفعل أكثر من أنه ينسخ الشائعة ويضعها، كتغريدة في «تويتر» أو ينشرها للمجموعة في برنامج التواصل الفوري، وهكذا تنتقل الإشاعة بين المجموعات وشبكات التواصل الاجتماعي، وتحقق انتشارها الكبير (المنصوري، ٢٠١٣م، ص ٣).

وما يزيد الأمر خطورة أيضاً، ما ظهر مؤخراً من قيام عدد من مستخدمي الإنترنت بتدشين مواقع وحجز دومين قريب من مواقع إخبارية أو سياسية شهيرة، وذلك بغية بث الشائعات والمعلومات المضللة وهو ما تسبب في إحراج شديد للمؤسسات الأقدم والأشهر في العمل الإعلامي أو الأمني، واعتمد هؤلاء على حجز أسماء دومين على الإنترنت إما أن يكون شبيهاً باسم آخر ويختلف فقط في آخره أو أن يتم حجز الاسم نفسه على نطاق مختلف com. أو co. أو info. أو net. أو me. وغيرها. ومن أمثلة ذلك موقع www.ahram-canada.com وهو موقع إخباري يأتي شبيهاً بموقع الأهرام الرسمي www.ahram.org.eg

ويتم نشر الأخبار على أنها من جريدة الأهرام دون النظر إلى محتواها أو اختلاف اسم الدومين، وهو ما يتم استغلاله في خداع المستخدم، حيث يقوم بالتركيز على الاسم الأول فقط ويتجاهل الآخر أو أن يتجاهل عملية التأكد من اسم النطاق الخاص بجريدته، وبخاصة إذا كان أول مرة يدخل إليها، وهناك نموذج آخر هو موقع www.youm7.com وهو يحمل اسم خبر عاجل ويأتي شبيهًا بموقع اليوم السابع www.youm7.com وهو ما يسبب حرجًا لهيئة التحرير، حيث يتم نشر أخبار غير حقيقية على أنها من جريدة اليوم السابع ودون أن تملك تلك الجريدة القدرة على وقفها أو السعي فقط إلى التحذير من نشر أخبار كاذبة صادرة عن الجريدة، ومن أشهر النماذج أيضًا موقع www.CIA-NEWS.com وهو موقع يسوق نفسه على أنه تابع لجهاز الاستخبارات الأمريكية وهو يخالف طبيعة عملها، وهو باللغة الإنجليزية وهو ما يساعد في عملية نقل الأخبار المغلوطة عنه كمصادر للصحف الصادرة باللغة العربية (صادق، ٢٠١٣م، ص ٢).

وغني عن القول إن الأمر لم يقتصر على ذلك فحسب، بل شهدت مهددات الأمن الوطني تطورًا مهمًا نتيجة تطور البنى التحتية للمعلومات، فمع تعرف المجتمعات على وسائل وتقنيات أسهمت في نقلها من مستوى إلى آخر، كذلك الحال تولدت نماذج من مهددات الأمن الوطني ارتبطت بنوع التقنيات السائدة في كل مجتمع. فإذا كان صحيحًا أن التقانة بحد ذاتها أداة صماء ولكن الاستخدام السلبي لها هو الذي يشكل مثل هذا التهديد، فالطائرة والصاروخ والعربة والإنترنت والتطورات في مجال الليزر، كلها تطورات خدمت البشرية، ولكنها في الوقت ذاته استخدمت ووظفت في جوانب تهدم الحياة البشرية، فقد استخدمت التقنية في مجال

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نقل الشائعات وأسهمت في إخفائها، وسرعة انتشارها، واتساع نطاقها وجاذبيتها، وسرعة وصولها إلى الطرف المعني، ما جعلها تهدد الاستقرار الأمني لأي مجتمع وتلحق الأذى والأضرار بأفراده (أبو النصر، ٢٠١٣م، ص ٢)، ويمكن رصد أهم التأثيرات السلبية للشائعات المنقولة عبر الوسائط الإلكترونية في مجال الأمن القومي في كثير من المظاهر، أبرزها ما يأتي:

١ - نشر ثقافة العنف والإرهاب

نظرًا لما يوفره الإنترنت كأداة إعلامية متنوعة الوسائل وسهلة الاستخدام ورخيصة التكلفة، بل وتساعد على التخفي، كما تصل في الوقت ذاته إلى المستهدفين في كل مكان، جعلها أداة سهلة الاستخدام للتنظيمات الإرهابية في نقل عملياتها إلى العوالم الافتراضية عن طريق تصميم مواقع خاصة بها. ويذكر أن أول حضور لتنظيم القاعدة على شبكة الإنترنت كان بتدشين أول موقع له تحت مسمى «غرف الرصاص» عام ١٩٩٩م، وكان ضمن عدة مواقع أخرى لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، وظل يعمل حتى تم القضاء عليه عام ٢٠٠٤م. إلا أن هذا لم يمنع من تأسيس مواقع أخرى منها «شبكة أبو البخاري الإسلامية»، «منتديات المأسدة الجهادية»، «شبكة المهاجرين الإسلامية»، «شبكة الفلوجة الإسلامية»، «شبكة مداد السيوف». وعلى الرغم من تدمير كثير من هذه المواقع فإن ثمة عددًا منها ما زال موجودًا، بل وفي محاولة من جانب هذه التنظيمات لتفادي تدمير مواقعها، لجأت إلى الشبكات الاجتماعية وغيرها من الوسائل كغرف الدردشة، المجموعات البريدية. والمتابع لعشرات الصفحات على تلك الشبكات الاجتماعية يجد مواد عديدة منشورة تحض على العنف وتروج للفكر الإرهابي.

٢ - إشاعة الفوضى المجتمعية

الشائعة كمعلومة غير معروفة المصدر، وتهم قطاعاً كبيراً من المواطنين، وذات تأثير في جانب مهم من حياتهم، وقد أصبحت أكثر رواجاً باستخدام تقنيات الاتصال المعاصرة على جميع المستويات: الفردية والجماعية والوطنية والعالمية، حيث يسرت هذه التقنيات، (خاصة الوسائط الإلكترونية) انتشار الشائعات بسهولة وأمان، خاصة مع تحصيل هوية المرسل وإخفائها، وسرعة انتشارها مع سهولة الوصول إليها من أى مكان وبوسائل متعددة (بكري، ١٩٩١م، ص ١٠).

وتستخدم الوسائط الإلكترونية في إشاعة الفوضى ونشرها على نطاق واسع بما يهدد كيان الدولة واستقرار المجتمع. ولعل ما جرى في البلدان العربية وأطلق عليه «الربيع العربي» في حين أثبت الواقع أنه لم يكن ربيعاً بقدر ما كان شتاءً قارصاً، حاول أن يهدم الدولة ومؤسساتها لصالح أطراف في الداخل والخارج. وكانت شبكات التواصل الاجتماعي في القلب من تلك الأحداث، فمن الصعوبة بمكان إغفال الدور الذي تؤديه الوسائط الإلكترونية وخاصة الفيس بوك وتويتر في إثارة القلاقل والاضطرابات في هذه البلدان. صحيح أن أحداً لا يمكنه أن يجزم بأن ما حدث كان بتدبير ودعم مباشر من قوى خارجية، وصحيح كذلك أن أحداً لا يمكنه أن ينكر أن بعض البلدان شهدت انتكاسات كبرى بسبب سياسات حكماها كما هو الحال في ليبيا وسوريا، إلا أنه من الواضح أيضاً أن الشبكات الاجتماعية أدت دوراً مهماً فيما جرى، خاصة شبكة الفيس بوك التي من المؤكد أنها تتلقى دعماً مالياً من أجهزة استخباراتية تسعى للاستفادة من قاعدة البيانات الموجودة لديها، وهو ما ذهب إليه بعض

الباحثين الأمريكيين الذين أثاروا فرضية احتمال تلقي الموقع دعماً مالياً من أجهزة الاستخبارات الأمريكية تحديداً، وذلك من أجل بناء قاعدة بيانات ضخمة للمشاركين الشباب من مختلف دول العالم والاستفادة منها لأغراض استخباراتية (السيابي، ٢٠٠٩م، ص ١٢).

٣ - إثارة الفتنة الطائفية

تمتلى شبكة الإنترنت بكثير من المواقع الهادفة إلى نشر الفتنة وإثارتها من خلال ما تبثه من معلومات تسيء إلى الطائفة الأخرى، حيث المجال متاح للنقاش غير المنضبط المشتمل على القذف والشتم. وغني عن الإشارة أن مسألة الفتنة الطائفية وإثارتها من خلال الشائعات والأكاذيب ليست مقتصرة على بلد بعينه، بما يجعل هذه القضية أخطر الثغرات الأمنية التي يمكن أن تستغل لزعة الأمن الوطني، حيث نجد كثيراً من الحوادث البسيطة جداً يتم تضخيمها وتصويرها على أنها صراع طائفي مذهبي، ويحاول هؤلاء استغلالها لأغراض ومآرب تصب في صالحهم على حساب مصالح المجتمع وأفراده.

٢ . ٤ الدراسات السابقة

يمكن تناول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال الاستناد إلى المحاور الثلاثة الآتية:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي

هناك دراسات عدة تطرقت إلى أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» على شخصية الشباب، وخرجت بنتائج مهمة

تفيد أغراض الدراسة الحالية، وفيما يأتي عرض موجز لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة:

١ - دراسة أرين كاربنسكي (Aren karbnsky 2010)

هدف الدراسة

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر استخدام موقع «فيس بوك» على التحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعات، وقد طبقت الدراسة على (٢١٩) طالبًا جامعيًا.

نتائج الدراسة

أظهرت النتائج أن الدرجات التي يحصل عليها طلاب الجامعات المدمنون على شبكة الإنترنت وتصفح موقع «فيس بوك» أكبر الشبكات الاجتماعية، على الإنترنت، أدنى بكثير من تلك التي يحصل عليها نظراؤهم الذين لا يستخدمون هذا الموقع، كما أظهرت النتائج أنه كلما ازداد الوقت الذي يمضيه الطالب الجامعي في تصفح هذا الموقع، تدنت درجاته في الامتحانات، كما بينت النتائج أن الأشخاص الذين يقضون وقتًا أطول على الإنترنت يخصصون وقتًا أقصر للدراسة؛ مشيرة إلى أن لكل جيل اهتمامات تجذبه، وأن هذا الموقع يتيح للمستخدمين الدردشة وحل الفوازير وإبداء رأيهم في كثير من الأمور، والبحث عن أصدقاء جدد أو قدامى، وبينت النتائج أن (٧٩٪) من الطلاب الجامعيين الذين شملتهم الدراسة اعترفوا بأن إدمانهم على موقع الفيس بوك أثر سلبًا على تحصيلهم الدراسي.

٢ - دراسة ميشيل فانسون (Mecheel, 2010)

هدف الدراسة

التعرف على أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية، وقد طبقت الدراسة على عينة بلغت (١٦٠٠) شاباً من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في بريطانيا.

نتائج الدراسة

أظهرت النتائج أن أكثر من نصف الأشخاص البالغين الذين يستخدمون مواقع من بينها (الفيس بوك و يوتيوب) قد اعترفوا بأنهم يقضون وقتاً أطول على شبكة الإنترنت من ذلك الوقت الذي يقضونه مع أصدقائهم الحقيقيين أو مع أفراد أسرهم.

وأظهرت الدراسة أيضاً أنهم يتحدثون بصورة أقل عبر الهاتف، ولا يشاهدون التلفاز كثيراً، ويلعبون عدداً أقل من ألعاب الكمبيوتر، ويرسلون كمية من الرسائل النصية وكذلك البريدية، وقد بينت الدراسة أن نحو (٥٣٪) من الذين شاركوا في الدراسة المسحية، أفادوا بأن شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت تسببت بالفعل في تغيير أنماط حياتهم، وكشفت الدراسة عن أن نصف مستخدمي الإنترنت في بريطانيا هم أعضاء في أحد مواقع التواصل الاجتماعي، مقارنة، بـ (٢٧٪) فقط في فرنسا، و (٣٣٪) في اليابان، و (٤٠٪) في الولايات المتحدة.

٣ - دراسة شركة (Eversave, 2009)

هدف الدراسة

التعرف على تأثير موقع الفيس بوك على المجتمع.

نتائج الدراسة

أظهرت نتائجها أن (٨٥٪) من النساء يتعرضن لمضايقات على الفيس بوك، كما أظهرت النتائج كذلك أن (٨٠٪) من النساء تأثرن بعادات المستخدمات على الفيس بوك وتجاربهن، وأن (٨٥٪) من النساء اللاتي مثلن عينة الدراسة أعربن عن شعورهن بالضيق من أصدقائهن وصديقاتهن على الفيس بوك، وتعددت أوجه الضيق وتفاوتت بالنسبة لكل منهن، فجاءت الشكوى على الدوام كأحد أكثر الأمور التي تزعج المستخدمات على الفيس بوك من صديقاتهن وأصدقائهن بنسبة ٦٣٪ ثم تبادل الآراء السياسية بنسبة (٤٢٪) ثم التفاخر والإدعاء بعيش حياة هادئة ومثالية بنسبة (٣٢٪)، كما كشفت الدراسة أن (٩١٪) من النساء عبرن عن تقديرهن الكبير للدور الاجتماعي الكبير الذي يؤديه الفيس بوك في حياتهن وتحديدًا إمكانية تبادل ومشاركة الفيديوهات والصور الخاصة بأصدقائهن، فيما عبرت (٧٦٪) من هؤلاء بالإعجاب بقدرة «الفيس بوك» على لم شمل الأصدقاء وبخاصة الذين لم يتقابلوا أو يجتمعوا منذ مدة طويلة.

٤ - دراسة العتيبي (٢٠٠٨م)

هدف الدراسة

التعرف على تأثير الفيس بوك على طلبة الجامعات السعودية.

نتائج الدراسة

إن نسبة انتشار استخدام الفيس بوك بين طلاب الجامعات السعودية وطالباتها بلغت ٧٧٪ وأن دور الأهل والأصدقاء وتأثيرهما في التعرف عليه بدافع تضيئة الوقت، كعامل رئيس لاستخدامه، فقد جاء هذا العامل في المرتبة الأولى في الإشاعات المتحققة من استخدامه، وخلصت العينة إلى أن الفيس بوك حقق ما لم تحققه الوسائل الإعلامية الأخرى، وأن استخدامه كان له تأثيره على الشخصية أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى.

٥ - دراسة شركة (اكسبيريان هيتوايز) (٢٠١٠م)

أوضحت هذه الدراسة أن شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) كانت أكثر المواقع رواجاً، حيث احتلت المرتبة الثالثة عالمياً والأولى أمريكياً، وأكدت الدراسة أن صفحة الفيس بوك: (حصلت على ٩٣, ٨٪) من الزيارات في الولايات المتحدة بين شهري كانون الثاني/ يناير وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠م في مقابل (١٩, ٧٪) لموقع (جوجل.كوم)، التي كانت تحتل قبل سنة المرتبة الأولى أمام (ياهو.كوم). ويبدو أن الفيس بوك تتولى الصدارة بانتظام منذ آذار/ مارس من العام نفسه).

غير أن حصة مواقع جوجل (يوتيوب وخدمة البريد الإلكتروني

«جي ميل» والخدمات الأخرى) قد ارتفعت إلى (٨٥, ٩٪) متقدمة على الفيس بوك (٩٣, ٨٪) وعلى مجمل مواقع ياهو (١٢, ٨٪) حسب ما أوضحت الدراسة، وكانت شركة (كومسكور) وضعت قبل أسبوع من ظهور هذه الدراسة، مجمل مواقع (ياهو) على رأس المواقع من حيث: عدد الزيارات في الولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر متقدمة على (جوجل ومواقع مايكروسوفت والفيس بوك). وعلى الصعيد العالمي احتل (الفيس بوك) المرتبة الثالثة وراء جوجل ومايكروسوفت ومتقدمًا على (ياهو).

٦ - دراسة شركة كيتشوم بلون (٢٠١١م)

أجريت هذه الدراسة في ألمانيا على (الفيس بوك)، وأظهرت نتائج مثيرة للاهتمام على الصعيد العالمي؛ لأهمية الشبكة الاجتماعية (الفيس بوك)، التي وصل عدد مستخدميها إلى نحو (٨٠٠) مليون مستخدم، وأن (٢٠) مليونًا منهم من ألمانيا وحدها. وبينت الدراسة أن (٩) من كل عشرة من مستخدمي الشبكة الاجتماعية (الفيس بوك) لديهم قلق حول سوء استخدام المعلومات الشخصية الخاصة بهم على موقع التواصل المشهور، وأن (٦٪) فقط من المستطلعين هم مع حماية خصوصياتهم على شبكة الإنترنت، وقال (٨٠٪) إنهم لا يسمحون للجميع بالوصول إلى الصور الخاصة بهم، وأن (١٢٪) لديهم تحفظات، ولكن (٨٪) فقط عملوا ما يلزم لتأمين صورهم وتبادلها مع الأصدقاء والمعارف، وأن (٥٠٪) منهم ينشرون صورهم بلا قيود على النت.

٧ - دراسة أسترالية لشركة (آي في جي) لأمان الإنترنت (٢٠٠٨م)

أكدت هذه الدراسة أن (٨٤٪) من الأطفال الكنديين ينشرون صورهم الشخصية على صفحات المواقع الاجتماعية، مثل (الفيس بوك)، وهو ما يجعلهم أكثر عرضة لجرائم انتهاك الخصوصية والاعتداءات الجنسية، ووفقاً للدراسة التي أعدها شركة (آي في جي) لأمان الإنترنت، فإن (٨١٪) من الأطفال في (١٠) دول غربية لديهم (وجود رقمي)، وترتفع هذه النسبة إلى (٩٢٪) في الولايات المتحدة، تليها هولندا (٩١٪)، ثم أستراليا وكندا (٨٤٪)، وكان ربعهم لديه (وجود رقمي) حتى قبل أن يوجدوا في صور الفحص بالموجات فوق الصوتية.

٨ - دراسة مركز (بيو) الأمريكي للأبحاث (٢٠١١م)

أظهرت نتائج دراسة مسحية أجراها مركز (بيو) للأبحاث، أن مستخدمي الفيس بوك أكثر ثقة، ولديهم قدر أكبر من الأصدقاء المقربين، ودرجة انخراطهم في السياسة أعلى. وقال (كيث هاملتون) الذي قاد الدراسة: «سرى كم كبير من التكهّنات بشأن أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الحياة الاجتماعية للشخص، وتركزت معظمها حول احتمال أن تكون هذه المواقع مضرّة بعلاقات مستخدميها وتبعدهم عن المشاركة في العالم.

وأن من يستخدمون مواقع مثل: (الفيس بوك) لديهم عدد أكبر من العلاقات الوثيقة، واحتمال انخراطهم في الأنشطة المدنية أو السياسية أعلى. وتشير الدراسة إلى تغير كبير في العلاقات الاجتماعية. ويستخدم (٤٧٪) من البالغين مواقع التواصل الاجتماعي وهم في ارتفاع عن (٢٦٪) عام (٢٠٠٨م) حين أجريت دراسة مماثلة، وكشفت الدراسة

أن مستخدمي (الفيس بوك) الذين يدخلون الموقع عدة مرات في اليوم أكثر ميلاً بنسبة (٤٣ ٪) من مستخدمي الإنترنت الآخرين، وأكثر ميلاً بثلاثة أمثال ممن لا يستخدمون الإنترنت إلى الشعور بأنه يمكن الوثوق في معظم الزائرين.

٩ - دراسة شركة (digital surgeons, 2010)

قامت شركة (digital surgeons) المتخصصة في تسويق العلامات التجارية على الشبكات الاجتماعية بإعداد دراسة تحليلية لمستخدمي (الفيس بوك وتويتر) خلال ٢٠١٠م أو ما يسمى بـ (Social demographics)، وبينت أن هناك أكثر من (٥٠٠) مليون مستخدم للفيس بوك و (١٠٠) مليون مستخدم لتويتر، ولكن ما سلوك المستخدم؟ ومن الأشهر فيهما؟ وما تعليم المستخدم على الشبكتين؟ ومن أين يأتي المستخدمون؟ وما نسبة استخدام الهواتف في الدخول إلى الشبكتين؟، وحسب الدراسة تتضح النسب الآتية:

الفيس بوك: بلغت نسبة اهتمام المستخدمين (٨٨ ٪). ونسبة المستخدمين الدائمين للفيس بوك بشكل يومي (٤١ ٪)، ونسبة مستخدمي الفيس بوك عبر الهواتف (٣٠ ٪)، ونسبة المستخدمين المهتمين بالعلامات التجارية بلغت (٤٠ ٪)، ونسبة المستخدمين المحدثين لحساباتهم الشخصية بشكل يومي (١٢ ٪)، ونسبة المستخدمين خارج الولايات المتحدة (٧٠ ٪).

تويتر: نسبة اهتمام المستخدمين بلغت (٨٧ ٪)، ونسبة المستخدمين بشكل دائم ويومي (٢٧ ٪)، ونسبة مستخدمي التويتر عبر الهواتف (٣٧ ٪)، ونسبة المستخدمين المهتمين بالعلامات التجارية (٢٥ ٪)، ونسبة

المستخدمين المحدثين لحساباتهم الشخصية بشكل يومي (٦٧٪)، ونسبة المستخدمين خارج الولايات المتحدة (٦٠٪).

١٠ - دراسة موقع «بيت.كوم» (٢٠١١م)

أظهرت دراسة حديثة أن أغلب مستخدمي الإنترنت في الدول العربية يلجأون إلى الشبكة الإلكترونية للدردشة مع أصدقائهم، أو العثور على أصدقاء جدد؛ مقارنة بمستخدمي الإنترنت لأغراض أخرى، مثل: التعلم عبر الإنترنت أو التسوق الإلكتروني أو البحث عن وظيفة.

كما أن السبب الرئيس لاستخدام الإنترنت في المنطقة العربية، يعود إلى المشاركة في النشاطات الاجتماعية على الشبكة الإلكترونية، بمعدل يصل إلى ثلاث ساعات أو أكثر بصفة يومية، وكشفت النتائج أن (٦٧٪) ممن شملتهم الدراسة، يستخدمون الإنترنت في التواصل الاجتماعي، في حين ذكر (٣٦٪) منهم أنهم يتواصلون يومياً مع أصدقائهم عبر البريد الإلكتروني، فيما يتواصل (٣١٪) مع الأصدقاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مثل: (الفيس بوك) و(التويتر) وغيرهما.

١١ - دراسة جامعة واشنطن (٢٠١١م)

قامت جامعة واشنطن بعمل دراسة من خلال باحثين متخصصين؛ لمعرفة الدور الفاعل الذي قامت به وسائل الإعلام الاجتماعية مثل: (تويتر والفيس بوك) في إشعال وتفعيل الثورات العربية المختلفة التي اجتاحت بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واعتمدت الدراسة على (٣) ملايين تعليق (تويتر) وساعات لا تحصى من أشرطة فيديو (يوتيوب وجيجابايت) من المواقع الشخصية؛ لمعرفة واستكشاف ما

إذا كانت الشبكة العنكبوتية والخدمات الاجتماعية (تويتر، الفيس بوك، ووسائل الإعلام) أدت حقاً دوراً كبيراً في ربيع الثورات العربية.

ووفقاً للدراسة فإن الثروة عن الثورة بدأت قبل قليل من الثورات في كثير من الأحيان الفعلية، وأشار (فيليب هوارد) الأستاذ بجامعة الاتصالات بواشنطن والمشرف على الدراسة: «استفاد الناس كثيراً من المشاركة في الشبكات الاجتماعية سعياً إلى الديمقراطية، وأصبحت مختلف وسائل الإعلام من صحافة ومواقع جزءاً مهماً من الأدوات الساعية إلى الحرية، حيث وجد أن التعليقات في (تويتر) قد ارتفعت من (٢٣٠٠) تعليق في اليوم الواحد؛ لتصل إلى أكثر من (٢٣٠٠٠٠) في اليوم الواحد، وهذا يعكس نوعاً من الانفجار والعطش إلى الحرية والديمقراطية والتغيير، كما حصل في مصر، حيث ازدهر الربيع العربي.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بتأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الشباب

١ - دراسة ناي وإربنج Nie and Erbing (٢٠٠٠م)

هدف الدراسة

التعرف على أهمية الإنترنت وفاعليته في الحياة المجتمعية.

نتائج الدراسة

أكدت الدراسة أن الإنترنت يعد تقنية من التقنيات الحديثة، ووسيلة من وسائل الاتصال مثله مثل كثير من الوسائل الأخرى. ولعل ما يميز الإنترنت عن غيره من وسائل الاتصال التكنولوجية الأخرى هو مستوى التفاعل الذي يجعل من المستخدمين الذين ينتشرون في أماكن

متباعدة بالقيام بإرسال واستقبال ما يشاءون من المعلومات؛ فعندما نتحدث عن جهاز الحاسب الآلي والاستخدامات الخاصة بالإنترنت؛ فإننا نتحدث عن علاقات تفاعلية بين المستخدمين مع بعضهم بعضاً من جهة، وبين المستخدمين وجهاز الحاسوب من جهة أخرى؛ فلقد أثّرت تكنولوجيا المعلومات هذه على كثير من النواحي الاجتماعية في حياة المجتمعات الحديثة. فدخلت هذه التكنولوجيا حاملة معها جملة من التفاعلات السلوكية الثقافية المرتبطة بها والتي أسهمت وتسهم بشكل مباشر في التأثير على الفرد والأسرة والمجتمع، وذلك بحكم كونها مظهرًا من مظاهر التغير المادي الذي أصاب كثيرًا من المجتمعات المتحضرة.

٢- دراسة المزيدي وإسماعيل 1998 AL-Mazeedi and Ismail

هدف الدراسة

حاول الباحثان عرض بعض المتغيرات والخصائص الاجتماعية والتربوية على ٢٢٤ طالبًا وطالبة من جامعة الكويت أغلبهم من كليتي الهندسة والعلوم، ومن طلبة الفرقة الثالثة، وتراوح أعمارهم بين ٢٠- ٢٣ عامًا.

نتائج الدراسة

وتتمثل أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في: أن طلبة جامعة الكويت يستخدمون الإنترنت بوصفه وسيلة للاتصالات من خلال برنامجي المحادثة والبريد الإلكتروني (Email + IRC)، وطلب بعض المعلومات التي ليست لها علاقة بموضوع دراستهم وتخصصاتهم أو بواجباتهم. وأن الطالبات يعتبرن أكثر استخدامًا لشبكة الإنترنت من

الطلبة الذكور. وأشارت الدراسة إلى أن أغلب الطلبة الذين يستخدمون الإنترنت في الجامعة يستخدمونه بمعدل ساعة واحدة يوميًا، بينما نجد أن أغلب منازل المجيين غير مزودة بالإنترنت؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن نصف العينة تقريبًا يحدثون ويخاطبون الجنس الآخر، وهذه تعد نسبة عالية مقارنة ببعض المجتمعات. ولقد أشارت الدراسة إلى أن ثلث العينة يقومون بإعطاء معلومات خاطئة عن أنفسهم عندما يتحدثون مع الآخرين عبر الشبكة؛ بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة منهم يعتقدون أن الإنترنت له تأثيره السيئ على الأخلاقيات والسلوك، وكثير منهم يرون أن درجاتهم، وتحصيلهم الدراسي لا يتحسن من خلال استخدام شبكة الإنترنت؛ فالاستفادة محصورة على الاتصال دون طلب المعلومات، وهذا الاتصال قد لا يولد فائدة مرجوة، وقد يتعارض مع السلوكيات والأخلاقيات العامة؛ فلقد أشارت هذه الدراسة إلى بعض من الجوانب والسلوكيات الاجتماعية السلبية لاستخدام الإنترنت لدى طلبة الجامعة.

٣- دراسة AL-Najran,1998

هدف الدراسة

إيجاد إجابات استكشافية خاصة حول استخدام شبكه الإنترنت على عينة بلغت ٥٩٨ طالبًا وطالبة من جامعة الكويت، فلقد حاول الباحث تحديد الفئات المستفيدة وأغراض الاستخدام.

نتائج الدراسة

كان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة هو أن أغلب مستخدمي الشبكة هم من إحدى كليات الجامعة وهي كلية الهندسة، وتتسم فئة المستخدمين لهذه التقنية بارتباطها مع بعضها، ولها

كثير من الصفات والخصائص الشخصية مثل: المهارة في استخدام برامج الحاسوب، والتميز بمعدلات عالية في الدراسة، والتميز بقدرة عالية على استخدام اللغة الإنجليزية. وخلص الباحث إلى أن فئة الأصدقاء تؤدي دورًا بارزًا في انتشار استخدام الإنترنت كوسيلة تكنولوجية، فقد عكست الدراسة بعض السمات الإيجابية لمستخدمي الإنترنت؛ فقد ارتبط استخدامهم للإنترنت ببعض المهارات والخصائص الإيجابية؛ فهي إشارة إلى حاجة مثل هذه التقنية إلى استخدام بعض المهارات الخاصة للمستخدم أو المستفيد.

٤ - دراسة ليري وحاجي (١٩٩٨م)

هدف الدراسة

تحديد بعض المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية التي تواجه مستخدمي الإنترنت.

نتائج الدراسة

خلص الباحثان إلى أن أغلب المترددين على هذه المقاهي هم من فئات صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ - ٣٠ سنة، وأن نسبة الذكور وغير المتزوجين هي الفئة الأكثر ترددًا ومناسبة للتعارف مع الأصدقاء الجدد، وأن هناك أعراضًا صحية مضرّة تتعلق بكثرة أعداد المدخنين، واستخدام المنبهات بالنسبة لمستخدمي الجهاز؛ بالإضافة إلى أن هناك علاقة تفاعلية خاصة بين المستخدم وجهاز الحاسوب، حيث يتولد نوع عن الانشغال الذهني من قبل المستخدمين. وقد أشارت الدراسة أيضًا إلى أن كثيرًا من أفراد العينة تميزوا بزيادة مشكلاتهم الأسرية، وأصبح كثير منهم أكثر توترًا في الأعصاب واتساعهم بعدم

الصبر؛ بالإضافة إلى ذلك، فهناك أيضًا بعض التأثيرات على العين وإجهادها من كثرة استخدام الإنترنت.

٥ - دراسة اللجنة العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية (١٩٩٧م)

هدف الدراسة

التعرف على آراء ٢٧ شخصًا من المهتمين بعلوم الكمبيوتر، والمتعلقين به.

نتائج الدراسة

لقد أشارت الدراسة إلى تأكيد المهتمين بمجال الكمبيوتر على أن استخدام الإنترنت له فوائد متعددة؛ فهو وسيلة عملية وأدبية تقدم المعرفة وتساعد الشخص المستفيد، فقد رأت نسبة ١, ٧٣٪ من أفراد العينة أن متخذي القرار والمسؤولين قد يستفيدون من الإنترنت في مجال عملهم. ومن مجالاته الإيجابية أيضًا: أن الإنترنت يسهم في تنمية الأفراد والشعوب، وأنه يطرح قضايا مهمة وطنية وعالمية. وكذلك يرى أغلب المجيبين أن استخدام هذه الشبكة يسهم في تنمية الوعي الديني الإسلامي الذي يمكن استغلاله في توعية المجتمع الكويتي. وفي مقابل ذلك فللإنترنت بعض المضار والجوانب السلبية المتعلقة به الخاصة بعملية عرض بعض الجوانب غير الأخلاقية التي قد تؤثر في انحراف الشباب، وكذلك تأثير الثقافة الغربية عليهم، كما رأى كثير من أفراد العينة أن استخدام الإنترنت يمكن أن يضيع كثيرًا من الحقوق الخاصة بحق الملكية الأدبية والعينية، ورأى أغلب أفراد العينة ضرورة وضع القيود والقوانين على المستفيدين من صغار السن.

٦ - دراسة (Kraut et. al 1998)

هدف الدراسة

توضيح تأثير استخدامات الإنترنت على مئة وتسعة وستين فردًا من ثلاث وسبعين أسرة في مدينة بيتسبرج الأمريكية، وقد بين الباحثون من خلالها بعض التأثيرات الاجتماعية والنفسية على مستخدمي هذه التقنية، خلال السنتين الأولى والثانية من الاستخدام، كما حاولت الدراسة تسليط الضوء على تأثير استخدام الإنترنت على مفهوم المشاركة الاجتماعية، والصحة النفسية للفرد.

نتائج الدراسة

لقد وضحت الدراسة أن استخدام الإنترنت المطرد ينتج عنه انخفاض الاتصال بالمشاركة مع أفراد الأسرة داخل المنزل، وكذلك يسهم في التقليل من حجم الدائرة الاجتماعية التي ينتمون إليها. فقد أوضحت الدراسة العلاقة بين كثرة استخدام الإنترنت وقضاء ساعات طويلة في استخدام الحاسب الآلي من جهة وبين زيادة معدل الاكتئاب، ومعدل الوحدة لدى الشخص من جهة أخرى. فكثرة استخدام الإنترنت وقضاء ساعات طويلة أمام الجهاز ارتبطا بالاكتئاب والوحدة الاجتماعية، وهما يعدان جانبيين اجتماعيين نفسيين مهمين يؤثران على الصحة الخاصة بالفرد.

٧ - دراسة Sanders et al. 2000

هدف الدراسة

تحديد أوجه العلاقة بين استخدام الإنترنت والإصابة بالاكتئاب والعزلة الاجتماعية.

نتائج الدراسة

أفادت الدراسة - بالإشارة إلى تلك العلاقة الطردية - أن مستخدمي الإنترنت بشكل متزايد سجلوا انخفاضاً في التفاعل مع الوالدين (سواء أكان الأب أم الأم). وهذا يعكس نوعاً من أنواع الاعتلال في العلاقات الفردية داخل نطاق الأسرة الواحدة.

٨ - دراسة Hughes, 1999

هدف الدراسة

تحديد العلاقة بين استخدام الإنترنت والوحدة بين طلبة الجامعة الكاثوليكية في الولايات المتحدة.

نتائج الدراسة

لقد وجد الباحث من خلال هذه الدراسة، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الإنترنت والوحدة. وفيما يتعلق بالفروق الإحصائية بين الجنسين في درجة الوحدة، وجد الباحث أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، حيث إن الذكور هم أكثر استخداماً، وبالتالي فهم يعانون ويشعرون بالوحدة بشكل أكبر من الإناث.

٩ - دراسة (White, H. et al. 1999)

هدف الدراسة

تحديد واقع الإنترنت واستخداماته المستقبلية.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن الإنترنت يقدم فرصاً من الاتصال التي يمكن أن تساعد فئة كبار السن والمسنين في تكوين علاقة اجتماعية

جديدة، خاصة بعد مرحلة تركهم العمل والتقاعد، وفقد كثير من العلاقات الاجتماعية الخاصة بمحيط العمل؛ فالإنترنت يعد وسيلة مناسبة لتجنب العزلة الاجتماعية بالنسبة لهذه الفئة على الرغم من الصعوبات التي يتلقونها في عملية تعلم أساليب استخدام الإنترنت وجهاز الحاسوب؛ فقد ركزت هذه الدراسة على جدوى استخدام الإنترنت، وبالتحديد استخدام البريد الإلكتروني في تزويد المسنين وكبار السن في إيجاد علاقات اجتماعية في مجتمع متقاعد، ومدى تأثيراته الاجتماعية والنفسية الخاصة عن طريق هذا الاتصال.

وقد أوضحت الدراسة الاسترشادية الاستطلاعية أن هناك علاقة بين استخدام الإنترنت من هذه الفئة من المسنين وعدم شعورها بالوحدة، وهي النتيجة التي عززت من أهمية وجدوى وجود جهاز الحاسوب في التطوير والتحسين من الوضع الصحي العام لفئة المسنين. ولقد أوضحت الدراسة أن أغلب مستخدمي الإنترنت من هذه العينة كانوا من مستخدمي البريد الإلكتروني E-mail حيث بلغت نسبتهم ٣٨٪ من حجم العينة.

١٠ - دراسة حنان جنيد (٢٠٠٣م)

هدف الدراسة

التعرف على مدى اعتماد طلاب الجامعة على الاتصال التفاعلي من خلال شبكات الإنترنت بوصفها مصادر أولية للمعلومات عن القضايا السياسية العالمية والمحلية، وأثره على مدى وعيهم السياسي ومشاركاتهم السياسية، من خلال التعرف على المتغيرات التي تتحكم في عملية التعرض للأخبار والمعلومات الإلكترونية، ودوافع استخدام الاتصال التفاعلي وأهمية ذلك الاستخدام.

نتائج الدراسة:

١ - أكدت الدراسة تأثير الإنترنت على أساليب المشاركة السياسية لطلاب الجامعات، كما أوضحت أن من أهم أسباب الاعتماد على الإنترنت بوصفه مصدرًا رئيسًا للمعلومات السياسية المحلية والعالمية هو إمكانية استدعاء المعلومات في أي وقت.

٢ - احتلت المواقع الإخبارية المرتبة الأولى بين تفضيلات المواقع الإلكترونية التي يفضل طلاب الجامعات التعرض لها، كما أكدت الدراسة تزايد أهمية الإنترنت بوصفه مصدرًا رئيسًا من مصادر معلومات طلاب الجامعات السياسية.

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت الشائعات والإعلام الأمني التفاعلي

١ - دراسة د. أكرم فرج الربيعي، د. سعد معن الموسوي: «الإعلام والمنظومة الأمنية» (٢٠١٤م)

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم هذا المصطلح، والتعرف على أبرز جوانبه وتحديد أركان منظومته، وتشخيص أبرز ممارسات الإعلام الأمني، وقياس مستوى كفاية الخدمات الأمنية، من خلال أسئلة عديدة طرحها وأجاب عنها في الوقت ذاته مؤلفا الكتاب.

تضمن الكتاب ثلاثة فصول ألقى الضوء فيها على أهمية الإعلام الأمني والأساليب التي يتتبعها المسؤولون عن الإعلام الأمني في العراق، وتشخيص مدى كفايته وإمكانية تطويره بما يحقق منظومة أمنية سليمة تحمي المواطن، وقبل أن يختتم المؤلفان الفصل الأول؛

فإنهما يرجعان القارئ إلى الخلفية التاريخية لمفهوم الإعلام الأمني، وبيان وظائفه على المستويين المحلي والعربي وعلاقته بحقوق الإنسان، وفق منظومة إعلامية أمنية متكاملة.

في الفصل الثاني من الكتاب تناول المؤلفان المنظومة الأمنية، وبعد تحديد مفهوم المنظومة الأمنية الإعلامية أشارا إلى خصائصها مركزين في الوقت نفسه على أركانها ولا سيما الأمن الفكري بالتوجه إلى معنويات الأفراد وتثقيفهم وتغذية المجتمع بالتوعية الفكرية الأمنية ونشر الثقافة السليمة، وعلى هذا المسار يشيران إلى مرتكزات الإستراتيجية العربية للأمن الفكري، ويركزان على أركان المنظومة الإعلامية «الأمن الثقافي» ويتحقق ذلك بنشر وتحقيق وتكريس منظومة قيم ثقافية تؤدي إلى إيجاد سلوكيات إيجابية وحضارية مثل: احترام النظام ذاتياً والانضباط والالتزام بثقافة القانون والحفاظ على المال العام؛ لتحقيق الأمن العام، ولا يتم ذلك إلا عن طريق عدد من الخطوات والإجراءات الفكرية.

وفي الفصل الثالث وهو بعنوان: «واقع الخطاب الإعلامي الأمني في العراق من خلال القوائم بالاتصال» قام مؤلفا الكتاب بإجراء مسح لآراء العاملين في الإعلام الأمني احتوى على واحد وعشرين سؤالاً؛ توزعت بين المعلومات الديموغرافية والخطاب الإعلامي الأمني وأساليبه وطرقه، وقد وُزعت على مئة فرد بلغت نسبة الذكور ٩٢٪ ونسبة الإناث ٨٪. مرجعين هذا الفرق بين الإناث والذكور إلى طبيعة العمل، وطبيعة المجتمع الشرقي. ومن خلال هذا الاستبيان ظهرت هناك نسبة كبيرة من المشاركين فيه متفقة بأن الخطاب الأمني الإعلامي أسهم إلى حد ما في تحسين العلاقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية، وظهر في نتيجة أخرى أن ٨٠٪ يؤكدون وجود قصور في الدور الذي يؤديه الإعلام الأمني نحو تعزيز الأمن.

٢- دراسة قاسم أمين أحمدي: «دور وسائل الإعلام في تنمية علاقات الجمهور بالمؤسسة الأمنية» (٢٠٠٥م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة الإعلام والعلاقات العامة برئاسة قوات الشرطة السودانية في تحسين علاقات الشرطة بالجمهور من خلال التعريف بأهمية العمل الشرطي وأهدافه وواجباته ونشأته وتطوره.

٣- دراسة رالف رونسو أريك فوستر (٢٠٠٥م)

فرقت الدراسة بين الغيبة والشائعة، ورأت أن الشائعة تختلف من حيث الوظائف التي تؤديها؛ فهي طريقة للتواصل بين أفراد المجتمع ويكون وقودها افتراضات خاصة عن كيف يسير العالم من حولنا، أو أنها طريقة لجعل ما يدور حولنا من أحداث أكثر منطقية وقرباً للفهم، ويجعلنا أقل قلقاً واضطراباً. أما الغيبة أو الـ Gossip فإنها عادة ما تدور حول نفسها وفي نطاق ضيق (inner curliness) وتكون بين أناس يشتركون في الاهتمامات نفسها والتاريخ وعادة ما يطلق عليها «small talk» وأن الشائعة تؤدي دوراً كبيراً في تطوير البشرية، والذكاء الإنساني، والحياة الاجتماعية، على الرغم من أن لها جوانب هدامة في المجتمع.

٤- دراسة «عبد الفتاح الهمص» و «فايز كمال شلدان» عن الأبعاد النفسية والاجتماعية في ترويج الإشاعات عبر وسائل الإعلام وسبل علاجها من منظور إسلامي: دراسة أجريت على المجتمع الفلسطيني (٢٠١٠م) هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد النفسية والاجتماعية في ترويج الإشاعات عبر وسائل الإعلام، وخلصت إلى أن الإشاعة تستهدف عقل الإنسان وقلبه ونفسه وليس جسده: أي أنها تتجه

إلى معنوياته لا ممتلكاته، وتستهدف إشاعة الفكر والروح تخطيط معنويات العدو، والفرد الذي يعيش في المجتمع المستهدف من الإشاعات يكون معرضاً لكثير من الأمراض النفسية والاجتماعية، واعتبرت الدراسة أن الإذاعة من أبرز الوسائل الإعلامية؛ لسرعة انتشارها واتساع استخدامها وسهولة الفهم وبساطة التكلفة. أما التلفاز فيمتاز بجاذبيته وقدرته التوجيهية وهو أكثر الوسائل ألفة وقبولاً عند الأفراد. وذكرت الدراسة أن العدو الإسرائيلي برع في تصدير الإشاعات لضرب اللحمة الداخلية للشعب الفلسطيني.

٥ - دراسة وين تاو هوانج المعنونة بـ: «الإشاعة بين الشك والإنكار» (٢٠١١م)

استخدمت الدراسة الشكل الذي قدمه كل من دالي وكيندل، وأكدت أن الإشاعة ظاهرة اجتماعية وأنها تنتشر في مجالات واسعة وبشكل سريع، وقسمت متلقي الإشاعة إلى ثلاث فئات وهي كالآتي: الأولى: قليلو المعرفة ويتلقون الإشاعة دونما تحليل أو تمحيص. الثانية: مروجو الإشاعة الذين يقومون بنشرها في المجتمع. الثالثة: معوقو الإشاعة وهم الذين يقومون بفلترتها وتحليلها لمعرفة مصداقيتها.

وذكر كيندل أنه باجتماع الجهلة مع مروجي الإشاعة يتم تجنيد الجهلاء وتحويلهم إلى مروجين. أما اجتماع مروج إشاعة مع مروج آخر فيؤدي إلى تحويلهم إلى معيقين للإشاعة، وكذلك مروج إشاعة مع معيق للإشاعة يحول المروج إلى معيق للإشاعة، ولقد توصلت الدراسة إلى صحة هذه الفرضية.

٦- دراسة «هنج شن» ، «يانج كي لو» ، «ونج سون» (٢٠١٢م) بعنوان:
«قوة الهمس: نظرية عن الإشاعة كوسيلة للاتصال والثورة»

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الإشاعة في اللعبة الكونية، وكيف أن هنالك مؤسسات تروج بعض الإشاعات عن ضعف الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار هذه الأنظمة، واستدل بذلك على ما حدث في تونس وليبيا ومصر وأن الإشاعات تزداد في أوقات القلاقل والأزمات، وركزت الدراسة على عنصرين أساسيين للإشاعة التي ستقوم بدراستها، أولهما: أنها تحتل الصدق أو الكذب، وثانيهما: أن الناس يشغلون بالحديث عنها.

ومن الإشاعات التي تحدثت عنها الدراسة الإشاعة التي انتشرت في تونس عن أن الرئيس التونسي غادر البلاد، وانتهت إلى تصاعد وتيرة الثورة في تونس، وكذلك الإشاعة التي انتشرت في مصر عن أن الرئيس مبارك غادر مصر بصحبة أسرته إلى لندن، ما أدى أيضًا إلى إحساس أفراد المجتمع بضعف النظام، وكذلك في ليبيا عندما اشتدت المعارك بين النظام الحاكم والثوار؛ فانتشرت إشاعة عن مغادرة القذافي وأسرته الأراضي الليبية، والإشاعة غير مقتصرة على الدول العربية فقط، بل أيضًا ظهرت في تشيكوسلوفاكيا سابقًا التي سميت ثورتها بـ «الثورة المخملية» وكان سببها إشاعة انتشرت عن قتل طالب يبلغ من العمر ١٩ سنة من قبل البوليس بطريقة بشعة فكانت الشرارة التي انطلقت من بعدها الثورة وقسمت الدولة إلى قسمين.

٧- دراسة بنجامين دور، ومحمود فوز، وتوبايس فريدريك (٢٠١٢م)

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على انتشار الإشاعات مثل Facebook و Twitter، وقد ارتفعت حصيلة آخر إحصائية للمشاركين في التويتر وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي من ٦, ٤٥ مليوناً إلى ٢, ٥١ مليوناً، ومدى تأثير تلك المواقع على اندلاع الثورات في بعض الدول العربية وأعمال الشغب في لندن «London riots» وأن هذه الشبكات العنكبوتية تنقل المعلومات بطريقة سريعة جداً وبين مجموعات قد تكون في ظاهرها غير متجانسة؛ إلا أنها لا بد أن تجمع بينها قواسم مشتركة من الاهتمامات. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، حيث قام الباحث بنشر إشاعة وتتبعها بين المجموعات بشكل رياضي لوجارتمي «logarithmic» واستخدمت الدراسة الشكل الرياضي Preferential Attachment Graphs الذي قام بتصميمه كل من بارباسي وألبرت. واستنتجت الدراسة أن هنالك مواقع تسري فيها الإشاعة أكثر من غيرها من المواقع الأخرى.

المؤشرات التي أسفرت عنها الدراسات السابقة

استطاع الباحث من خلال البحث في الدراسات السابقة بلورة الأبعاد الموضوعية والمنهجية للمشكلة البحثية على النحو الآتي:

- ١- بلورة المشكلة البحثية في إطار تحليل العلاقة بين جرائم الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وبين جوانب الضبط القانوني لتلك الجرائم، مع بيان أصالة البحث وأوجه النقص والخلل في الدراسات السابقة التي سيغطيها هذا البحث، وبيان ما سيضيفه البحث إلى المعرفة والعلم.

- ٢ - الاستفادة من الدراسات السابقة في التعرف على الأخطاء التي وقع فيها الآخرون وتجنبها في البحث. إلى جانب الاستفادة من الفرضيات والأهداف والنتائج، وأسئلة البحث الفرعية وتحديد المشكلة ونطاقها.
- ٣ - الاطلاع والتعرف على أدوات التحليل وطرق استخدامها، والاستفادة من المناهج التي استخدمت في الدراسات السابقة للتعرف على منهجية البحث وكيفية تحديد العينات.
- ٤ - الاستفادة من التعريفات والمصطلحات الحديثة التي قدمتها هذه الدراسات لعدد من المفاهيم العلمية الحديثة المتصلة بمشكلة البحث، والمتغيرات المختلفة التي تؤثر على كل مفهوم، خصوصاً مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي وتقسيماتها المختلفة.
- ٥ - الاستفادة من الدراسات السابقة في التعرف على طرق الربط بين العناصر والملاحظات المختلفة والعلاقات المتوقعة بين متغيرات الدراسة، إلى جانب الاستفادة من الاقتراحات الموجودة في الدراسات السابقة حول الدراسات المستقبلية التي يمكن القيام بها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها

٣ . الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة قوامها (٤٠٠) فرد من الذكور والإناث من فئات عمرية وتعليمية مختلفة، باستخدام أسلوب العينة العشوائية، الذي يحدد فئات مختلفة؛ ليتم التعرف على آرائها تجاه موضوع الدراسة الحالي.

خصائص العينة

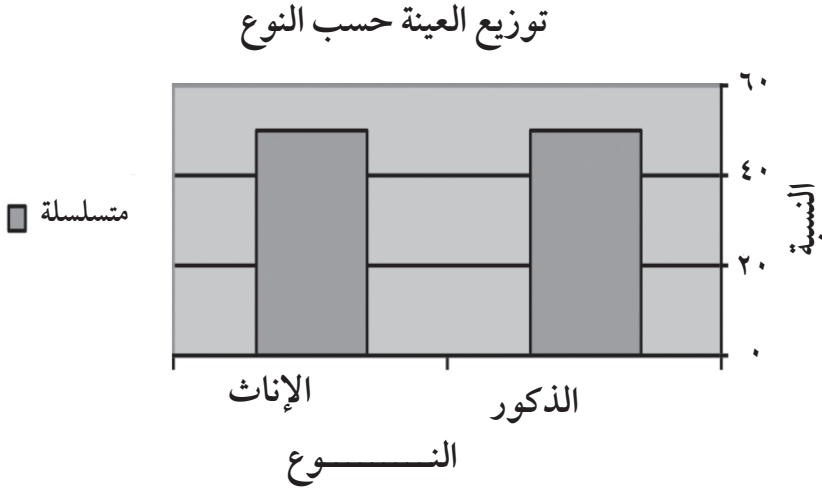
أ- متغير النوع

بلغ عدد أفراد العينة ٤٠٠ فرد من الذكور والإناث، شكّل الذكور منهم (٢٠٠) فرد بنسبة (٥٠٪)، كما بلغ عدد الإناث (٢٠٠) مفردة بنسبة (٥٠٪) من إجمالي العينة.

الجدول رقم (١) يوضح توزيع أفراد العينة حسب النوع

العدد	الذكور	الإناث	الإجمالي
	٢٠٠	٢٠٠	٤٠٠
النسبة٪	٥٠٪	٥٠٪	١٠٠٪

ويوضح الشكل الآتي توزيع أفراد العينة حسب النوع.



الشكل رقم (٤) يبين توزيع العينة حسب النوع

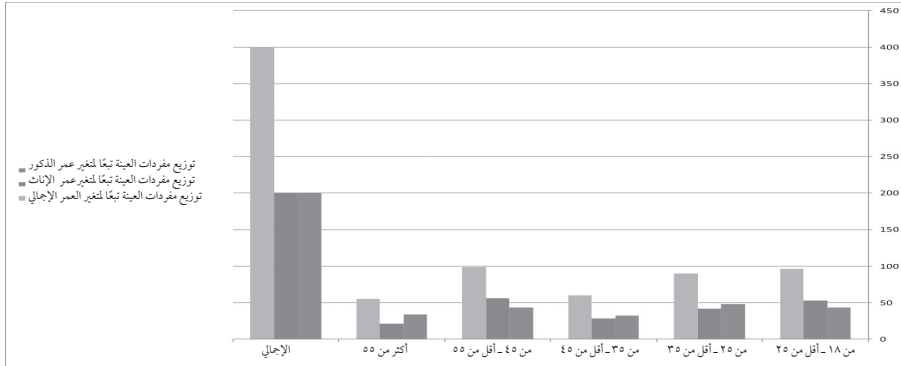
ب - متغير العمر

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب العمر، فقد اتضح أن (٩٦) فرداً من إجمالي أفراد العينة بين (١٨ - أقل من ٢٥) عاماً بنسبة (٢٤٪)، و(٩٠) فرداً يقع متوسط أعمارهم بين (٢٥ إلى أقل من ٣٥) عاماً بنسبة (٢٢,٥٪)، و(٦٠) فرداً تتراوح أعمارهم بين (٣٥ إلى أقل من ٤٥) عاماً بنسبة (١٥٪)، فيما تبلغ أعمار (٩٩) فرداً بين (٤٥ إلى أقل من ٥٥) عاماً بنسبة (٢٤,٧٥٪)، كما يوجد ٥٥ فرداً تتعدى أعمارهم الـ ٥٥ عاماً بنسبة (١٣,٧٥٪) من إجمالي حجم العينة.

ويوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

الجدول رقم (٢) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	الإجمالي	الإناث	الذكور	
٢٤٪	٩٦	٥٣	٤٣	من ١٨ - أقل من ٢٥ عامًا
٢٢,٥٪	٩٠	٤٢	٤٨	من ٢٥ - أقل من ٣٥ عامًا
١٥٪	٦٠	٢٨	٣٢	من ٣٥ - أقل من ٤٥ عامًا
٢٤,٧٥٪	٩٩	٥٦	٤٣	من ٤٥ - إلى أقل من ٥٥ عامًا
١٣,٧٥٪	٥٥	٢١	٣٤	أكثر من ٥٥ عامًا
١٠٠٪	٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	الإجمالي



الشكل رقم (٥) يبين توزيع مفردات العينة حسب متغير العمر

ج - متغير الحالة التعليمية

ويوضح الجدول الآتي توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة

التعليمية:

الجدول رقم (٣) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير التعليم

التعليم	الذكور	الإناث	الإجمالي	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب (ابتدائي وإعدادي)	١٥	١٩	٣٤	٨,٥ %
تعليم متوسط (ثانوي - دبلوم)	٥٢	٧٦	١٢٨	٣٢ %
مؤهل جامعي	٦٢	٥٢	١١٤	٢٨,٥ %
دراسات عليا (حملة الماجستير والدكتوراة)	٧١	٥٣	١٢٤	٣١ %
الإجمالي	٢٠٠	٢٠٠	٤٠٠	١٠٠ %

ويتضح من الجدول السابق أن النسبة الكبرى من العينة تأتي ضمن فئتي الحاصلين على تعليم متوسط (ثانوي أو دبلوم فني) والحاصلين على دراسات عليا فوق الجامعية؛ حيث أتت نسبتهما ٣٢٪ و ٣١٪ على الترتيب.

د - الصدق والثبات لأدوات جمع البيانات:

- ١ - تم تصميم الاستمارة في صورتها الأولية، وتم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين.
- ٢ - تثبت السادة المحكمون من الصدق الظاهري للأداة التي جرى تطويرها بصورتها الأولية، من خلال ما تم عرضه عليهم.
- ٣ - تم تعديل الاستمارة بناءً على مقترحاتهم، كما تم حساب العلاقة الارتباطية الداخلية بين درجات المفردات والدرجة الكلية لكل محور من محاور الأداة على حدة، وتبين أن جميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥؛ ما يشير إلى صدق الأداة.

هـ- المعاملات الإحصائية المستخدمة

تمت الاستعانة بالطرق الإحصائية من خلال تفريغ الاستبانات واستخراج البيانات النهائية منها، وقد تم تبويب وتحليل البيانات باستخدام الحاسب الآلي ومن خلال تطبيق الأساليب الإحصائية الآتية: التكرارات Frequencies، والنسب المئوية Percentages، والمتوسطات، والانحراف المعياري، والمتوسطات كأساليب إحصائية وصفية Descriptive Statistics تساعد على عرض البيانات عرضاً أكثر عمقاً. اعتمد الباحث في تحليله على أسلوب الاستنتاج المنطقي أيضاً واستقراء النتائج من بيانات الاستبيان التي تم جمعها وتبويبها وجدولتها. وجاءت محاور الدراسة الميدانية كالآتي:

المحور الأول: الاهتمام بالشبكات الاجتماعية

الجدول رقم (٤) يوضح مدى الاهتمام بشبكة الإنترنت

معارض		محايد		موافق		السؤال
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
	-	٣٪	١٢	٩٧٪	٣٨٨	١- تهتم بالدخول إلى شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»
		٤٪	١٦	٩٦٪	٣٨٤	٢- لديك حساب في مواقع التواصل الاجتماعي
١٠٪	٤٠	٩٪	٣٦	٨١٪	٣٢٤	٣- تمتلك بريدًا إلكترونيًا وتستخدمه في مراسلاتك

٤ - وسائل الاتصال الحديثة تسعى لتكوين رأي عام موحد تجاه القضايا السياسية	١٨٨	%٤٧	١٣٢	%٣٣	٨٠	%٢٠
٥ - برامج المحادثة الإلكترونية تسهم في إيجاد رأي عام موحد	١٨٠	%٤٥	١٧٦	%٤٤	٤٤	%١١

ويمكن من خلال ما سبق إبداء الملاحظات الآتية:

أولاً: أجمع معظم أفراد الدراسة على الاهتمام بالدخول إلى شبكة المعلومات الدولية « الإنترنت » وذلك بنسبة ٩٧٪ وذلك للبند « موافق »، وهذا يعني أن الإنترنت شبكة اتصالات عالمية ضخمة جداً تربط عشرات الآلاف من شبكات الحاسبات مختلفة الأنواع والأحجام؛ فهي نظام اتصالي يسمح لأجهزة الكمبيوتر بتبادل الاتصال ببعضها؛ فهي وسيلة اتصالية تعاونية تضم مجموعة هائلة من شبكات الكمبيوتر المنتشرة عالمياً؛ فالإنترنت ليست وسيلة اتصال منفردة Single Medium، بل هي مجموعة واسعة المدى من وسائل الاتصال، وهذا يؤكد أن مصطلح شبكة المعلومات يشير إلى اشتراك مؤسستين أو أكثر من مؤسسات المعلومات كالمكتبات أو مراكز وبنوك المعلومات في نظام تعاوني يسمح لأي طرف عضو في الشبكة أن يسترجع ما يحتاجه من المعلومات. أما مصطلح الشبكات Networks فهو البديل لمصطلح النظم Systems .

ثانياً: أكد معظم أفراد العينة أن لديهم حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٩٦٪ وذلك للبند « موافق بشدة »؛ لأن المتابع والمستخدم للشبكات الاجتماعية يجد أنها تشترك في خصائص

أساسية، بينما تتمايز بعضها عن الأخرى بميزات تفرضها طبيعة الشبكة وطبيعة مستخدميها.

ثالثًا: أكد ٨١٪ من أفراد العينة أن لديهم بريدًا إلكترونيًا يتم من خلاله التفاعل مع الأصدقاء، ومن هنا يلاحظ أن أغلب أفراد العينة يستخدم البريد الإلكتروني وهذا أمر بديهي؛ ذلك أن التواصل من خلال هذا التطبيق أتاح السرعة والدقة والتواصل الفعال؛ مقارنة بالبريد العادي مثلًا.

رابعًا: انقسم أفراد العينة بين مؤيد ومعارض فيما يتعلق بتكوين رأي عام موحد من قبل الشبكات الاجتماعية، ومن هنا يلاحظ أن تلك الشبكات تختلف توجهاتها وآراؤها وهو ما يعني انعدام رأي موحد، وأن واقع الشبكات الاجتماعية وتنامي واتساع دوائرها، تمثل صعوبة في التكهّن بمستقبل الشبكات الاجتماعية وذلك لاعتبارين:

١ - سرعة التغيرات التي تطرأ على هذه الشبكات، وارتباط تحولاتها بصناعة البرمجيات التي تتطور في عالمنا بشكل ملحوظ.

٢ - كثرة المتفاعلين في سياقات الشبكات الاجتماعية، كما أن كثرة الأفراد الذين ينضمون إليها، يجعل من إحصاء العام الماضي أو قبل الماضي شيئًا تجاوزه الزمن.

خامسًا: لم يكن هناك إجماع فيما يتعلق بإسهام برامج المحادثة الإلكترونية في إيجاد رأي عام موحد، وهذا أمر طبيعي نابع من طبيعة تلك البرامج؛ ذلك أن مرئادي تلك المواقع تختلف توجهاتهم السياسية، ومن ثم فإن هناك اختلافًا كبيرًا في الرأي العام حيال القضايا المختلفة.

الجدول رقم (٥) يوضح تأثير شبكات التواصل الاجتماعي

السؤال		موافق		محايد		معارض	
		النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
٦ - وسائل الاتصال الحديثة تتسم بزيادة مساحة الحرية في تكوين الرأي العام		٧٩٪	٣١٦	١١٪	٤٤	١٠٪	٤٠
٧ - وسائل الإعلام التقليدية أقل تأثيراً في تكوين الرأي العام عن مثيلتها الإلكترونية		٤٠٪	١٦٠	١١٪	٤٤	٤٩٪	١٩٦
٨ - وسائل الاتصال الحديثة محدودة التأثير في تكوين الرأي العام حيال القضايا السياسية		٤٠٪	١٦٠	٣٠٪	١٢٠	٣٠٪	١٢٠
٩ - تكوين الرأي العام يحتاج تضافر كافة وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية		٩٨٪	٣٩٢	٢٪	٨		
١٠ - هناك دور لوسائل الاتصال الحديثة في صنع رأي عام تجاه عملية التغيير السياسي		٩٠٪	٣٦٠	٨٪	٣٢	٢٪	٨

ويمكن من خلال ما سبق إبداء الملاحظات الآتية:

أولاً: أكد ٧٩٪ من أفراد العينة أن وسائل الاتصال الحديثة تتسم بزيادة مساحة الحرية في تكوين الرأي العام وهي نسبة مرتفعة بلا شك،

ذلك أن وسائل الاتصال الحديثة هي وسائل بلا رقابة سياسية أو أخلاقية وهو الأمر الذي يترك لها مساحة أكبر للتعبير بما تشاء عن كل الآراء السياسية في مختلف القضايا حتى تلك التي كانت تعد من المحظورات في الماضي في ظل وسائل الاتصال التقليدية. ثانيًا: لم يكن هناك إجماع فيما يتعلق بكون وسائل الإعلام التقليدية أقل تأثيرًا عن تلك الإلكترونية، وذلك أمر يوحى بأنه ما زال هناك تأثير لوسائل الإعلام التقليدية في تشكيل الرأي العام. تعد وسائل الإعلام «السمع بصرية» من أسرع الوسائل الإعلامية تأثيرًا في القاعدة العريضة من الجمهور؛ لما تمتلكه من خصائص تميزها عن غيرها من وسائل الإعلام الأخرى؛ فهي تجمع بين حاستي المشاهدة والاستماع، علاوة على دعم الأفكار والأخبار باستخدام التقنيات الحديثة من مؤثرات صوتية وفنون التصوير والإخراج؛ بالإضافة إلى عنصر اللون الذي أصبحت الصورة به أكثر جاذبية للمشاهد، وهذه الوسائل التكنولوجية الحديثة ساعدت على تأكيد المعلومات والتوجيه المباشر في مجالات حياتنا اليومية كافة.

ثالثًا: رفض معظم أفراد العينة تأكيد أن وسائل الاتصال الحديثة محدودة التأثير في تكوين الرأي العام حيال القضايا السياسية، وهذا يتفق مع نتائج البحث السابقة التي أكدت أن هناك تأثيرًا كبيرًا لوسائل الاتصال الحديثة في تشكيل رأي عام سياسي تجاه القضايا المختلفة وإن لم يكن موحدًا في اتجاه تلك القضايا.

رابعًا: أجمع أغلب أفراد العينة أن تكوين الرأي العام يحتاج تضافر كافة وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، وذلك لأن

الأحداث والمشكلات التي يتعرض لها مجتمع معين تُعد من العوامل المهمة التي تعمل على تكوين اتجاهات جديدة للرأي العام. ويرى الباحث أن التغير الثوري الذي نراه يحدث الآن ليس حركة فجائية حدثت من فراغ، ولكنه تعبير عن ظروف موضوعية وأحداث سياسية واقتصادية واقعية؛ وهذه الأسباب نجحت كثير من الثورات التي أطاحت بكثير من الحكام، وبالطبع فإن الإعلام والدعاية يعدان من أقوى عوامل التأثير في الرأي العام مع تباينهما؛ فالإعلام هو العمليات التي يترتب عليها نشر معلومات وأخبار معينة تقوم على أساس الصدق والصراحة واحترام عقول الجماهير وتكوين الرأي العام عن طريق تنويره. ومن هنا فإن كلاً من وسائل الاتصال التقليدية والجديدة تعد قوة إيجابية فعالة لها تأثير ناجح في تكوين الرأي العام من حيث التشكيل والتوجيه، كما تلجأ بعض أجهزة الدعاية السياسية إلى جعل بعض الجماعات الثانوية كالاتحادات، والمحافل، والجمعيات الدينية، والجماعات الجهوية والقبائل، وأيضاً الجماعات الإلكترونية أو ما يسمى (بالجروب) منافذ أو مسارب تسري فيها الدعاية، وتقرر اتجاهاتها داخل المتديات والمواقع الاجتماعية المعروفة كتويتر وفيس بوك لتقودها إلى ما تريده من توجيه لها.

خامساً: أكد معظم أفراد العينة أن هناك دوراً لوسائل الاتصال الحديثة في صنع الرأي العام تجاه قضايا التغير السياسي؛ فمن يتبع الثورات العربية التي حدثت منذ عام ٢٠١١م يلاحظ أن التنسيق بين الشوار كان يتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مثل:

الفيس بوك وتويتر حتى أن بعض السلطات السياسية كانت تلجأ إلى إغلاق ومنع تلك الوسائل في سعيها نحو منع المتظاهرين من التفاعل مع بعضهم بعضاً لكن تلك الوسائل أثبتت قدرتها على إمكانية تجميع فئات المجتمع ومن ثم إحداث تغيير سياسي يشهده المجتمع بأسره.

المحور الثاني: مدى معرفة الجمهور بالقضايا الأمنية

الجدول رقم (٦)

يبين متابعة القضايا الأمنية عبر شبكات التواصل الاجتماعي

الانحراف المعياري	المتوسط	متابعة القضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية
٠,٥٤٢	٢,٢٠	

يتضح من الجدول السابق أن متوسط إجابات المبحوثين بلغ (٢,٢٠)، بمعنى أن الآراء تتجه نحو المتابعة أحياناً للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية؛ ما يعني أن أفراد العينة يُجمعون بنسبة كبيرة جداً على المتابعة بصورة متوسطة، وهذا يدل على وجود اهتمام إلى حد ما بمتابعة تلك القضايا الأمنية على الرغم من أهميتها، خاصة أنها تؤثر في جميع جوانب المجتمع.

الجدول رقم (٧) يوضح مدى الحاجة إلى وجود توعية أمنية للمواطنين

الانحراف المعياري	المتوسط	الشعور بالحاجة إلى وجود توعية أمنية للمواطنين
٠,٢٩٧	٢,٩٠	

يتضح من الجدول السابق أن الآراء تتجه نحو ضرورة الحاجة إلى

التوعية الأمنية وبشدة، وهذا مؤشر تتضح معه ضرورة تفعيل أجهزة العلاقات العامة للقيام بدور أكبر في عملية التوعية الأمنية؛ نظراً إلى حاجة المواطنين إلى تلك التوعية التي تؤثر في حياتهم الشخصية والاجتماعية.

ويتفق ذلك مع دراسة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي سعت إلى صياغة إطار عام للتحديات المستقبلية الخاصة بالتوعية الأمنية، وكيفية تعميق الإدراك الأمني، والانطلاق بثبات نحو تقليل المخاطر والمهددات التي يتعرض لها الأفراد والمجتمع والدولة والأمة؛ ذلك أن المجتمعات المعاصرة تشهد كثيراً من التحولات الاجتماعية الجديدة، سواء أكان على مستوى النخب أم على مستوى الأبنية الاجتماعية أم على مستوى العلاقات الاجتماعية، ومحصلة هذه التحولات اتساع الهوة في المجتمع. وهذا الحراك وهذه المتغيرات نتجت عنها بالضرورة أنواع جديدة من الانحرافات، كما أنها قادت إلى إيجاد تفاعلات معقدة؛ لذلك لا بد من الانتباه إلى أهمية تحديد المفاهيم الأمنية، والتوعية بحاجة الإنسان إلى الأمن (محمد، ٢٠١٣م، ص ١٠).

الجدول رقم (٨) يوضح مدى قيام وزارة الداخلية بدور فعال في التوعية الأمنية تجاه الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	دور وزارة الداخلية في عملية التوعية الأمنية تجاه الشائعات
٠,٥٢٤	٢,٦٦	

يتضح من الجدول السابق أن الآراء تتجه نحو تأكيد قيام وزارة الداخلية بدور كبير في التوعية الأمنية. وهذا الاتجاه يُظهر معرفة الجمهور بدور وزارة الداخلية المهم في العملية التوعوية؛ نظراً إلى الارتباط الوثيق

بين وظيفة وزارة الداخلية وشعور المواطن بهذا الدور الذي ينعكس عليه إيجاباً، إلا أنه على الرغم من تأكيد نسبة محدودة للغاية من أفراد العينة، عدم قيام الوزارة بأي دور في هذا الجانب، فإن ذلك يعد مؤشراً سلبياً على عدم وصول الرسالة الإعلامية والوظيفية إلى وزارة الداخلية في توعية جميع المواطنين أمنياً، وهو الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل أكثر جاذبية وتأثيراً في العملية الاتصالية بين الوزارة والجمهور.

ويتفق ذلك مع دراسة جاسم خليل ميرزا التي خلصت إلى وجود إشكالات متعلقة بالتوعية الأمنية، ومن ثم خلصت إلى طرح إستراتيجية من خلال الإعلام الأمني، تتمثل أهم ملاحظاتها في تقوية الاتجاهات المستحبة منها من خلال برامج التوعية مع تغيير سلوك الجمهور إلى السلوك السوي بقدر الإمكان (ميرزا، ٢٠١٢م).

الجدول رقم (٩)

يوضح مدى الحاجة إلى وجود توعية أمنية تجاه مكافحة الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	ضرورة وجود توعية أمنية
٠,٢٩٤	٢,٩١	

يتضح من الجدول السابق أن الآراء تتجه نحو تأكيد ضرورة التوعية الأمنية، وهو أمر بديهي؛ نظراً لارتباطها بالأمن الشخصي للفرد. ولا شك في أن هناك دوراً مهماً للإعلام التفاعلي بكافة أشكاله في هذا الجانب من خلال القيام بدور أكثر تأثيراً تجاه الجانب التوعوي بخطورة الشائعات وتأثيرها على الفرد والمجتمع ككل.

الجدول رقم (١٠)

يوضح اختلاف أفكار الجمهور عن أفكار الحكومة تجاه القضايا الأمنية

الانحراف المعياري	المتوسط	اختلاف الأفكار الخاصة بالمبحوثين عن أفكار الحكومة تجاه التوعية الأمنية
٠,٧٣١	١,٣٥	

يتضح من الجدول السابق أن أفكار المواطنين لا تختلف عن الأفكار التي تطرحها وزارة الداخلية. وبالطبع فإن هذا الاتجاه يعد في صالح الدولة؛ لما تلاقيه من تقارب فكر المواطنين مع ما تطرحه الوزارة من أفكار.

الجدول رقم (١١) يبين أن انتشار الشائعات من القضايا التي تؤثر على الأمن الداخلي للمجتمع

الانحراف المعياري	المتوسط	الشائعات والأمن الداخلي للمجتمع
٠,٢١٣	٢,٩٥	

يتضح من الجدول السابق وجود إجماع على تأثير أزمة الشائعات في الأمن الداخلي للمجتمع بنسبة (٩٥٪)؛ وذلك نظرًا إلى الأهمية المتزايدة لقضية الشائعات وآثارها المتنامية، وتأثيرها في أمن الوطن عامةً.

الجدول رقم (١٢) يوضح دور أجهزة العلاقات العامة بوزارة الداخلية في التوعية الأمنية تجاه الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	دور أجهزة العلاقات العامة بوزارة الداخلية في التوعية الأمنية تجاه الشائعات
٠,٦٩٩	٢,١٠	

يتضح من الجدول السابق أن رأي المواطنين يتجه نحو الإشارة إلى الدور المحدود الذي تقوم به أجهزة العلاقات العامة بوزارة الداخلية

تجاه التوعية الأمنية حيال الشائعات، وهذا ما يؤكد الاستنتاج الخاص بوجود فجوة في الرسالة الاتصالية بين المواطن من جهة وجهاز العلاقات العامة بوزارة الداخلية من ناحية أخرى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء عدم الاهتمام التام من جانب المواطنين بجهود جهاز العلاقات العامة وأنشطته المختلفة، أو أن الجهود التي تبذلها الإدارة لا تزال تقليدية ولم تستطع الوصول إلى المواطن.

الجدول رقم (١٣) يبين أن مستوى الشائعات عبر وسائل التواصل يهدد الأمن الداخلي بالدولة

الانحراف المعياري	المتوسط	مستوى الشائعات عبر وسائل التواصل يهدد الأمن الداخلي بالدولة
٠,٥٤٥	٤,٤٤	

يتضح من الجدول السابق أن آراء المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة على ذلك، وهو جانب يوحى بخطورة الشائعات عبر وسائل التواصل، حيث يمكن تناقلها بسرعة كبيرة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث بعض التأثيرات السلبية على أمن المجتمع ككل. ومن خلال تتبع الشائعات عبر عدة مواقع للتواصل الاجتماعي يلاحظ أن تلك الشائعات تتسم بسرعة التنقل إلى جانب غياب المصدر الرئيس لتلك الشائعة وهو أمر يتطلب ضرورة مراعاة الحذر عند قراءة خبر ما عبر تلك الشبكات.

الجدول رقم (١٤) يوضح دور الإعلام التفاعلي بوزارة الداخلية في التوعية الأمنية تجاه تلك الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	للإعلام التفاعلي بوزارة الداخلية دور في التوعية الأمنية تجاه تلك الشائعات
٠,٩٩٦	٣,٧٦	

يتضح من الجدول السابق، وفي ضوء نتائج التحليل، أن آراء المبحوثين تتجه نحو الموافقة إلى حد ما على ذلك الأمر الذي يدفع إلى ضرورة تدشين مزيد من الخطط والإستراتيجيات الفاعلة في سبيل تفعيل دور أجهزة العلاقات العامة في هذا الجانب المهم.

الجدول رقم (١٥) يبين تأثير الشائعات السياسية عبر مواقع التواصل على الأمن الداخلي للمجتمع

الانحراف المعياري	المتوسط	تؤثر الشائعات السياسية عبر مواقع التواصل على الأمن الداخلي للمجتمع
٠,٧٢٣	٢,٠٣	

يتضح من الجدول السابق اتجاه رأي المواطنين نحو الخطورة المحدودة للشائعات السياسية وأثرها في الأمن الداخلي، إلا أن الواقع -كما توصله إحدى الدراسات- يؤكد خطورة الشائعات عامةً وتأثيرها في الأمن الوطني. وربما يكون مرد ذلك هو تكرار الشائعات السياسية بصفة مستمرة عبر الشبكات الاجتماعية، الأمر الذي اعتاد عليه معظم رواد تلك الشبكات وجعل من تلك الشائعات أمرًا ربما لا يتم التفاعل معه بشكل جدي في أغلب الأحيان.

الجدول رقم (١٦)

يوضح أن كثافة تلك الشائعات يهدد أمن واستقرار الدولة

الانحراف المعياري	المتوسط	كثافة تلك الشائعات يهدد أمن واستقرار الدولة
٠,٦٣٥	٤,٢٦	

يتضح من الجدول السابق الميل نحو الموافقة على ذلك، وهذا مؤشر إيجابي يوضح الدور الذي تسعى إليه العلاقات العامة في التأثير

في سلوكات المواطن الكويتي تجاه تلك القضايا من خلال تنمية الجوانب الإيجابية المتعلقة بالتوعية الأمنية الفاعلة، والابتعاد عن التأثيرات السلبية، وهو ما يؤكد أن هناك اتفاقاً بين أفراد عينة البحث على ذلك.

المحور الثالث: تأثير الشبكات الاجتماعية تجاه الشائعات

الجدول رقم (١٧) يبين دور مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية في التوعية بإشكالات انتشار تلك الشائعات

مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية دور في التوعية بإشكالات انتشار تلك الشائعات	المتوسط	الانحراف المعياري
	٣,٠٤	٠,٩١٦

يوضح الجدول السابق وجود اتفاق بين أفراد عينة البحث على تأثير أجهزة العلاقات العامة في التوعية من انتشار الشائعات. وهذا يؤكد فاعلية العلاقات العامة وضرورة التفاعل مع المواطن في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة في التوعية الأمنية.

الجدول رقم (١٨)

يوضح قيام مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية بتغيير بعض المعلومات الخاصة بك تجاه التوعية من ارتكاب الجرائم المختلفة

قامت مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية بتغيير بعض المعلومات الخاصة بك تجاه التوعية من ارتكاب الجرائم	المتوسط	الانحراف المعياري
	٣,٦٧	٠,٩٢٦

في ضوء نتائج الجدول السابق، تميل آراء المبحوثين نحو الموافقة على دور الوزارة ممثلاً في مواقع التواصل الخاصة بها بتغيير بعض المعلومات حيال التوعية من ارتكاب الجرائم المختلفة ومن ثم يوصي الباحث بضرورة تقديم أداة إعلامية مقنعة يتفاعل معها المواطنون.

الجدول رقم (١٩) يبين قيام البرامج التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي
بوزارة الداخلية بنشر ثقافة أمنية فاعلة ضد العمل الإجرامي

الانحراف المعياري	المتوسط	تقوم البرامج التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية بنشر ثقافة أمنية فاعلة ضد العمل الإجرامي
٠,٧٠٣	١,٩٤	

يتضح من متوسط إجابات المبحوثين، محدودية دور الشبكات الاجتماعية في نشر ثقافة أمنية فاعلة ضد العمل الإجرامي، وذلك لطبيعة استخدامات تلك الشبكات التي يغلب عليها تبادل الآراء والتعارف أكثر من دورها في المجال التوعوي.

الجدول رقم (٢٠) يوضح أن هناك دورًا لما تتابعه من هذه البرامج في
إقناعك للقيام بدور إيجابي تجاه الحد من انتشار الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	هناك دور لما تتابعه من هذه البرامج في إقناعك للقيام بدور إيجابي تجاه الحد من انتشار الشائعات.
٠,٨٩٥	٤,٤٧	

يتضح من الجدول السابق أن آراء المبحوثين تتجه نحو الموافقة بشدة على ذلك؛ ذلك أن الإشكالية تتعلق بالمتابعة في حد ذاتها؛ إلا أن إجابات المبحوثين على التساؤل السابق توحي بتباين الآراء وهو الأمر الذي يؤكد ضرورة أن يؤخذ الأمر بجدية سواء أكان من قبل القائمين على إدارة تلك الشبكات أم من قبل المتفاعلين معها.

الجدول رقم (٢١) يوضح وجود دور لما تتابعه من مواقع التواصل الحكومية في إقناعك بضرورة التعاون للحد من انتشار الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	يوجد دور لما تتابعه من مواقع التواصل الحكومية في إقناعك بضرورة التعاون للحد من انتشار الشائعات
١,١٩٨	٣,٤٤	

يتضح من الجدول السابق، وفي ضوء نتائج التحليل، أن متوسط إجابات المبحوثين يميل نحو الحياد. ويشير ذلك إلى ضرورة اهتمام أجهزة العلاقات العامة بتقديم الإرشادات الكافية لكيفية التعامل للحد من انتشار الشائعات.

الجدول رقم (٢٢) يبين عدم تأثير تعليمات وسائل الاتصال الحديثة في الحد من انتشار الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	لم تؤثر تعليمات وسائل الاتصال الحديثة في الحد من انتشار الشائعات
١,١٠٠	٤,٠١	

يتضح من الجدول السابق ميل المبحوثين نحو الموافقة على ذلك. وهذا يعد جانباً يوضح عدم وصول الرسالة الاتصالية لأجهزة العلاقات العامة في هذا الجانب، وهو الأمر الذي يتطلب تفعيل تلك الرسالة لتؤدي دورها المنوط بها في هذا الجانب المهم.

الجدول رقم (٢٣) يوضح وجود فجوة في وصول الرسالة الإعلامية التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية لمنع الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	هناك فجوة في وصول الرسالة الإعلامية التي تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية لمنع الشائعات
٠,٩٥٥	٢,٩٥	

يتضح من الجدول السابق أن آراء المبحوثين تميل نحو الحياد، وهذا يعني عدم دراية المواطن ببعض الأدوار التي تقوم بها تلك الأجهزة في هذا الصدد؛ ما يتطلب مزيداً من الجهد في تفعيل الرسالة، ومن ثم فلا بد لتلك الأجهزة من تفعيل دورها بالشكل الذي يؤدي إلى وصول الرسالة الإعلامية بالشكل الصحيح.

الجدول رقم (٢٤) يبين أن دور شبكات التواصل الاجتماعي غير واضح للمواطنين تجاه الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	دور شبكات التواصل الاجتماعي غير واضح للمواطنين تجاه الشائعات
١,٠٠٥	٣,٠٦	

يتضح من الجدول السابق أن آراء المبحوثين تتجه نحو الحياد، وهو ما يعني عدم دراية أو متابعة المواطن لتلك الأدوار فيما يتعلق بقضايا الشائعات وغيرها من القضايا ذات الصلة. وبالتالي فإن أغلب مرتادي المواقع المرتبطة بالشبكات الاجتماعية تكون لديهم أولويات في ارتياد تلك المواقع لعل منها: التعارف والدردشة والتسلية والتعبير عن الآراء، في حين نجد أن قضية الشائعات لا تمثل اهتماماً كبيراً بالنسبة لهم.

الجدول رقم (٢٥) يوضح عدم معرفة معظم المواطنين كيفية التفاعل مع أجهزة الأمن في حال اكتشاف مصادر الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	لا يدري معظم المواطنين كيفية التفاعل مع أجهزة الأمن في حال اكتشاف مصادر الشائعات
١,٢١٥	٣,٤٢	

يتضح من الجدول السابق ميل آراء المبحوثين نحو الحياد، وذلك على الرغم من الدور المهم الذي تسعى أجهزة العلاقات العامة إلى

القيام به في تلك العملية المهمة؛ إلا أن عدم وصول الرسالة الاتصالية التي تقدمها تلك الأجهزة إلى المواطن قد يكون السبب في تلك النتيجة، وهو ما يؤكد ما سبق الوصول إليه.

الجدول رقم (٢٦) يوضح أن دور الشبكات الاجتماعية محدود ويحتاج تطويراً لتجنب الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	دور الشبكات الاجتماعية محدود ويحتاج تطويراً لتجنب الشائعات
١,١٠١	٣,٦٨	

يتضح من الجدول السابق ميل أفراد العينة نحو الموافقة إلى حد ما؛ هذا على الرغم من تقديم أجهزة العلاقات العامة الكثير من الإصدارات والبرامج التي يتم بثها عبر الشبكات الاجتماعية في هذا الجانب، وهو ما يعني عدم إدراك المواطن للدور الذي تقوم به أجهزة العلاقات العامة في هذا المجال.

الجدول رقم (٢٧) يبين سعي أجهزة الأمن نحو تقديم إرشادات حول كيفية التعامل مع الشائعات المختلفة

الانحراف المعياري	المتوسط	تسعى أجهزة الأمن لتقديم إرشادات حول كيفية التعامل مع الشائعات المختلفة
٠,٩٣٨	٤,٣٠	

يتضح من الجدول السابق أن متوسط إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة. وهذا يعني أن الأجهزة الأمنية تقوم بدورها في هذا الجانب، إلا أن ثمة إشكالية مازالت موجودة تتمثل في عدم وصول الرسالة الإعلامية وهو ما يقتضي بدوره البحث عن آليات جديدة تستطيع جذب المواطن إلى التفاعل الإيجابي.

الجدول رقم (٢٨) يوضح أن دور مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية يقتصر على تقديم إرشادات مختصرة وروتينية لإشكالية الشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	دور مواقع التواصل الاجتماعي بوزارة الداخلية يقتصر على تقديم إرشادات مختصرة وروتينية لإشكالية الشائعات
٠,٨٩٤	٤,٠٣	

يتضح من الجدول السابق، أن متوسط إجابات المبحوثين يميل نحو الموافقة على ذلك، وهو أمر طبيعي؛ نظرًا إلى أن دور تلك الأجهزة هو توعية المواطن فيما يتعلق بالسعي نحو نشر ثقافة أمنية للحفاظ على أمن الفرد وأمن الوطن.

الجدول رقم (٢٩) يبين أن دور الشبكات الاجتماعية محدود التأثير لدى المواطن فيما يتعلق بالشائعات

الانحراف المعياري	المتوسط	دور الشبكات الاجتماعية محدود التأثير لدى المواطن فيما يتعلق بالشائعات
١,٠٠٢	٤,٢٢	

يتضح من الجدول السابق ميل آراء المبحوثين نحو الموافقة على أهمية الارتقاء بدور أجهزة العلاقات العامة لتتلاءم مع الواقع والمستجدات الحديثة التي تدفع المواطن نحو التفاعل الإيجابي مع تلك الأجهزة التي تقوم بدور مهم في عملية التوعية الأمنية تجاه الشائعات، مع الإشارة إلى وجود فجوة في الرسالة الاتصالية ينبغي تداركها من قبل المسؤولين؛ لتفعيل أداء تلك الأجهزة المهمة.

المحور الرابع: العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية وبعض الأبعاد الأمنية

الجدول رقم (٣٠) يبين العلاقة بين متغير النوع والأكثر متابعة للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية

العلاقة بين متغير النوع والأكثر متابعة للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية		أتابع دائماً		أتابع أحياناً		لا أتابع	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
٦٠	٤٦	١٢٧	١٤٠	١٣	١٤	٣,٥٪	٣,٢٥٪
١٥٪	١١,٥٪	٣١,٧٥٪	٣٥٪	٣,٢٥٪	٣,٥٪		

يتضح من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة سواء أكانوا من الذكور أم من الإناث يميلون إلى المتابعة أحياناً للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية، حيث تؤكد النتائج أن نسبة الذكور هي الأعلى في المتابعة الدائمة للقضايا الأمنية، بينما جاءت نسبة الإناث أعلى من الذكور سواء أكان في المتابعة أحياناً أم في عدم المتابعة وهو أمر يوحى بانعدام نمط واحد في متابعة القضايا الأمنية سواء أكان من قبل الذكور أم من قبل الإناث.

الجدول رقم (٣١) يوضح العلاقة بين متغير العمر والأكثر متابعة في الشبكات الاجتماعية

العلاقة بين متغير العمر والأكثر متابعة للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية		أتابع دائماً		أتابع أحياناً		لا أتابع	
التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
٤٩	١٢,٢٥	٤١	١٠,٢٥	٦	١,٥	٤٩	١٢,٢٥
٤٠	١٠	٤٥	١١,٢٥	٥	١,٢٥	٤٠	١٠

من ٣٥ - أقل من ٤٥ عامًا	١٠	٢,٥	٤٨	١٢	٢	٠,٥
من ٤٥ - إلى أقل من ٥٥ عامًا	٦	١,٥	٨٣	٢٠,٧٥	١٠	٢,٥
أكثر من ٥٥ عامًا	١	٠,٢٥	٥٠	١٢,٥	٤	١
الإجمالي	١٠٦	٢٦,٥	٢٦٧	٦٦,٧٥	٢٧	٦,٧٥

يتضح من الجدول السابق أن المتابعة الدائمة للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية تأتي في المرحلة العمرية من ١٨ إلى أقل من ٢٥ عامًا، وهي المرحلة التي تشهد تشكيل الاتجاهات لدى الشباب، في حين جاءت المتابعة أحياناً في الفئة العمرية من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ عامًا وهي فئة عمرية تشهد استقراراً في الاتجاهات، وبالتالي فإن تلك الفئة تحرص على المتابعة من أجل معرفة ما يدور في المجتمع، في حين جاءت الفئة العمرية لا تتابع مطلقاً متساوية مع الفئة العمرية السابقة ما يوحي باختلاف توجهات تلك الفئة العمرية وعدم اتفاقها على قرار موحد.

الجدول رقم (٣٢) يبين العلاقة بين متغير التعليم والأكثر متابعة للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية

العلاقة بين متغير التعليم والأكثر متابعة للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية		أتابع دائماً		أتابع أحياناً		لا أتابع	
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
يقرأ ويكتب (ابتدائي - متوسط)	١١	٢,٧٥	١٩	٤,٧٥	٤	١	
مؤهل متوسط (ثانوي - دبلوم)	٥٢	١٣	٦٧	١٦,٧٥	٩	٢,٢٥	
مؤهل جامعي	١٧	٤,٢٥	٩٠	٢٢,٥	٧	١,٧٥	
دراسات عليا	٢٦	٦,٥	٩٠	٢٢,٥	٨	٢	
الإجمالي	١٠٦	٢٦,٥	٢٦٦	٦٦,٥	٢٨	٧	

يتضح من الجدول السابق أن فئات التعليم الأكثر حرصًا على متابعة القضايا الأمنية هي الفئات من ذوي التعليم المتوسط وفوق الجامعي، وهو الأمر الذي يعني أن تلك الفئات هي الأكثر حرصًا على متابعة القضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بين متغير التعليم والحرص على متابعة القضايا الأمنية.

الجدول رقم (٣٣) يبين العلاقة بين متغير النوع والأكثر حاجة إلى التوعية الأمنية تجاه الشائعات

العلاقة بين متغير النوع والأكثر حاجة إلى التوعية الأمنية تجاه الشائعات		نعم وبشدة		إلى حد ما		لا توجد حاجة	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٨١	١٨٠	١٩	٢٠	٠	٠	٠	٠
٤٥,٢٥	٤٥	٤,٧٥	٥	٠	٠	٠	٠

يتضح من الجدول السابق أن آراء المبحوثين تتجه نحو ضرورة الحاجة إلى التوعية الأمنية وبشدة، وهذا مؤشر تتضح معه ضرورة تفعيل أجهزة العلاقات العامة للقيام بدور أكبر في عملية التوعية الأمنية؛ نظرًا إلى حاجة المواطنين سواء أكانوا من الذكور أم من الإناث الذين تقاربت إجاباتهم إلى حد التطابق، في حين لا يوجد أي فرد سواء أكان ذكرًا أم إناثًا وافق على انعدام الحاجة إلى التوعية الأمنية.

الجدول رقم (٣٤) يوضح العلاقة بين متغير العمر والأكثر حاجة إلى
التوعية الأمنية تجاه الشائعات

العلاقة بين متغير العمر والأكثر حاجة إلى التوعية الأمنية تجاه الشائعات		نعم وبشدة		إلى حد ما		لا توجد حاجة	
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
٨٨	٢٢	٨	٢	٠	٠	٠	٠
٨٣	٢٠,٧٥	٧	١,٧٥	٠	٠	٠	٠
٥١	١٢,٧٥	٩	٢,٢٥	٠	٠	٠	٠
٨٩	٢٢,٢٥	١٠	٢,٥	٠	٠	٠	٠
٥٠	١٢,٥	٥	١,٢٥	٠	٠	٠	٠
٣٦١	٩٠,٢٥	٣٩	٩,٧٥	٠	٠	٠	٠
الإجمالي							

يتضح من الجدول السابق أن الآراء تتجه نحو ضرورة الحاجة إلى
التوعية الأمنية وبشدة، وذلك بالنسبة لمعظم الفئات العمرية وهو الأمر
الذي يؤكد أهمية الحاجة إلى وجود توعية أمنية للمواطن لا تقتصر على
فئات عمرية محددة.

الجدول رقم (٣٥) يبين العلاقة بين متغير التعليم والأكثر حاجة إلى التوعية
الأمنية تجاه الشائعات

العلاقة بين متغير التعليم والأكثر متابعة للقضايا الأمنية في الشبكات الاجتماعية		نعم وبشدة		إلى حد ما		لا توجد حاجة	
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
٣٠	٧,٥	٤	١	٠	٠	٠	٠
١١٦	٢٩	١٢	٣	٠	٠	٠	٠
١٠٣	٢٥,٧٥	١١	٢,٧٥	٠	٠	٠	٠
١١٢	٢٨	١٢	٣	٠	٠	٠	٠
٣٦١	٩٠,٢٥	٣٩	٩,٧٥	٠	٠	٠	٠
الإجمالي							

يتضح من الجدول السابق أن أكثر الفئات موافقة على الحاجة إلى التوعية الأمنية هي فئة المؤهل المتوسط إلى جانب الفئة الأعلى تعليمًا (المؤهل فوق الجامعي)؛ نظرًا إلى حاجة المواطنين إلى تلك التوعية التي تؤثر في حياتهم الشخصية والاجتماعية؛ ذلك أن تلك الفئات الأكثر تعليمًا هي التي تدرك ماهية التوعية الأمنية وكذلك دور الإعلام التفاعلي في مكافحة الشائعات التي تهدد الفرد والمجتمع.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إنه فيما يتعلق بالدراسة الميدانية ونتائج تحليل إجابات المبحوثين، لا يوجد دور مؤثر للشبكات الاجتماعية لدى المواطن حيال التوعية بقضية انتشار الشائعات، ومن ثم فإن الأمر يتطلب إستراتيجية تكاملية محددة المعالم من جانب وزارة الداخلية لتفعيل ذلك الجانب المهم، بتحديد مهام رئيسة لأجهزة العلاقات العامة، في سبيل تنمية الوعي بقضايا الأمن الداخلي، وهو الأمر الذي تطرحه الدراسة في الجانب المتعلق بالإطار المقترح والتوصيات.

وعلى الجانب الآخر، يمكن القول إنه على الرغم من كون دور جهاز الإعلام الأمني في تحقيق الأمن الداخلي تخصصًا جديدًا في الدراسات الإعلامية والأمنية على السواء - الذي نرجو له النجاح في تأدية رسالته السامية وتحقيق كثير من الإنجازات والفاعليات والنشاطات - فإنه لا يزال يواجه معوقات تحد من انطلاقه وتقلل فاعليته ومردوده الإيجابي. وللأسف فإن هذه المعوقات تنبع من داخل المؤسسة الأمنية ذاتها، وهي حقيقة واضحة على مستوى الدول، ومن أهم تلك المعوقات وفقًا للإستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة، التي وضعها مجلس وزراء الداخلية العرب ما يأتي:

١ - الحاجة إلى نشر مزيد من الثقافة بأهمية دور الإعلام الأمني في تحقيق الأمن

لا شك في أن هناك عوزاً في المقومات اللازمة لجهاز الإعلام الأمني لأداء دوره، سواء أعلق الأمر بالعناصر البشرية، أم بالإمكانات المادية أم بالنظم الإدارية والتنظيمية الكفيلة بأداء دوره بفاعلية؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الجهة القائمة والمواجهة للعلاقات العامة غير مؤهلة إعلامياً؛ ما ترك كثيراً من الآثار السلبية على أداء أجهزة الإعلام الأمني؛ منها:

- انقياد جهاز الإعلام الأمني إلى مفاهيم ومعايير القيادات الشرطية غير المؤهلة.

- اتسام أداء جهاز الإعلام الأمني بالطابع الرسمي والدعائي.

- ضعف البنية الأساسية لأجهزة الإعلام الأمني؛ نتيجة إبقائها تنظيمياً وإدارياً ملحقه بالأجهزة الشرطية.

٢ - الافتقار إلى فلسفة إعلامية واضحة ومحددة المعالم على المستوى الكلي العالمي

إن المقصود بالفلسفة الإعلامية: مجموعة النظريات والأسس والإستراتيجيات التي تشكل الإطار الفكري الأيديولوجي العام والتي يقوم عليها الإعلام الأمني، ويعد وجود فلسفة إعلامية واضحة محددة مؤشراً على ثراء التجربة الإعلامية الأمنية وعمقها وأصالتها. أما غياب تلك الفلسفة الإعلامية فيترك آثاره على الممارسة ويبعدها عن الإحاطة الكلية والشاملة بموضوعاتها، وعن المعالجة المنهجية للظواهر.

٣ - الحاجة إلى إستراتيجية إعلامية أمنية واقعية في ضوء الواقع الحالي

إذا كانت الفلسفة الإعلامية هي الأصل؛ فإن الإستراتيجية الإعلامية وما تحتاجه من سياسات وبرامج وخطط هي الفرع؛ لذلك فإن الإستراتيجية توضع دائماً في ضوء الفلسفة القائمة على التفكير

المنطقي المتمثل في معرفة الهدف مستقبلاً، ثم بداية التخطيط لتحقيقه في الوقت المحدد. ونتيجة غياب الفلسفة الإعلامية الأمنية الواضحة والمحددة، غابت الإستراتيجية الإعلامية الأمنية، وأصبحت أعمال أجهزة الشرطة متواضعةً وتفتقر إلى خطط وبرامج مستقبلية، ولا تتواءم مع تطور وسائل الإعلام والاتصال.

٤ - الحاجة إلى سياسات إعلامية واضحة

إن السياسة الإعلامية الأمنية هي مجموعة الأفكار والتوجهات والبرامج والخطط التي توضع في مجال الأمن؛ لتحقيق الغايات والأهداف المحددة من قبل. ونظرًا إلى غياب الإستراتيجية فقد غابت السياسات أيضًا.

٥ - الحاجة إلى مزيد من الخطط والبرامج الإعلامية

يمكن تعريف الخطط بأنها: مسارات محددة لتحقيق الأهداف التي تتطلب مجموعة من الأعمال المتتابعة والمتزامنة (برامج)؛ لذا فإن الخطط والبرامج تعد الترجمة العملية للسياسات الإعلامية في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة. وفي مجال الممارسة العملية والفعالية نجد أن الإعلام الأمني يفتقر إلى الخطط والبرامج المدروسة، وقد أدى هذا إلى العشوائية في التنفيذ والتخبط في تغطية النشاطات الأمنية.

٦ - الحاجة إلى مزيد من الكوادر الإعلامية الأمنية

إن هذا العامل يعد من العوامل شديدة الإعاقة لعملية التحديث والتطوير في برامج الإعلام الأمني؛ وذلك لنقص الخبرة والتجربة والتأهيل المطلوبين على المستويين الإعلامي والأمني؛ ما يدفع إلى الاستعانة ببعض الكوادر الإعلامية التقليدية في أجهزة الشرطة، وهي

غالبًا كوادر غير مؤهلة علميًا في مجال الأمن وتفتقد إلى الحس الأمني.

٧- عدم الانفتاح على الخبرات المتقدمة لدى بعض الدول

إن عدم الانفتاح على خبرات الدول المتقدمة يُفقدنا الاستفادة من تجارب الآخرين والعمل على تطوير هذه الخبرات والتجارب بما يتلاءم وطبيعة العمل الإعلامي الأمني لدينا، وقد يترتب عليه انهيار سياسات التطوير والتحديث في مجالي التكنولوجيا والإعلام؛ فبالإضافة إلى ضرورة مراعاة الاستفادة من الخبرات السابقة وتجارب الدول المتقدمة إعلاميًا ينبغي أيضًا أن نراعي أن ما يطبق عند تلك الدول قد لا يصلح للتطبيق في مجتمعاتنا؛ لذلك فإن ما ينقل من تجارب للاستفادة منها ينبغي أن يخضع لمبدأ الثبوت مما حققه من نتائج بالخارج، ومدى إمكانية تطبيقه في المجتمع.

٨- الحاجة إلى النظرة الشمولية على المستوى الجمعي

من الملاحظ اعتماد أجهزة الأمن على عنصر أو أكثر عند القيام بمهام ومسؤوليات التفاعل بينها وأجهزة الإعلام الأمني. وهذا يؤدي إلى غياب النظرة الشمولية؛ وذلك من خلال الاعتماد على بعض العناصر وإغفال عناصر أخرى؛ ما يؤدي إلى القصور في تحقيق الأهداف.

الفصل الرابع

الإعلام الأمني والشائعات

نحو إستراتيجية مقترحة للمواجهة

٤ . الإعلام الأمني والشائعات: نحو إستراتيجية مقترحة للمواجهة

يعد الأمن من أهم مقومات تقدم وازدهار الدول، فلا يمكن أن توجد تنمية في أي مجال من المجالات في ظل غياب أو عدم توافر الأمن، حيث يعد الأمن المحرك الأساسي للتنمية، فضلاً عن دوره في إضفاء الشعور بالطمأنينة العامة الذي ينعكس إيجاباً على الأفراد والجماعات. ومن ثم يستطيع الفرد التجديد والابتكار في عمله، بما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء، وذلك يصب في مجمله على مصلحة الوطن ككل. والأمن كشعور وواقع لا يمكن تحقيقه وترسيخه في المجتمع إلا من خلال إعلام فاعل وقادر على الوصول إلى جميع أفراد؛ لتنبههم بالظواهر السلبية وأساليب مواجهتها، حيث يؤدي الإعلام دوراً مهماً في إيصال الحقائق إلى جميع أفراد المجتمع وتحصينهم ضد الشائعات والأكاذيب التي عرفتتها المجتمعات البشرية في ماضيها وحاضرها، وعانت منها في ميادين شتى؛ ولذا، كان لابد من مقاومتها ومحاربتها بالوسائل والطرق العلمية والمنهجية، شاملة التوعية والوقاية والعلاج أيضاً. ويجدر بالذكر أنه إذا كان عصر المعلوماتية هو عصر يمكن فيه صناعة الشائعات بصورة محكمة فإنه أيضاً عصر يمكن فيه محاربة الشائعة بصورة قاطعة، فبقدر ما يتيح هذا العصر من امتلاك المعلومات ووسائل نقلها ومصادرها وطرق معالجته لها بما يوسع المجال لنشر الشائعة بسرعة البرق، فإنه أيضاً يتيح الفرصة للتحكم فيها والقضاء عليها بسرعة البرق.

ومن هنا تبرز أهمية الإعلام الأمني لما يقوم به من دور بناء في تصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وتغيير الاتجاهات السلبية لدى

أفراد المجتمع من خلال تبصيرهم بخطورة الآثار السلبية الناجمة عن انتشار الشائعات والأكاذيب التي تمس أمنهم وسلامتهم ودعوتهم للإسهام في مواجهتها.

وترتيباً على ما سبق يمكن تقسيم الفصل الرابع من الدراسة الحالية إلى:

مكافحة الشائعات في ضوء نظرية الاتجاهات المستقبلية

يسعى هذا البحث من الدراسة إلى طرح نموذج لمكافحة الشائعات من خلال الاستناد إلى نظرية الاتجاهات المستقبلية التي تسعى لطرح رؤية استشرافية، وقد تم تحديد أحد نماذج الدراسات المستقبلية وهو نموذج الطرق التشاركية participatory Methods . ويقصد بها: طرق البحث المستقبلي التي تتيح المجال لمشاركة القوى الفاعلة أو الأطراف المتأثرة بحدث ما في عملية تصميم البحث وجمع المعلومات اللازمة له وتحليلها واستخراج توصيات بفعل اجتماعي معين بناء على نتائجها. وهذه الطرق أكثر استعمالاً من النشاط في مجال المستقبليات: أي من يقومون بالدراسات المستقبلية ذات التوجه الاستهدافي التي يرتبط فيها الاستهداف بممارسات عملية للترويج والتعبئة والتحريض على اتخاذ فعل اجتماعي يساعد على تحقيق صورة مستقبلية مرغوب فيها أو على منع حدوث صورة أو صور مستقبلية غير مرغوب فيها.

وفي ضوء الطرح السابق، يمكن طرح إستراتيجية متعددة الأبعاد والآليات تستهدف تعظيم دور الإعلام الأمني في مكافحة الشائعات والحد من آثارها السلبية على المجتمع، من خلال العمل على أكثر من مستوى، وذلك استناداً إلى اقتراب الدراسات المستقبلية، حيث

تحاول تلك الدراسات أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة (Driving Forces)، والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستفادة من المعالجة الإسلامية لظاهرة الشائعات وكيفية مقاومتها، وهنا يبرز دور المسجد من خلال تكليف الخطباء بإعداد خطب الجمعة على مراحل زمنية؛ لإيضاح الشائعات ومخاطرها وحكم الدين فيها، وذلك بتتبع الخطوات والحلول التي أرشد إليها الدين الإسلامي في هذا المجال، حيث انتهجت الشريعة الإسلامية منهجين في محاربة الشائعات المؤثرة على الأمن بمفهومه الشامل، وذلك على النحو الآتي:

المنهج الأول: وجهت الشريعة إلى مراجعة أهل الاختصاص في الشائعات التي لها علاقة بالأمن بمفهومه الشامل، بل جعلت ترك ذلك من اتباع خطوات الشيطان، حيث قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء، ٨٣) كما عابت على الذين يبادرون بتصديق الشائعات، فقال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمُ وَاللَّهُ عَلِيمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ (التوبة، ٤٧)، بل رغب الشريعة في الإعراض عن استماع اللغو وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا

سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا تَبْغَى الْجَاهِلِينَ ﴿٥٥﴾ (القصص، ٥٥)، كما أمر الله بالشبث من الشائعات، فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجْهَلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ ﴿٦٦﴾ (الحجرات، ٦٦)، كما جاء في الحديث الشريف: «...فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه»^(١).

المنهج الثاني: جاءت الشريعة بحرب ضروس ضد الشائعات المؤثرة في المجتمع من خلال إعطاء الحاكم حق النظر في إنزال العقوبة المناسبة على مثيري الشائعات ومروجيها التي تضر بأمن الأمة، بل قالت طائفة من العلماء بأن للحاكم الحق في قتلهم انطلاقاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَئِنْ لَّمْ يَنْهَ الْمُنفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿٦٠﴾ ﴿٦١﴾ ﴿٦٢﴾ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدُوا وَقَتِّلُوا تَفْتِيلًا﴾ ﴿٦١﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ ﴿٦٢﴾ (الأحزاب، ٦٠ - ٦٢). واستدلوا بقول النبي ﷺ: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق كلمتكم فاقتلوه»^(٢). ومن الأمثلة على عقوبة مثيري الشائعات في

(١) أخرجه البخاري (٥٢) في باب من استبرأ لدينه في كتاب الإيمان، ومسلم (١٥٩٩) في باب أخذ الحلال وترك الشبهات من كتاب المساقاة.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٢) في باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع من كتاب الإمارة.

الأمة ما فعله الخليفة الراشد عمر ابن الخطاب عندما
سجن الخطيئة الشاعر المعروف من أجل قوله الشعر في
ذكر معاييب الناس وهجائهم^(١).

ثانيًا: انتهاج الأسلوب الأكثر ملاءمة للتعامل مع كل شائعة، فمن غير
المنطقي أن يكون هناك أسلوب واحد تنتهجه المؤسسة الأمنية
في التعامل مع هذه الشائعات، حيث يختلف الأسلوب طبقًا
لكل حالة، حيث يتراوح ما بين الإسراع بتكذيبها أو تجاهلها أو
التشكيك في مصدرها أو تجاهلها أو تحويل الأنظار عنها أو إطلاق
شائعة مضادة، ولتوضيح ذلك نتناول هذه الأساليب بصورة
تفصيلية على النحو الآتي:

- الإسراع بتكذيب الشائعة وكشف زيفها وتعريتها وبيان تناقضها،
وذلك؛ بهدف إسقاط فاعليتها وتوجيه رد الفعل ضد مروجيها
بحيث يقتصر التكذيب على الألفاظ المقتضبة الدالة عليها
لا على نفس ألفاظها، وأن يتم التعامل معها بحذر وكفاية؛
لضمان إبطال مفعولها. فبيان بطلان الشائعة أمام أكبر عدد من
الناس يعد أسرع وسيلة للقضاء عليها وإخمادها، أو على الأقل
إزالة القناعة التامة المترسخة في أذهان هؤلاء الناس عنها، مع
مراعاة اختيار شخصية مرموقة لها مكانتها واحترامها ووزنها في
المجتمع أو أحد الخبراء المختصين ليتولى مهمة تكذيب الشائعة،
فصدقية المصدر تزيد من فاعلية التنفيذ وقدرته على التأثير في
قناعات الجمهور وتغيير اتجاهاته وأفكاره ومشاعره، بحيث
يأتي التفنيد مستندًا إلى الحجج والبراهين الدامغة والواقعية

(١) تفسير القرطبي ١٢/ ١٧٢، بهجة المجالس ٢/ ١٠٦.

من دون الحديث مباشرة عن الشائعة أو كشف مصدرها أو غايات مروجيها، فهناك أناس يصدقون الشائعة ولا يصدقون تكذيبها، وربما لم يكونوا يعلمون بها أصلاً إلا عند تفنيدها. وفي هذا الإطار، لا بد من مراعاة أهمية التوقيت أو العامل الزمني في عملية التكذيب وجعلها أكثر فاعلية، إذ أن عدم نفي الشائعة بسرعة يعزز من إثباتها وتأكيداتها؛ لأن البيئة المحيطة بالحدث لحظة وقوعه تكون مناسبة لنشر الشائعة واستفحالتها في الأوساط الشعبية ويصبح من الصعب مواجهتها أو تكذيبها، أي أن سرعة الرد تكفل القضاء على الشائعة فور ظهورها وقبل أن تترك أثراً لدى المواطنين.

- التشكيك في مصدر الشائعة: فمن صور تكذيب الشائعة، قيام الجهة الأمنية بالتشكيك في مصدر الشائعة لما له من تأثير كبير في قابلية الشائعة للتصديق، فالمعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر مشكوك في صدقيتها ستفقد أهميتها، ولن تكن قابلة للتصديق بسرعة.

- تجاهل الشائعة وإهمالها وعدم المبالاة بها أو إظهار عدم الاهتمام بها عند سماعها، وهذا الأسلوب من شأنه أن يمنح المجال للبحث في جوانب الثقة في المصدر وفي المعلومة نفسها.

- عدم التدخل في مسار الشائعة إلى أن تنتهي من تلقاء نفسها، وذلك في ظل فقدانها الكثير من التفاصيل خلال عملية الانتقال من شخص إلى آخر إلى أن تصل إلى درجة التلاشي (أخذاً في الاعتبار أن هذا الأسلوب قد لا يصلح للتعامل مع الشائعة الإلكترونية التي تظل محتفظة بمضمونها) ويمكن

الاعتماد على هذا الأسلوب في حالات محددة، وهي: إذا كانت الشائعة هامشية وغير مهمة. إذا كانت الشائعة وقتية سرعان ما تزول. إذا انطوت الشائعة على معلومات صحيحة يصعب تكذيبها.

- تحويل الأنظار عن الشائعة إلى مجالات أخرى تهم المواطنين وتستحوذ على اهتمامهم وتفكيرهم، بحيث لا تتيح لهم تذكر الشائعة، فيمكن لجهاز الإعلام الأمني بالتعاون مع وسائل الإعلام الأخرى التحول عن أخبار الشائعات إلى موضوعات أخرى تشغل الرأي العام وتستقطب اهتمامه.

- إطلاق شائعة مضادة، حيث يتم في هذه الحالة إطلاق شائعة مضادة؛ بهدف تحويل انتباه المواطنين عن الشائعة المثارة، فتوقف إحداها الأخرى، ومن ثم تزول آثارهما معًا لتناولهما الموضوع نفسه.

ثالثًا: التوسع في استخدام الشبكات الاجتماعية، فقد كان مركز الإعلام الأمني المصري سببًا في هذا الخصوص، مقارنة بكثير من المؤسسات التي يتم فيها استخدام هذه الشبكات باجتهادات فردية لأشخاص أو مسئولين فيها وليس بشكل مهني ومدروس. وفي سبيل الاستفادة من هذه التجربة وتعميمها، فإنه ينبغي السماح للموظفين العاملين باستخدام أدوات التواصل الاجتماعي، شريطة الالتزام بحزمة من الضوابط والإجراءات تختلف ما إذا كانت إدارة حسابات رسمية (شاهين، ٢٠١٢م، ص ١١)، ففي هذه الحالة يُصرح للموظف الحكومي بالتواصل الرسمي مع الجمهور عبر الصفحة الرسمية للجهة على مواقع التواصل

الاجتماعي وذلك بالإنبابة عنها وتمثل كل التعليقات والآراء التي ينشرها الموظف عبر هذه الصفحة وجهة النظر الرسمية لتلك الجهة، وفي هذه الحالة، يشترط توافر الشروط الآتية:

- موافقة الجهة الحكومية على إنشاء حساب لها على موقع أو أكثر من مواقع التواصل الاجتماعي بوصفه حساباً رسمياً لها وذلك من خلال قرار يصدر من رئيس الوحدة أو الجهة الحكومية . وينبغي قبل اتخاذ هذا القرار استشارة وحدة تقنية المعلومات للتعامل مع أي مخاطر تقنية محتملة؛ فضلاً عن الرجوع إليها في مسائل مثل: مراقبة إعدادات الخصوصية، وغيرها من الجوانب التقنية.

- إصدار قرار يحدد الموقع المشار إليه، واسم ووظيفة الموظف أو الموظفين الذين سيتحملون مسؤولية إدارة هذا الحساب وينبغي أيضاً أن يحدد القرار السياسات أو الخدمات المحددة التي يمكن أن يشملها تواصل الموظف مع الجمهور عبر هذا الحساب.

- عند اختيار الموظف المسئول عن إدارة الحساب، هناك كثير من المتطلبات التي ينبغي وضعها في الحسبان وأهمها:

- درجة تأهيل الموظف ومستوى تمكنه من المسائل التي سيتم التواصل بشأنها ومناقشتها مع الجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- مهارات اللغة أو التواصل التي يمتلكها.

- مستوى وعيه بمواقع التواصل الاجتماعي، واعتياده استخدام طرق التواصل الموجودة بها.

- مدى استعداد الموظف للبقاء على اتصال مع الجمهور عبر قنوات التواصل الاجتماعي خارج أوقات العمل الرسمي، والتعامل مع المواقف التي قد تتطلب الرد أو أي إجراء آخر في أي وقت من اليوم، وعلى مدار الأسبوع.

- عند منح الموظفين صلاحية استخدام أسمائهم؛ لتمثيل الجهة الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي والتواصل نيابة عنها، يكون التزاماً عليهم تعريف أنفسهم بالاسم الكامل والوظيفة والجهة الحكومية التي يمثلونها ومعلومات الاتصال.

أما إذا سُمح للموظفين - متى ما كان ذلك لمصلحة العمل - الدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق حساباتهم الشخصية على هذه المواقع للحصول على المعلومات أو الأخبار اللازمة للقيام بمسؤولياتهم الوظيفية، في هذه الحالة، يمكن للموظفين الاستفادة من الموارد والمعلومات التي تقدمها هذه المواقع؛ لأداء مهامهم وواجباتهم اليومية ولما كان الموظفون مسؤولين عن إدارة حساباتهم فمن المنتظر أن يراعوا النقاط الآتية كحد أدنى:

- التصرف بأسلوب يحفظ سمعة الحكومة بوجه عام بما في ذلك الجهة التي يعمل لديها.

- مراعاة أرقى المبادئ الأخلاقية في سلوك الموظف وتصرفه .
- استخدام الأموال العامة بأسلوب يتسم بالأمانة والشفافية، وتجنب إهدار تلك الأموال.

- عدم استخدام الموظف المعلومات التي يحصل عليها في أثناء أدائه للمهام الوظيفية في أغراض غير ذات صلة بالعمل.

- أن يكون دقيقاً وأميناً وشفافاً في مشاركته.

- يجب ألا ينشر الموظفون - في ملفات التعريف الشخصية الخاصة بهم على مواقع التواصل الاجتماعي - معلومات الاتصال الرسمية الخاصة بهم لأغراض المراسلة، وتشمل تلك المعلومات البريد الإلكتروني، رقم الهاتف وصندوق البريد إلى غير ذلك.

- يمكن للموظفين ذكر مناصبهم الرسمية في ملفات التعريف الشخصية الخاصة بهم، وينبغي عليهم في هذه الحالة عرض بيان واضح لإخلاء المسؤولية يوضح أن ما يقوم به الموظفون من أنشطة وما يقدمونه من تعليقات على هذا الموقع إنما يمثل آراءهم الشخصية، ولا صلة للجهة الحكومية به.

- في جميع الأحوال، يتحمل الموظفون مسؤولية ضمان عدم إضرار سلوكهم الشخصي على مواقع التواصل الاجتماعي بسمعة الجهة الحكومية التي ينتمون إليها أو أي جهات أخرى بأي شكل من الأشكال.

وفي كلتا الحالتين، تتحمل الجهة الحكومية مسؤولية نشر وإدارة محتويات صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وينبغي إسناد هذه المسؤولية إلى الوحدة التنظيمية المسؤولة عن نشر وإدارة المحتوى الخاص بالجهة الحكومية عبر وسائل الإعلام التقليدية، مع مراعاة النقاط الآتية:

- التفاعلية في التواصل مع الجمهور، على أن يكون تواصلاً موجهاً وليس عشوائياً أو عاماً كما هو الحال عند التواصل باستخدام وسائل النشر التقليدية، وهو ما يتيح للجهة

الحكومية بث الرسالة الصحيحة إلى الجمهور المعني على وجه سريع ومباشر.

- الترويج لوجود بيئة تعاونية الذي يعد المفتاح الأساسي لإيجاد مجتمعات إلكترونية ناجحة، تشارك في حوار هادف وتسهم في وجود ارتباط بناء بين الجهة الحكومية والجمهور.

- يمثل المحتوى المرسل من المستخدمين أغلب المحتوى المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يثير مخاوف مبررة عن مدى موثوقية هذا المحتوى؛ بالإضافة إلى التحدي المتمثل في تنسيق المحتوى المرسل من المستخدمين أو التحكم في سلوك المشاركين. وفي هذه الحالة على الحكومة أن تضمن الأمن المعلوماتي لهذه المواقع التي تكون كبقية المواقع الإلكترونية على الإنترنت، عرضةً لكثير من المخاطر أهمها: التصيد الاحتيالي، الهندسة الاجتماعية، الهجمات على تطبيقات الويب، وبالتالي؛ فإن توفير الحماية اللازمة من تلك المخاطر يصبح أمرًا ضروريًا.

من هذا المنطلق تقوم الجهات الحكومية؛ بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير الأمنية الواردة في سياسة أمن المعلومات التي تتبعها، على التأكيد على:

- ضمان عدم استخدام الموظفين عنوان كلمة مرور بريدهم الإلكتروني الرسمي الحكومي؛ لتسجيل الدخول إلى حساباتهم في أدوات التواصل الاجتماعي.

- منع الدخول إلى الوظائف والتطبيقات غير الضرورية كالألعاب وغيرها من التطبيقات المنتشرة في بعض أدوات التواصل

الاجتماعي، وذلك تجنباً للمخاطر ذات الصلة بالحماية، كالملفات غير المرغوبة، والتصيد الاحتيالي والهجمات على الحماية.

- توعية الموظفين بشأن الأخطار المتعلقة بأدوات التواصل الاجتماعي، وبخاصة الأخطار المرتبطة بالهندسة الاجتماعية، وأساليب التخفيف من المخاطر.

رابعاً: تعزيز العلاقة بين جهاز الإعلام الأمني ووسائل الإعلام التفاعلية، وما يتطلب ذلك من القيام بما يأتي:

- حرص رجال الإعلام الأمني على تقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة والسريعة إلى أجهزة ووسائل الإعلام الأخرى؛ نظراً لحاجة هذه الوسائل إلى الوصول إلى الحقيقة بأسرع وقت ممكن، وفي حالة التأخير تلجأ هذه الوسائل إلى مصادر أخرى قد لا تمتلك المعلومة الصحيحة أو الدقيقة ما ينعكس سلباً على أداء كل من الجهتين (الإعلام العام والأمني)، ولذا، فعلى الأجهزة الأمنية أن تكون أكثر حرصاً على تقديم المعلومات الدقيقة والصحيحة والسريعة حول الأحداث والقضايا الأمنية، بما يساعد على الحد من الشائعات والمبالغات والتحريف الذي قد يطال الرسالة الإعلامية الأمنية ولا يخدم هذه الأجهزة، كما لا يخدم منظومة الأمن والاستقرار في المجتمع.

- عقد دورات أو لقاءات للإعلاميين والصحفيين العاملين لدى وسائل الإعلام المختلفة والمعنيين بتغطية الأخبار والقضايا والمسائل الأمنية؛ لتوضيح المخاطر والمحاذير المتعلقة أو المتصلة بنشر أخبار الجرائم التي قد تغيب عن أذهان هؤلاء الإعلاميين

والصحفيين، وهو ما يسهم في رفع المستوى الأمني لدى هذه الشريحة الإعلامية، ويترتب عليه وجود سياسات إعلامية متوازنة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

- اختيار متحدث رسمي يتمتع بثقافة واسعة ولباقة، ويلقى قبولاً وارتياحاً لدى الأوساط الإعلامية، بحيث يخاطبهم بلغة إعلامية مفهومة لديهم، كما ينبغي أن تكون لديه القدرة على إقامة علاقات ودية وبناء جسور من التفاهم والثقة المتبادلة بين الإعلام والعاملين لدى هذه الوسائل.

- تشكيل مجلس للإعلام الأمني أو لجنة وطنية للتوعية الإعلامية في كل دولة وتضم مندوبين عن مختلف المؤسسات الإعلامية المعنية. وفي حال وجود مجلس للإعلام العام في أي دولة، فلا بد أن يضم هذا المجلس ممثلين عن الإعلام الأمني للمشاركة بفاعلية في هذا المجلس.

- تقوية العلاقة مع مراسلي الصحف الخارجية ووكالات الأنباء العالمية التي فيما لو ما نشرت خبراً لا يستند إلى حقائق ومعلومات صحيحة سيؤدي بلا شك إلى تناقل وسائل الإعلام لذلك الخبر وقد يكون شائعة تؤدي في بعض الأحيان إلى المساس بالأمن القومي للبلد. ويذكر في هذا الصدد على سبيل المثال: أن إدارة الإعلام الأمني في البحرين تقوم بالتواصل مع ما يزيد على ٣٢٠ جهة إعلامية خارجية من صناع القرار على الساحة الدولية، من خلال العمل على تقديم الصورة الحقيقية لمملكة البحرين وما تشهده من أحداث، وإن كان الأمر يستوجب أيضاً العمل على التوسع في ذلك.

خامساً: تنمية الحس الأمني لدى المواطن، لتحسينه وتقوية مناعته ضد خطر الشائعات، وذلك من خلال إدماجه وإشراكه في المنظومة الأمنية، كي يعي أهمية دوره في المشاركة وفي الحفاظ على أمن الوطن واستقراره، وبأنه يقف على ثغرة من ثغوره، ولا يجوز أن يسمح أو يقبل الشائعة أن تأتي من جانبه. وهو ما يستوجب العمل على مسارين:

- المسار الأول: توسيع نطاق الحوار العام في السياسات الأمنية التي تتطلب مشاركة ووعياً من المواطنين؛ لضمان نجاحها، فالسياسات التي يفاجأ بها المواطن كثيراً ما تفشل مقارنة بالسياسات التي تأتي نتاج حوار ومشاركة تتيحها وحدات الإعلام الأمني.

- المسار الثاني: إعادة صياغة العلاقة الأمنية بين المواطن وجهاز الأمن بطريقة مهذبة من شأنها إزالة الأنماط والمفاهيم والتفسيرات الخاطئة والسلبية المكرسة في ذهنية بعض المواطنين عن علاقتهم بالأجهزة الأمنية، وبصورة أفرزت لديهم عقدة الخوف والرغبة والتردد في التعاطي مع القضايا والمسائل ذات الأبعاد الأمنية. وغني عن القول إن تنمية الحس الأمني لدى المواطن من شأنها أن تولد لديه سلوكاً اجتماعياً مرغوباً فيه، يدفعه للقيام بدوره في حماية وطنه والحفاظ على أمنه واستقراره والمشاركة الفعالة في الذود عنه، وهذه المشاركة تعد أحد مؤشرات توافق الشخص مع بيئته التي يعيش فيها، حيث يسهم في نشاط الجماعة بزيادة كفايته الفردية؛ لتلبية حاجاته الشخصية وحاجاته المشتركة بتفاعل جهوده مع جهود

الآخرين، كما تعني دفع الجمهور إلى المشاركة في أداء الخدمات الأمنية بالجهود الذاتية والمشاركة في وضع الحلول لما يعرض من مشكلات بصفة عامة ومكافحة أي شائعات أو أكاذيب ورفضها على وجه الخصوص (الدعجة، ٢٠١٠م، ص ١٨٤).

سادسًا: التكامل مع المؤسسات الرسمية والمجتمعية الأخرى ذات الصلة بعمل جهاز الإعلام الأمني، فلا يمكن أن ينجح الإعلام الأمني في تحقيق أهدافه المرجوة ومقاصده النبيلة إلا حين تتكامل جهوده مع جهود بقية المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية وغيرها. ولكون الظواهر الاجتماعية في حياة الإنسان متشابكة ومتراطة وتتبادل فيما بينها التأثير والتأثر؛ فإن ذلك يصدق أكثر ما يصدق على الإعلام والأمن، بما يمكن القول معه إنه دون إعلام مخطط لن يكون هناك أمن حقيقي، كما أنه دون أمن وطيد يشيع في المجتمع فلا ينهض له إعلام متزن ومتوازن. ومن أجل تحقيق إعلام أمني ناجح وفعال ينبغي أن تكون هناك علاقة تكامل وتفاهم وتلاحم بين الأجهزة الأمنية وبعض الشرائح المجتمعية ذات الصلة وعلى رأسها ما يأتي:

- الوزارة أو الجهاز المعني بقطاع الاتصالات، حيث يتولى القيام برصد أي مخالفات من شأنها نشر الشائعات، وخاصة تلك المتعلقة بالطائفية وتهديد الأمن والسلم المجتمعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حتى تتمكن المؤسسة الأمنية من تطبيق القوانين على مثيري الفتن والشائعات، واتخاذ إجراءات صارمة ضد الحسابات الوهمية أو العدوانية التي تحرض على العنف

والإرهاب والعداوة بين أبناء الوطن الواحد، بل التي تسيء استغلال التكنولوجيا الحديثة في عمليات نصب والاحتفال والجرائم الاقتصادية والمعلوماتية؛ بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على شركات الاتصالات إرسال رسائل توعوية للمواطنين توضح فيها خطر ومضار الشائعات على الوطن، باعتبارها أسرع وسيلة تصل من خلالها إلى المواطن.

- مؤسسات المجتمع المدني التي تؤدي دورًا محوريًا في التوعية؛ فنظرًا لما تتمتع به هذه المؤسسات بفضل طبيعتها البنوية وأهدافها السامية وسهولة الحركة والمبادرة لديها؛ فضلًا عن تواصلها المستمر عبر شبكة الإنترنت، فمن المهم أن يكون هناك تعزيز وتوثيق في علاقة الجهاز الأمني بهذه المؤسسات بغية إيصال الرسالة المناسبة إلى جمهور المواطنين الذي تتوجه إليه هذه الجمعيات وفقًا للمجالات التي تعنى بها (المنشاوي، ٢٠٠٥م، ص ١٠).

- المؤسسات الأكاديمية والجامعات، حيث يمكن أن تؤدي هذه المؤسسات دورًا فاعلاً في مقاومة الشائعات والتصدي لها، وذلك من خلال تقديم المشورة الفنية للأجهزة المعنية بمحاربة الشائعات، خاصة في ظل ما يتمتع به أعضاء هيئة التدريس من ثقافات عالية وتخصصات ذات علاقة بما يُنشر، وهو ما يسهم في تحصين النفسي والاجتماعي ضد هذه الشائعات؛ هذا فضلًا عن دورها من خلال الندوات والمحاضرات والمقابلات التلفزيونية والإذاعية والصحفية؛ بالإضافة إلى دور هذه

المؤسسات في إجراء الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف إلى تطوير المعرفة بسلوكيات الشائعات من جهة، واكتشاف الطرق الجديدة لمواجهتها من جهة أخرى (البكور، ٢٠٠٠م، ص ٩٧).

- المؤسسات التعليمية دون الجامعية: من المهم السعي إلى كسب ود التلاميذ والطلاب الذين يمثلون عماد الوطن ومستقبله وعندما يتخرجون سيصبحون رجالاً صالحين ورسلاً للأمن؛ ولذا، فمن المهم توعيتهم بالمبادئ الوطنية والقواعد الأخلاقية وهم على مقاعد الدراسة؛ كونهم لم ترسخ فيهم أفكار خاطئة وعقائد فاسدة، وتشكل هذه المؤسسات الركيزة الأساسية والمنبع الرئيس الذي يكتسب من خلاله الإنسان العلم والمعرفة، فبقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار، كما يستوجب الأمر كذلك ضرورة قيام المؤسسات التعليمية بتصميم أدوات تنقية لمحتويات الإنترنت في الأجهزة العاملة بها، بحيث تحجب المواد غير المرغوب فيها بما في ذلك الشائعات، وتثير اهتمام الأفراد بالموضوعات التي تخدم عملهم وتعليمهم، مع تعزيز الطلاب على التعليم الحوارى القائم على التفكير والإبداع الذي يسمح لعقل الطالب بتأمل الأمور ورؤية الحقيقة من أكثر من زاوية بما يمكنه من الابتعاد عن أن يصبح فريسة سهلة للشائعات والأفكار الهدامة والمعلومات المغلوطة الداعية إلى العنف والتخريب. (السلطان، ٢٠٠٨م، ص ٢).

- السجناء: تمثل طائفة السجناء مجاًلاً خصباً للتنظيمات الإرهابية

التي تسعى إلى تجنيدهم واستغلال ظروفهم، وهنا لا بد للجهاز الأمني من أن يدرك مدى الخطورة التي يمكن أن تترتب على تجنيد هؤلاء وخروجهم إلى المجتمع، ما يتطلب أن يسعى الجهاز إلى تهذيب وإصلاح هذه الفئة التي ساقطها الظروف إلى السجون من خلال تنظيم جلسات للمناصحة والتصحيح يشارك فيها علماء الدين والوعاظ والخبراء والإستراتيجيون وعلماء النفس لإصلاح هؤلاء الأشخاص كي يندمجوا في المجتمع عند خروجهم بإكسابهم عادات وقيمًا نبيلة بعيدة عن سلوكهم السابق الذي ربما كان ناتجًا عن وقوعهم تحت تأثير شائعات وأكاذيب روجتها بعض التنظيمات الإرهابية أو العقائدية التي هدفت إلى تجنيد هؤلاء واستغلالهم في تحقيق أهدافها، فيأتي دور الجهاز الأمني في تصحيح المفاهيم وفضح هذه الشائعات وكشف ضلالها وتقديم المعلومات الصحيحة لهؤلاء الذين ضللتهم الأكاذيب وانحرفت بهم الشائعات عن جادة الطريق وأوقعتهم في حبال الجريمة التي أدت بهم إلى السجن.

- الأسرة: تظل الأسرة هي المدرسة الأولى التي تخرج رجال المستقبل، ولذا، فإن العناية بها وبدورها تظل عاملاً مهماً وفعالاً في مكافحة الشائعات والتحذير من مخاطرها، بما يستوجب التركيز على دور أولياء الأمور في ترشيد أبنائهم من أن يُشاهدوا أو يستمعوا إلى القنوات الإعلامية، كما ينبغي التفكير فيما تبثه وتحري مصداقيته.

سابعاً: عدم ترديد الشائعة؛ لأن ترديدها يسهم في زيادة انتشارها وترويجها، مع ضرورة استبعاد العبارة الملفقة من خلال عدم

تكرارها بألفاظها نفسها حتى لا تكون سهلة التذكر، حيث تظهر فاعلية الشائعة اجتماعيًا في تكرار نقلها بين مجموعة من الناس، فتتحول إلى مادة لمصادر متعددة تردد الكلام نفسه؛ فالشائعة تكبر إذا وجدت ألسنة تردها وآذانًا تصغي إليها، وبما يشبه كرة الثلج التي تكبر كلما تدحرجت.

ثامنًا: تتبع مصدر الشائعة؛ فينبغي على الجهات الأمنية القيام بتتبع مصادر الشائعات ومروجيها والتحذير والتنبيه من أخطارها من خلال الاتصال المباشر بالمواطنين وتوعيتهم والاستماع إليهم وتقبل ملاحظاتهم، والعمل على توظيف وسائل الإعلام الأخرى غير الأمنية لنشر الوعي والرد الموضوعي المستند إلى الحقائق والأرقام؛ لتفنيد هذه الشائعات وكشف زيفها ومخاطرها ومصادرها.

تاسعًا: إنشاء مراكز لرصد الشائعات: من الأهمية بمكان القيام بإنشاء مراكز أو إدارات أو وحدات تابعة لوزارة الداخلية تعنى برصد الشائعات وتجميعها ودراستها وتحليلها وتعقب مصادرها وإعداد الخطط والإستراتيجيات المناسبة لمواجهتها ومحاربتها، على أن تضم هذه الإدارات عناصر مؤهلة ومدربة ومختصة في علوم: النفس والاجتماع والإعلام والسياسة والأمن وفي المجالات الدينية والثقافية وغيرها. ويتحدد اختصاصها في تقديم المعلومات والنصح والإرشاد إلى المسؤولين الأمنيين لرصد جهودهم الأمنية بالخطط والأفكار العلمية البناءة الكفيلة بمحاربة الشائعات وتلاشي أخطارها.

عاشراً: الخبرات المتخصصة في جهاز الإعلام الأمني؛ فينبغي العمل على تزويد جهاز الإعلام الأمني بخبراء متخصصين في مجالات عدة منها علوم: الاجتماع والنفس والشريعة والاقتصاد والسياسة؛ لتوعية الجمهور بخطورة الشائعة وطرق الوقاية منها وسبل العلاج.

حادي عشر: المواقع الإلكترونية الخاصة بتنفيذ الشائعات؛ فينبغي إنشاء موقع على الإنترنت متخصص وموثوق به على أن يحفظ الموقع قاعدة بيانات بجميع الشائعات والتحليل العلمي لها، ويمكن لأي مستخدم أن يسأل قاعدة البيانات تلك عن شائعة معينة، بدلالة الكلمات المميزة والبحث بالنص، فتأتيه النتيجة بنفي أو تصديق الشائعة، مع بعض التحليل والتبرير لذلك الرأي. ويذكر أن هذا متبع في كثير من الحالات وأثبت فاعلية كبيرة، حيث يوجد كثير من المواقع الإلكترونية تقوم بهذه الوظيفة منها www.Truthorfiction.vom – www.Ifccfbi.gov – www.scambusters.org disinfo.com ، فعن طريق هذه المواقع يمكنك السؤال عن آخر الشائعات المنتشرة عبر الإنترنت، كما يمكنك عند التسجيل في الموقع أن تحصل على تقرير عن المعلومات المتوافرة عن الشائعات الجديدة.

ثاني عشر: نظام كشف الكذب الإلكتروني؛ فمن المهم أن تكون هناك سرعة في الاستفادة من النظام الجديد المعروف باسم «نظام كشف الكذب الإلكتروني» الذي ظهر حديثاً، ويهدف إلى التأكد من الشائعات التي تظهر على مواقع الإنترنت، حيث تقوم آلية عمله على تحليل البيانات لمعرفة مدى صدق الرسائل المشورة

على مواقع التواصل الاجتماعي، وتشمل البيانات التي سيجري تحليلها رسائل من موقع تويتر، وتعليقات لمستخدمي المنتديات المهتمة بمناقشة موضوعات الرعاية الصحية، والتعليقات العامة على موقع فيسبوك، كما يعمل النظام على معرفة ما إذا كانت حسابات مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة في نشر معلومات خاطئة أنشئت خصيصًا من أجل ذلك الغرض، ومن خلاله سوف تُصنف الشائعات إلى أربعة أنواع: التنبؤات، والموضوعات الخلافية، والمعلومات الخاطئة غير المتعمدة، والتضليل المتعمد.

ثالث عشر: قانون تجريم السب عبر شبكة الإنترنت؛ وذلك بالإسراع في إصدار «قانون تجريم القذف والسب على شبكات التواصل الاجتماعي» وقد أحالته وزارة الداخلية البحرينية إلى البرلمان ويهدف إلى احترام حقوق الإنسان بشأن تجريم القذف والسب على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يجعل من يرتكب هذه الجريمة تحت اسم مستعار بمثابة ظرف مشدد وذلك انطلاقًا من إدراك الوزارة بأن وسائل التواصل الاجتماعي ليست ترفًا، وإنما هي مسئولية تستوجب أن تكون هناك بيئة تشريعية قانونية تحافظ على الحرية وتحمي الأمن القومي، وتؤكد أهمية هذا القانون في ضوء تزايد عدد الجرائم الإلكترونية التي قامت بضبطها الإدارة المتخصصة التي أنشأتها الوزارة لمكافحة هذه النوعية من الجرائم، حيث قامت بضبط كثير من الأشخاص الذين كانوا يقومون بنشر معلومات مغلوطة عبر الإنترنت.

رابع عشر: ضمانات نجاح الرسالة الإعلامية المقدمة، وهو ما يتطلب الالتزام بما يأتي:

١ - المهنية العالية؛ فالرسالة الإعلامية الأمنية هي مضمون إعلامي يخضع تمامًا لآلية عملة السوق الإعلامية، حيث تتنافس السلع الإعلامية على الجمهور، وهو وحده الذي يقرر التعرض أو عدم التعرض لها. ولذا، فلا يكفي الحضور في وسائل الإعلام المختلفة بقدر ما يتطلب هذا الحضور أن يكون بمهنية عالية. ومن ثم، ينبغي على الجهات الأمنية أن تكون لديها مهنية وحرفية عالية للتعامل مع المعلومة بمصداقية كبيرة وبثبات، حيث إنه من المستحيل كسب ثقة الجمهور بإبراز معلومات وإخفاء معلومات أخرى أو بتقديم نصف الحقيقة أو في بعض الأحيان بالتضليل والتلاعب؛ فهذه الممارسات تقضي على الثقة التي ينبغي أن تتوافر بين مصدر المعلومة والجمهور للتأثير فيه وإقناعه وتوعيته بما يعود عليه وعلى المجتمع بالفائدة. ومن عوامل نجاح الإعلام الأمني والتعاون بين الجهات الأمنية والمؤسسات الإعلامية، الاتصال المباشر والفوري خاصة في أوقات الأزمات والظروف الطارئة، فالبيروقراطية والتأخر في توفير المعلومة يؤديان إلى انتشار الشائعة وإلى دخول جهات على الخط قد يكون هدفها الترويع والتخويف والتشكيك ونشر الفوضى في قدرات الجهات المختصة للتعامل مع الحدث أو الأحداث؛ فأهم وسيلة لاحتواء الأزمات والتحكم فيها هو الاتصال المباشر والصريح والفوري، كما تتطلب المهنية أيضًا أن يقدم الإعلام الأمني المعلومة الواضحة والدقيقة والمحددة التي تكون بعيدة عن الغموض والإبهام والعمومية التي قد تفسح المجال لتأويلات متضاربة ومتناقضة.

٢ - الموضوعية، وتعني الدقة والنزاهة والتوازن في عرض الآراء والحقائق، حيث تعد الموضوعية من أكثر الشروط المطلوب توافرها لنجاح الإعلام الأمني في مواجهة ظاهرة الشائعات، وذلك للأسباب الآتية:

- خطورة القضايا التي يتناولها الإعلام الأمني وتأثيراتها على مصائر الأفراد والمجتمعات.

- الحذر السائد لدى الجمهور بشأن المؤسسات الأمنية بوجه عام، وهو حذر يقدم الشك على غيره في التعامل مع الرسائل الصادرة عن هذه المؤسسات.

- يستهدف الإعلام الأمني إحداث تأثيرات معرفية أو سلوكية في الجمهور المستهدف، ومن غير بناء جسور من الثقة عبر الموضوعية في التناول يصبح من الصعب الحصول على التأثيرات المطلوبة.

٣ - من المهم ألا تقدم رسائل الإعلام الأمني في إطار محدد أو مستقل خاص بها؛ فهذا الانفصال أو الاستقلال ربما يكون له تأثيره السلبي على حجم المتابعة والمشاهدة، وإنما يمكن أن تُقدم في السياق الذي يليق بها، فلا يوجد مانع من أن تصل رسائل الإعلام الأمني عبر برامج تلفزيونية أو مواقع إلكترونية خاصة بالمرأة والطفل والشباب، أو خاصة بالدراما والموسيقى وغيرها (أبو العينين، ٢٠٠٦م، ص ٨٣).

خامس عشر: «المبادرة الإعلامية الأمنية»، ويقصد بها بث الحقائق والمعلومات حول أي موضوع وقطع الطريق على أي تشويه

للحقيقة من وسائل الإعلام الخارجية، حيث تحقق هذه المبادرة عدة أهداف، أهمها (عواد، ٢٠٠٦م، ص ١٠١) :

- ١ - سد أبواب الشائعات الهدامة بواسطة المعلومات الصحيحة.
 - ٢ - تعزيز مصداقية العمل الأمني من خلال مصداقية الإعلام الأمني.
 - ٣ - تدعيم الثقة بمضمون المعلومات؛ شريطة أن تتسم المبادرة بالفورية.
 - ٤ - تجنب الانزلاق في متاهة الرد والرد المضاد في غمرة ظاهرة ما يسمى بـ «الإغراق الإعلامي».
 - ٥ - عدم عرض أحداث الموضوع / القضية بطريقة تمزج الحقيقة بالكاذب والشائعات.
 - ٦ - مع الأخذ في الحسبان أن نجاح هذه المبادرة الإعلامية في تحقيق أهدافها، يتطلب توافر عدة عوامل، أبرزها ما يأتي:
- موضوعية المعلومات وتدعيمها بالحقائق التفصيلية عن الظواهر السلبية، حيث إن أي اختلاف يظهر بين الحقائق التي تُعلن أو تُنشر وتلك التي تبثها وسائل إعلام أخرى لا يخدم القضايا الأمنية.
 - الاعتراف بالأخطاء التي تحدث في أثناء المواجهات الأمنية؛ لأن تسربها وكشفها من قبل جهات أخرى قد يترتب عليه تضخيمها، والمبالغة بها ما يجلب حالة من الرعب وفقد الثقة بالأجهزة الأمنية.
 - وضع المعلومات في القالب الملائم (خبر، بيان معلن، بيان مسرب، صورة، محاضرة، ندوة تلفزيونية / إذاعية، خطاب جماهيري، معلومات على الإنترنت).

- حادثة المعلومات وجدتها قبل تشابك الأحداث وتضاربها.
- شفافية المعلومات وعدم التكتّم وإحكام الرقابة عليها إلا في حدود مقتضيات الأمن القومي، مع تحرير المعلومات والتصريحات الرسمية ذات الطبيعة القانونية والفنية بشكل دقيق وواضح لا لبس فيه، مع التزام وسائل الإعلام ببثها دون تغيير أو تعديل.
- إشباع المعلومات لرغبة الجمهور في معرفة تلك الأحداث الأمنية وعدم فتح الثغرة أمامه لطلبها من وسائل إعلام خارجية تكون مغرضة أحياناً كثيرة (الشعلان، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٥).
- سادس عشر: قدرات الإعلاميين العاملين في المجال الأمني وتطوير مهاراتهم، يتوقف نجاح العملية الإعلامية على مدى إعداد القائمين على صناعة الإعلام الأمني وفق الشروط والضوابط المهنية المطلوبة، ومن أبرزها ما يأتي:
- الاطلاع على مختلف تقنيات العمليات الأمنية، ما يسمح بالتناغم بين الإعلام الأمني والمواقف الأمنية/ العسكرية.
- الاطلاع على السياسة الأمنية للدولة وأهدافها ما يسمح بالتفسير الدعائي السليم والواثق.
- الاطلاع المعمّق على نظريات العلوم الحديثة، وخاصة تلك المتعلقة بعلم النفس الحديث وتجاربه، وكذلك علوم السياسة والتاريخ والاجتماع والبيئة والرأي العام والدعاية وما يتفرع عنها (مسيل، ٢٠٠٠م، ص ٨٩).
- الاطلاع الواعي على العادات الاجتماعية، ونمط التفكير

والسلوك، التاريخ، الواقع السياسي، اللغة، المعتقدات السائدة في المجتمع المستهدف؛ فالإعلام الأمني الناجح هو الذي يوجه رسالته الإعلامية إلى مستقبله والمستفيدين منها باللغة التي يجيدونها، أخذًا في الاعتبار أن اللغة لا تقتصر على اللسان فحسب، بل تتعدى ذلك إلى الثقافة وما تحمله من عادات وتقاليد وقيم وممارسات وأفكار.

- الالتزام بالصدق والأمانة والإخلاص فيما يؤديه من عمل، فعلى القائمين على هذه الصناعة أن يشعروا بالمسؤولية في كل ما يوكل إليهم من مهام ويؤدونها بإخلاص وإتقان (البحني، ١٩٩٤م، ص ١٥).

سابع عشر: ضمانات نجاح الحملات الإعلامية، من المهم أن يكون تنظيم حملات الإعلام الأمني في مواجهة الشائعات وفقاً للضوابط والضمانات والشروط العلمية والمهنية، حيث تؤدي حملات الإعلام الأمني دوراً مهماً في إيصال الرسالة الإعلامية إلى جمهور المشاهدين، وذلك من خلال عمليات التأثير التي تتراوح شدتها وتأثيرها حسب مجموعة من الضوابط والشروط، أبرزها ما يأتي (السراني، ٢٠١٢م، ص ٦١) :

- عدد مرات تكرار إذاعة الحملات ومدى اختيار الأوقات الملائمة لذلك.

- تخصيص المدة الزمنية الكافية لوصول الرسالة بوضوح إلى المواطنين والعناية بمضامين الحملات الإعلامية.

- استخدام وسائل عرض متميزة وأشكال عرض مختلفة كي لا تصيب المواطنين بالملل وترسخ قنوات بأهمية المواد المطروحة والمعلن عنها.

ثامن عشر: تعزيز العمل العربي المشترك في مجال الإعلام الأمني لمكافحة الشائعات والأكاذيب، فثمة اعتبارات عدة تجعل من هذا التعاون المشترك ضرورة حتمية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

- ثمة مخاطر أمنية عابرة للحدود العربية تستوجب التنسيق المستمر بين مسؤولي الأمن في البلدان العربية وعلى رأسها: الإرهاب والعنف والجريمة، وتؤدي الشائعات دورًا مهمًا في كل هذه الجرائم.

- في ظل التزايد المستمر في وسائل الإعلام، خاصة المرئية والإلكترونية، فقد توزع الجمهور العربي بين هذه الوسائل ما يقلل بدوره من حجم الجمهور الوطني الذي يتابع وسائل الإعلام الوطنية في كل دولة، بما يجعل التنسيق بين المؤسسات الأمنية العربية خطوة مهمة وضرورة للوصول إلى القطاعات المستهدفة كافة وطنيًا وعربيًا؛ إذ يمكن الوصول إلى بعض قطاعات الجمهور الوطني في دولة ما عبر قنوات أو مواقع إلكترونية تبث من دولة عربية أخرى.

- يزيد التنسيق من فرص الإعلام الأمني في الوصول إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام التجارية غير الحكومية إذا ما تم التوصل إلى سياسة عامة تلزم هذه الوسائل بمساحة تخصص للأعمال ذات المسؤولية العامة ومنها الإعلام الأمني.

تاسع عشر: أحكام القانون وعقوباته، فمن خلال بيان العقوبات الموقعة على مروجي الشائعات مع تحديدها بشكل واضح والإعلان عنها، ما قد يجعل منها وسيلة ردع من شأنها منع تداول الشائعات من قبل مروجيها.

وأخيرًا : التوازن النفسي والطمأنينة لدى المواطنين، وذلك بهدف إزالة المسببات النفسية التي من شأنها تهيئة الفرصة لظهور الشائعات التي تستمد وجودها من حالات القلق والخوف والتوتر وافتقاد الأمن ومن مشاعر الكراهية والحقد، وما يتطلبه ذلك من رفع الروح المعنوية عند المواطن، وتلبية حاجاته ورغباته الحياتية، وتوفير ضروريات الحياة الأساسية، بما يساهم في دعم مشاعر الأمن والأمل والطمأنينة والثقة بالمستقبل، والقضاء على حالة الاكتئاب التي قد تصيب المواطن جراء عدم تلبية هذه المتطلبات الضرورية، وبما يضمن شيوع حال من الرضا العام داخل المجتمع.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

ليس مبالغة القول إن الشائعات لها خطورتها في نشر البلبلة في المجتمعات بما يهدد أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية، ما يستوجب عملاً منظماً من أجل رصدتها والتصدي لها والعمل على إبطال مفعولها. وإذا كان صحيحاً أن الأجهزة الأمنية بمؤسساتها المختلفة هي المعنية في المقام الأول بإعداد الإستراتيجيات ووضع الخطط للتصدي للشائعات ولكل آثارها وتداعياتها، فإنه من الصحيح أيضاً أن أنجع أساليب التعامل مع الشائعات أن يتصدى لها المجتمع بقواه البشرية والفكرية والمادية؛ من خلال الأسرة والمسجد والكنيسة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الإعلامية، مع القضاء على الجهل والأمية والتخلف؛ فضلاً عن الاهتمام بالإعلام الأمني الذي أصبح مطلباً ملحاً وأوثق ارتباطاً بصميم العمل الأمني وأولوياته؛ لتلافي الآثار السلبية الناتجة عن الأعمال الإجرامية، وخاصة تلك المتعلقة بالشائعات وما يترتب عليها من خسائر فادحة، مع العمل على تفعيل الإستراتيجيات والاتفاقيات كافة التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في هذا الخصوص.

وبعيداً عن الاستخدامات الحميدة أو السلمية للكمبيوتر، يمكن القول بأن التطور المذهل في هذا المجال، قد ترتب عليه نشوء جرائم ناتجة عن استخداماته المتعددة، وهذه الجرائم إما أن تقع على الكمبيوتر نفسه، وإما أن تقع بواسطة الكمبيوتر، حيث يصبح أداة في يد الجاني يستخدمه لتحقيق أغراضه الإجرامية. ويحتل موقع الفيس بوك، المركز الأول في شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يستخدمه ما يزيد على ٥٠٠ مليون زائر على مستوى العالم، ليعد أكثر المواقع استخداماً على

شبكة المعلومات في البلاد العربية، وتتصدر مصر المركز الأول عربيًا وإفريقيًا في استخدامه، بعدد ٥ ملايين مستخدم، ما يشير إلى حالة الانسحاب الاجتماعي في الدول العربية إلى العالم الافتراضي الذي أصبح أكثر تأثيرًا في تشكيل الوعي النفسي للشباب العرب، خاصة إذا علمنا أن أغلب مستخدمي هذا الموقع تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عامًا، ويحتل الذكور النسبة الأعلى (حسب إحصاءات موقع أليكسا): أي أن هذه المرحلة العمرية يتشكل وعيها الآن عن طريق العالم الافتراضي الوهمي.

وتوجد شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك عالمًا اجتماعيًا وهميًا موازيًا للعالم الحقيقي، يعتقد مستخدموه في مصداقية العلاقات التي تنشأ من خلاله، على الرغم من سرعة تكوينها أو التخلص منها، ما يزيح عن كاهل الشباب أي مسؤولية اجتماعية أو نفسية تصحب تكوين العلاقات والصدقات في العالم الواقعي، ويأتي هذا متسقًا مع عدم النضج الانفعالي والعاطفي للشباب في هذه المرحلة العمرية؛ فنشوة تكوين العلاقات السريعة التي قد تتجاوز القيود الأخلاقية أو الاجتماعية في المجتمعات العربية قد تؤدي إلى الرغبة في الاستمرار والتعود على استخدام الفيس بوك، ينتج عنها حالة صنفها علماء النفس بأنها إدمان قد يحتاج علاجًا لما فيه من فضولية للتعرف على الحياة الشخصية للآخرين، على الرغم مما قد يسببه هذا من اضطرابات نفسية لا يعيها الشباب في هذه المرحلة.

وتبعًا لنتائج الأبحاث التي أجريت على شريحة من مستخدمي المواقع الاجتماعية من الشباب وعلى رأسها الفيس بوك، وُجد أنه يؤثر سلبيًا عليهم، ويسبب لهم بعض الاضطرابات النفسية اللا شعورية، نتيجة

الدعم الذي يتلقونه من أصدقائهم المشتركين معهم في الموقع نفسه ، سواء أكان بالإعجاب أم التعليق على أفكارهم و صورهم الشخصية، ما ينتج عنه حالة من تضخم مفهوم الذات الوهمي، الذي يؤدي بدوره إلى النرجسية يصحبها مزيد من الرغبة في استعراض حياته الشخصية؛ لنيل مزيد من الإعجاب والدعم النفسي الوهمي، ما قد يخالف الواقع. فقد يكون الشخص نفسه مفتقداً لأي تقدير ذاتي أو اجتماعي من المحيطين به، فيحاول تجاوز تلك العقبة الشخصية في العالم الافتراضي؛ ونتيجة للانغلاق الاجتماعي وعدم قدرة الشباب على التكيف مع الواقع المحيط بهم، يلجأون إلى الحصول على تقدير لنشاطهم الممارس على الفيس بوك، مثل: وضع الفتيات صورهن شبه العارية أو مواقف حياتية خاصة جداً على صفحاتهن، لجذب الانتباه وحب الظهور والشهرة. فالفيس بوك يصنع حالة من الانفصال بين الذات الحقيقية والوهمية، ما يشكل عائقاً في التواصل الاجتماعي الفعلي. (إسماعيل، ٢٠١٣م، ص ٨)

نتائج الدراسة

تتضح من الدراسة النتائج الآتية:

- ١- أعادت وسائل الإعلام الجديد تشكيل خارطة العمل الاتصالي في المجتمعات المعاصرة بما تحمله من خصائص، كعالمية الانتشار، وسرعة الوصول، والتفاعل، وتعدد الوسائط، وقلة التكلفة.
- ٢- أحدثت شبكات التواصل الاجتماعي انعكاسات كبيرة على قواعد حرية النشر والتعبير وتدعيم الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان وغيرها من مفاهيم سياسية وتجارية وأكاديمية واجتماعية انتشرت وتكونت حولها الجماعات؛ مستفيدة من سهولة استخدامها

والمشاركة فيها دون حاجة إلى خبرات تقنية أو تكاليف مادية، إلى درجة أن بعضهم يرى أنها سوف تؤدي إلى بزوغ (فكر كوكبي) يعمل على تغيير العالم؛ إلا أنها من ناحية أخرى قد تؤدي دورًا هدامًا إذا ما أسيء استخدامها.

٣- كانت النظرة إلى الشبكات الاجتماعية في المنطقة العربية تميل إما إلى التجاهل أو الخوف والحذر منها؛ لاعتبارات سياسية أو اجتماعية، أو التقليل من أهميتها باعتبارها فقاعة أو ظاهرة مؤقتة، غير أن الدور الذي قامت به تلك الشبكات - وبشكل خاص فيس بوك وتويتر ويوتيوب - في الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة مع بداية عام ٢٠١١م جعل الحكومات والمؤسسات التجارية والتعليمية تبدي اهتمامًا أكبر بعض الشيء بتلك الشبكات، غير أن توظيفها في القطاعات الحكومية والتجارية والتعليمية والاجتماعية ما زال ضعيفًا؛ مقارنة بالإمكانات الكامنة التي تتيحها، وتطبيقات استخدامها في الدول الأخرى المتقدمة، وهو ما يستوجب إعادة النظر في كيفية التعامل مع هذه الشبكات وتوظيفها بما يخدم المصلحة الوطنية.

٤ - تعد إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية من القطاعات التي تسعى إلى إحداث تأثير في عملية نشر الوعي الأمني من خلال البرامج التوعوية والإرشادات التي تسعى إلى تقديمها؛ وذلك لتوعية المواطن بكل الأمور التي تتعلق بالحفاظ على الأمن، سواء أكان الأمن الشخصي أم الأمن العام للمجتمع بأكمله. ويتفق هذا مع دراسة إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية الكويتية حول أساليب التوعية للمواطن حيال المخاطر التي تهدد أمنه الشخصي.

٥ - جاءت قضية التوعية الفكرية حول الجوانب الأمنية المختلفة، على رأس اهتمامات أفراد العينة؛ وذلك لما يتطلبه المجتمع من توعية بالجوانب الأمنية المختلفة، خاصةً في ظل تزايد الشائعات وتأثيراتها المختلفة في الواقع. وجاء هذا متفقاً مع ما توصل إليه مؤتمر وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث أظهرت النتائج أن قضية الاختراق الفكري لبعض أبناء الكويت والخليج العربي، كانت من أبرز المخاطر التي تواجه تلك الدول، وأدت إلى تطرف بعض الشباب أو تبنيه اتجاهات فكرية غير سوية.

٦ - أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين الإعلام والأمن؛ إذ أن الأمن يتطلب مساندة قوية لبرامجه وخططه، وهو ما يقوم به الإعلام؛ ممثلاً في وسائله المختلفة. ويأتي هذا متفقاً مع ما أكدته إحدى الدراسات حول علاقة الأمن بالإعلام؛ ذلك أن الإعلام يعد أهم وسيلة من وسائل التأثير الجماهيري، وقد أدى دوراً كبيراً في حياة المجتمعات الإنسانية. والأمن لا يقل أهمية عن الإعلام؛ فهو من الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع. ومن ثم فقد اتسع تأثير الإعلام ليشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والثقافية، والوطنية. ومع التطور في المجتمعات كان لا بد أن ينشأ مفهوم جديد يساير التقدم الذي حدث في المجال الأمني؛ هذا من الجانب الأمني. أما الجانب الإعلامي فقد اعتراه التطور الكبير أيضاً؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة التدفق الإعلامي عبر الوسائل المختلفة التي تنقل الأخبار، لا سيما الأمنية، فتعددت المصادر ولم تعد الجهات الأمنية قادرة على أن تكون مصدراً للأخبار في الوقت نفسه؛ إذ تتصف الأجهزة الأمنية دائماً بالتكتم والسرية إزاء المواقف التي تتطلب الصراحة والوضوح.

٧- أجمع أفراد العينة على أهمية الوعي الأمني؛ وذلك باعتباره يمثل بعداً مهماً في عمل إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية. ويأتي هذا متفقاً مع ما أكدته إحدى الدراسات حول أهمية العلاقات العامة والإعلام في المجال الأمني؛ ذلك أن الوعي الأمني لا يعني الإدراك وكيفية التعامل مع القضايا فحسب، بل هو في حد ذاته عملية مركبة معقدة تشتمل على معرفة الحقائق الواقعية وإدراك المصالح المادية والثقافية للفرد والمجتمع، وغيرها من المصالح وربطها بالواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي السائد في المجتمع، مع تجنب المصالح الفردية الذاتية والانحياز إلى مصلحة الجماعة. ومن ثم يرى الباحث أن التوعية الأمنية من حيث كونها إعلاماً وأمناً، لا تقف عند ذلك الحد، بل ترتبط بجوانب نفسية وسلوكية للفرد والجماعة؛ فهي تعني استثارة الوعي وتنميته تجاه قضية أو قضايا معينة؛ بهدف تغيير الأنماط السلوكية، أو تغيير وتعديل اتجاهات الرأي العام تجاه هذه القضايا من اتجاهات سلبية إلى اتجاهات إيجابية، أو من تعاطف إلى رفض ومواجهة حسب طبيعة القضية وتأثيرها في المجتمع والموقف الذي يتعين على المجتمع اتخاذه منها.

٨- عدم وضوح مفهوم العلاقات العامة في المؤسسات الأمنية لدى أحد الأطراف ذات العلاقة ببناء هذا المفهوم (المجتمع، الأجهزة الأمنية، المؤسسات الإعلامية). وهو أمر اتضح جلياً في إجابات الباحثين عن الأسئلة المتعلقة بدور أجهزة العلاقات العامة في المجتمع.

٩- ضعف إيجابية اتجاهات الباحثين - كما اتضح من الدراسة الميدانية - نحو الممارسات الإعلامية للأجهزة الرسمية، ولوسائل الإعلام التفاعلية خاصة. ويعود ذلك إلى مبالغة بعض الوسائل الحكومية في تبني الموقف

الرسمي تحت دعاوى الدفاع عن المصلحة الوطنية؛ ما يؤدي إلى تحول الخطاب الإعلامي الصادر عن هذه الجهات إلى ما يشبه المواعظ والنصائح، بدلاً من العمل المهني؛ فضلاً عن مثالية الخطاب الإعلامي الرسمي، حيث يبالغ في تقديم ما تقوم به الجهات الأمنية؛ باعتباره عملاً دقيقاً ومنظماً، يملك معدلات عالية من الحلول الجاهزة لكشف طبيعة الغموض الذي يكتنف أي عمل إجرامي. ويصدق ذلك أحياناً على ما يُقدّم من بيانات حول الجرائم؛ حيث تغطي الرسمية على الخطاب، وتقل العناية بتوظيف المداخل، والصياغات، والأساليب الإعلامية المناسبة، إلى جانب مبالغة الخطاب الرسمي في تقديم المجتمع بأفضل صورة.

١٠ - يؤدي نقص الموارد المادية والبشرية لأجهزة العلاقات العامة بوزارة الداخلية إلى ضعف تغطية الأحداث للأزمة الأمنية، وقلة الخبرة لدى بعض الإعلاميين العاملين في المجال الأمني؛ ما يؤدي إلى عدم القيام بالدور المطلوب في تلك الأجهزة؛ فعلى الرغم من التزايد الواضح في عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة؛ فإن هناك قصوراً في عدد البرامج الإعلامية الأمنية التي تستهدف تأمين المواطن ضد التيارات الوافدة.

توصيات الدراسة

وفي ضوء كل ما سبق، تخلص الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات التي تتعلق بعضها بالإعلام الأمني ودوره بصفة عامة وكيفية تطويره والإرتقاء بأدائه، ويتعلق بعضها الآخر بدور الإعلام الأمني في مواجهة الشائعات على وجه التحديد، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: توصيات تتعلق بالإعلام الأمني بصفة عامة:

١ - تعزيز المسؤولية لدى جهاز الإعلام الأمني؛ فنظراً للطبيعة الخاصة والحساسية والدور المتميز للإعلام الأمني، فمن المهم أن ينطلق هذا الإعلام من مناهل المسؤولية بشقيها: المسؤولية الذاتية التي تعني الرقابة الذاتية، والمسؤولية النظامية التي تعني مسؤولية مهنية محكمة بنظم ولوائح خاصة بها؛ فضلاً عن القوانين العامة التي تحكم الإعلام في كل بلد. ولا شك في أن وضوح هذه المسؤولية بشقيها لدى المشتغلين في مجال الإعلام الأمني يحول دون حدوث أي تجاوزات يمكن أن تضر بالأمن العام أو بالحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان أو بقطاع الإعلام الأمني نفسه.

٢ - بناء منظومة إعلامية إستراتيجية موحدة، تهدف إلى تنمية الوعي العام الوطني في أوساط المجتمع والتصدي لما تطرحه وسائل الإعلام المغرضة للتأثير سلباً على عقيدة الأمة ومبادئها.

٣ - إزالة المعوقات كافة التي تحول دون إقامة علاقات حسنة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين، وهو ما يتطلب على سبيل المثال إزالة رواسب الماضي المتمثلة في الحواجز النفسية بين المواطن ورجل الأمن، والارتقاء بالمستوى التعليمي والثقافي لبعض منتسبي الأجهزة الأمنية، وتغيير صورة رجل الأمن في وسائل الإعلام وإظهاره بصورة مناسبة لا تسيء إليه وإلى دوره، والرد على ما تنشره أو تذيعه بعض وسائل الإعلام الأجنبية من أخبار أو تقارير تحاول من خلالها تغذية الكراهية بين رجال الأمن والمواطنين.

٤ - إثراء الأدبيات العلمية للإعلام الأمني المتخصص بمزيد من الدراسات النظرية والميدانية على حد سواء؛ لمعالجة مشكلات الإعلام الأمني والخروج بتصور علمي وعملي لخطوات العمل المدروسة في المستقبل على أن تتحدد حسب الظروف المتغيرة والتطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

٥ - تطوير إستراتيجية أمنية عامة وشاملة ومرنة للإعلام الأمني في الدول العربية تتبناها في خطوطها العامة، مع ضرورة تطوير إستراتيجية متشعبة عنها لكل دولة عربية تتناسب مع أوضاعها الخاصة وتلتقي مع الإستراتيجية العامة، بحيث تثري كل واحدة منها الأخرى وتسندها دون تعارض أو تناقض؛ فمن الضروري وضع إستراتيجية لما ينبغي عمله وما ينبغي تركه في الإعلام الأمني والميدان الإعلامي بعامة.

٦ - فتح باب التعاون مع القطاع الخاص للإفادة من إمكانياته في التدريب والإنتاج الخاص والانتقال بالعمل الإعلامي الأمني من العمل التقليدي المنتج في وسائل الإعلام الحكومية إلى العمل الاحترافي المتميز في إنتاج كافة أنواع المواد الإعلامية (المسموعة والمرئية والمطبوعة)، وعبر الوسائل التقليدية والحديثة (المعارض المتنقلة، نشر الكتيبات المعدة لمناقشة قضايا أمنية محددة، إعداد أعمال درامية وكوميدية هادفة ومتضمنة رسائل أمنية مغلقة، اللوحات الإلكترونية في الشوارع والملاعب الرياضية والأماكن العامة، الأقراص المدججة، الإعلانات عبر مواقع الإنترنت، طرح الموضوعات في الأفلام الترفيهية، رسائل عبر شاشات دور السينما، رسائل عبر الهاتف، مشاركة في غرف الدردشة).

٧- إدخال تخصص الإعلام الأمني في مناهج كليات ومعاهد الإعلام والكليات الأمنية في البلدان العربية، على أن يتمثل الهدف الأساسي من هذا التخصص في تخريج متخصصين لديهم المعرفة العلمية الصحيحة عن الإعلام الأمني ومفهومه، آلياته، وسائله، تقنياته.

٨- تطوير صيغ قانونية وقضائية لملاحقة الوسائل الإعلامية التي تحرض على الجريمة والانحراف وتنشر الشائعات والأكاذيب وتبث الرعب والفوضى في المجتمع، وذلك في ضوء إعداد اتفاقية أمنية إعلامية مشتركة بين البلدان العربية.

٩- رفع معنويات منتسبي الشرطة ومنحهم الحوافز والحقوق والاتصال الدائم بين القيادة والأفراد بما يحقق روح الفريق الواحد، ورفع مستويات التدريب للفاعلين في مجال الإعلام الأمني.

ثانيًا: توصيات تتعلق بدور الإعلام التفاعلي في مواجهة الشائعات :

١ - دعوة المؤسسات الإعلامية والمجتمعية الرسمية منها والأهلية على اختلاف مستوياتها للتصدي للشائعات باعتبار أن مكافحتها والتصدي لها مسؤولية المجتمع كله.

٢ - دعوة المصادر الرسمية للمعلومات إلى سرعة تقديم المعلومات الداحضة للشائعات؛ حماية للمجتمع من الآثار المدمرة والمغرضة التي تنال من أهداف الأمة ورسالتها الإنسانية والحضارية.

٣- الحد من تضارب الآراء والتصريحات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية أو الخاصة التي تتناول موضوعات ذات صلة بموضوع الشائعات المنتشرة في المجتمع.

٤ - توجيه مصادر المعلومات ووسائل الإعلام إلى نشر المعلومات الصحيحة المتعلقة بالشائعات في وقتها حرصاً على عدم انتشارها، مع الحرص على تزويد المواطنين بالأخبار المتعلقة بالشائعة أولاً بأول، وذلك لوجود علاقة عكسية بين الشفافية والشائعة التي يعزى ظهورها إلى اختفاء المعلومات وفقدانها، حيث تنتشر وتنشط عندما تغيب الحقائق والأخبار الصحيحة، وتختفي بظهور الخبر اليقين. وغني عن القول إنه من طبيعة الإنسان البحث عن المعلومة التي تضمن له الطمأنينة والأمان، وإذ لم يحصل عليها من مصادر موثوقة لجأ إلى مصادر أخرى قد تكون بؤراً لبث الأخبار الملفقة والشائعات ما يؤدي إلى تصديقها والمشاركة في بثها وتوسيع دائرة انتشارها في المجتمع.

٥ - نشر الوعي العام بمخاطر الشائعات من خلال المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

٦ - لجوء الأجهزة الأمنية إلى استخدام الأدوات ذاتها التي اعتمد عليها مروجو الشائعة، فثمة أهمية كبرى على سبيل المثال في الاعتماد على الصحافة الإلكترونية والبريد الإلكتروني للجماعات المستهدفة، مع تحليل الأخبار ودراستها دراسة موضوعية وشفافية عالية من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل بصورة مستمرة ودورية بما يضمن تقديم أبحاث ودراسات وأوراق عمل بشأن وسائل وآليات تفعيل دور الإعلام الأمني في مكافحة الشائعات وغيرها من الجرائم.

٧ - ترسيخ مفاهيم الانتماء الوطني والغيرة الوطنية لدى أبناء المجتمع الواحد وتعميقها وتضمينها المناهج التعليمية والممارسة الوظيفية؛

لتقوية المناعة الوطنية والحس الوطني عند المواطن ضد خطر الشائعة، بحيث لا يسمح بتسربها أو ترويجها في بلده بطريقة قد تدفع ببعض المندسين والمرجفين بالعبث بأمنه واستقراره، وهو ما يتطلب استثمار قيم المواطنة لدى الجمهور على أسس ومبادئ مشتركة سواء أكانت شرعية أم اجتماعية أم أخلاقية؛ لأن ذلك يعني المشاركة في تحمل المسؤولية بصورة جماعية من قبل شرائح المجتمع كافة حيال المحافظة على الأمن والاستقرار.

٨ - تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية في مجال التحصين الاجتماعي والنفسي والديني ضد الشائعات، وخاصة لدى الشباب وذلك بتقوية قيمهم ومعتقداتهم وانتمائهم لوطنهم؛ ليتكون لديهم حائط صد من القيم الشخصية المتينة التي لا تتزعزع أمام الشائعات، مع العمل على ملء أوقات فراغهم بالعمل المفيد مثل: استخدام الإنترنت للثقافة العامة، وتزويدهم منها بمعلومات مفيدة، وكذلك استخدام الإنترنت في مجال البحث العلمي في شتى المجالات والموضوعات العلمية والثقافية.

٩ - تقديم حملات إعلامية إلكترونية مستمرة ومتواصلة لمواجهة الشائعات والأكاذيب وتحصين المواطنين من الوقوع في براثنها من خلال ترسيخ الوعي الأمني لديهم.

١٠ - العمل على تغيير الصورة الذهنية السلبية لرجال الأمن لدى أفراد المجتمع وحثهم على التعاون معهم والثقة فيهم لمواجهة الشائعات والأكاذيب، من خلال إشاعة أجواء من الثقة بين المواطنين والمسؤولين الأمنيين أساسها المصارحة والمكاشفة من خلال إتاحة المجال العام أمام المواطن للاستفسار عن القضايا التي يريدها، ما

يساعد على كشف الحقائق وتوضيح كثير من الأمور التي يمكن أن تشكل بيئة مناسبة لبث الشائعات، مع التأكيد على أهمية الاتصال والتواصل ما بين القيادات السياسية والمواطنين؛ لبناء حالة من الثقة والمصداقية من شأنها الحد من الشائعات ومنع انتشارها دون أن نغفل أهمية الكشف عن أي انحرافات أو أخطاء وقع فيها بعض المسؤولين؛ بهدف إرساء أجواء من الثقة والطمأنينة لدى المواطن تجاه مؤسسات الدولة المختلفة.

١١ - انتقاء الكوادر الإعلامية المناسبة والمؤهلة لتوجيه رسالة الإعلام الأمني المعدة بعناية والمراجعة من قبل خبراء الإعلام الأمني وفق أساليب طرح متنوعة تراعي التوازن والاعتدال.

١٢ - إلزام الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية كافة، خصوصاً الجهات الخدمية، بتعيين متحدثين رسميين في مقارها الرئيسية، وفي الفروع بحسب الحاجة للتواصل مع وسائل الإعلام وتزويدها بالمعلومات الصحيحة والمستجدة أولاً بأول.

١٣ - التصدي للأزمات باعتبارها مدخلاً للشائعات، ولأن الأزمة هي في الواقع شائعة سلبية، ويتم التصدي لها من خلال إحداث مراكز أو ما يسمى بعيادة الشائعات، يعمل بها متخصصون؛ لتقديم النصائح لكافة شرائح المجتمع وتزويدهم بمهارات كيفية تفنيد الشائعات والرد عليها.

١٤ - ضرورة كسب الموقف الإعلامي الذي أضحي ضرورة أمنية، والعمل وفق منهج يعتمد على الاستمرارية في أخذ زمام المبادرة، وأن يكون النشاط الإعلامي قادرًا على المواصلة مع الناس بحيث لا يترك أي مجال للشائعات؛ فالحضور الإعلامي الفاعل من شأنه

تضييق مساحة نقل الشائعات، وتحقيق الحصانة الإعلامية للمجتمع والوقاية من تأثير الإعلام المضاد في ضوء ما نشهده من تطور تقني في مجال الاتصالات والإعلام.

ثالثاً: توصيات تتعلق بالحماية القانونية تجاه شائعات الشبكات الاجتماعية:

١ - ضرورة تقنين قواعد جديدة لمكافحة الجرائم المعلوماتية؛ تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم، ولا سيما فيما يتعلق بالإثبات في الدعاوى الناشئة عنها؛ سواء أكان ذلك في الدعاوى الجنائية أم المدنية أم التأديبية، كما ينبغي تعديل قواعد الإجراءات الجنائية؛ لتتلاءم مع هذه الجرائم.

٢ - ضرورة التنسيق والتعاون الدولي قضائياً وإجرائياً في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية .

٣ - ضرورة تخصيص شرطة خاصة لمكافحة الجرائم المعلوماتية؛ وذلك من رجال الشرطة المدربين على كيفية التعامل مع أجهزة الحاسوب والإنترنت.

٤ - يتعين تدريب وتحديث رجال الادعاء العام - أو النيابة العامة - والقضاء بشأن التعامل مع أجهزة الحاسوب والإنترنت .

٥ - ينبغي أن تنص التشريعات العربية - مثلاً - على اعتبار أن الإنترنت يعد وسيلة من وسائل العلانية في قانون العقوبات والقوانين ذات الصلة بالجرائم المعلوماتية؛ مع الأخذ في الاعتبار أن الإنترنت أوسع انتشاراً من سائر وسائل النشر والعلانية الأخرى.

٦ - ينبغي تعديل قوانين ونظم الإجراءات الجزائية (الجنائية)؛ بالقدر الذي يسمح ببيان الأحكام التي يلزم اتباعها حال التفتيش على الحاسبات، وعند ضبط المعلومات التي تحويها وضبط البريد

الإلكتروني حتى يستمد الدليل مشروعيته.

٧- ينبغي أن يسمح للسلطات القائمة بالضبط والتحقيق بضبط البريد الإلكتروني وأي تقنية أخرى قد تفيد في إثبات الجريمة والحصول على دليل، والكشف عن الحقيقة.

٨- ينبغي امتداد إجراءات التفتيش إلى أي نظم حاسب آلي أخرى، يمكن أن تكون ذات صلة بالنظام محل التفتيش وضبط ما بها من معلومات، ويشترط في هذه الحالة أن يكون هذا الإجراء ضرورياً، والقاعدة العامة - في هذا الشأن - الضرورة تقدر بقدرها .

٩- يتعين أن تكون للسلطات القائمة بالضبط والتفتيش : سلطة توجيه أوامر لمن تكون لديه معلومات خاصة للدخول على ما يحويه الحاسب الآلي والإنترنت من معلومات للاطلاع عليها.

١٠- ضرورة النص صراحة في القوانين المنظمة للإثبات - الجنائي والمدني - بما يسمح للقاضي بأن يستند إلى الأدلة المستخرجة من الحاسب الآلي والإنترنت في الإثبات ؛ طالما أن ضبط هذه الأدلة جاء نتيجة إجراءات مشروعة، على أن تتم مناقشة هذه الأدلة بالمحكمة وبحضور الخبير؛ وبما يحقق مبدأ المواجهة بين الخصوم.

١١- يتعين اعتبار نشر وطباعة الصور الجنسية عن طريق الإنترنت، مما يدخل ضمن زمرة جرائم الآداب.

١٢- ضرورة تجريم استخدام الأطفال في تصوير أفلام تمثلهم في أوضاع مخلة بالآداب العامة وعرضها على شبكة الإنترنت وباستخدام البريد الإلكتروني.

١٣- يتعين النص صراحة على تجريم الدخول غير المصرح به على البريد الإلكتروني لإتلاف محتوياته أو إرسال صور إباحية أو تغيير محتواه أو

إعاقة الرسائل أو تحويلها عبر الإنترنت.

١٤ - ضرورة سن التشريعات لمكافحة جرائم الإنترنت، وذلك بإدخال كافة صور السلوك الضار والخطر على المجتمع التي يستخدم فيها الإنترنت .

١٥ - تتعين إتاحة الفرصة للمواطنين من أجل المشاركة في مكافحة الجرائم المعلوماتية؛ وذلك من خلال إيجاد خط ساخن يختص بتلقي البلاغات المتعلقة بهذه الجرائم، خصوصًا الجرائم الأخلاقية كحالات الإعلان عن البغاء، وممارسة الفجور أو الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

١٦ - ضرورة نشر الوعي بين صفوف المواطنين، ولاسيما الشباب بمخاطر التعامل مع المواقع السيئة على شبكة الإنترنت، مع ضرورة نشر الوعي المجتمعي بالمخاطر النفسية والاجتماعية وغيرها الناجمة عن الاستخدامات غير الآمنة للإنترنت وتكثيف التوعية بالآثار السلبية الصحية المترتبة على الممارسات الشاذة؛ وذلك بأسلوب غير مباشر من خلال المواد الدرامية.

١٧ - يتعين إدخال مادة «أخلاقيات استخدام الإنترنت» ضمن المناهج الدراسية في التعليم ما قبل الجامعي .

١٨ - إنشاء قسم جديد في كليات الحقوق بالجامعات العربية؛ لدراسة الحماية القانونية للمعلوماتية أو تحت مسمى آخر مثل: «قانون المعلوماتية والإنترنت» أو «قانون الحاسب الآلي والإنترنت».

١٩ - تفعيل دور المجتمع المدني، ولاسيما الجمعيات الأهلية للقيام بدورها في وقاية الشباب من الوقوع في الممارسات الخاطئة للسلوكات والممارسات الضارة أخلاقياً عبر شبكة الإنترنت .

٢٠- تعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية المعنية بمكافحة الجرائم المعلوماتية؛ وخصوصاً الإنترنت. وفي هذا المقام يمكن أن تنضم الدول العربية إلى الاتفاقات الدولية الخاصة بمكافحة جرائم الإنترنت وخاصة المعاهدة الدولية لمكافحة جرائم المعلوماتية والإنترنت والعمل على دراسة ومتابعة المستجدات على الساحة العالمية.

٢١- أن تسعى الدول العربية إلى إنشاء منظمة عربية تهتم بالتنسيق في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية عبر الإنترنت؛ مع تشجيع قيام اتحادات عربية تهتم بالتصدي لجرائم الإنترنت وتفعيل دور المنظمات والإدارات والحكومات العربية في مواجهة هذه الجرائم عن طريق نظام الأمن الوقائي، ويكون من الأفضل إنشاء شرطة عربية تهتم بمكافحة الجرائم المعلوماتية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

الأنصاري، عيسى بن حسن (٢٠١١م). دليل برنامج موظفي العلاقات العامة. الرياض: برنامج الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز لتأهيل وتوظيف الشباب السعودي.

أولجا، بارت، نيكو كاربتتير (٢٠٠٩م). فهم الإعلام البديل؛ ترجمة علاء أحمد. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

الباشا، فائزة (٢٠٠٦م). الأمن الاجتماعي والعولمة. طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

البداينة، ذياب (٢٠٠٠م). تكوين الاتجاه والمعتقد والرأي العام: بعض التطبيقات الأمنية في تكوين رأي عام واق من الجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً).

البداينة، ذياب (٢٠٠١م). استخدام التقنيات الحديثة في الشائعات، في «أساليب مواجهة الشائعات». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً).

تريثو، دان (١٩٩٠م). الحاسب الآلي. القاهرة: من دون ناشر.

الجحني، علي بن فايز (٢٠٠٠م). «الإعلام الأمني والرقابة والوقاية من الجريمة». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً).

جودة، صابر (٢٠٠٢م). الأمن القومي والبعد الدولي. بيروت: دار الحياة للنشر.

الحارثي، ساعد العرابي (٢٠١٠م). الشائعات وآثارها السلبية في بنية المجتمع وتماسكه. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً).

حسن، علي (٢٠٠١م). أحكام الشائعات في القانون العقابي والمقارن، في «أساليب مواجهة الشائعات». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً)، مركز الدراسات والبحوث. خالد، سليم (٢٠٠٥م). ثقافة مواقع التواصل الاجتماعي والمجتمعات المحلية.. الدوحة: دار المتنبي للنشر والتوزيع.

خالفان، إبراهيم (٢٠٠٩م). الإعلام العربي وتحديات المستقبل. القاهرة: دار الغد للنشر.

خضور، أديب (٢٠٠٦م). خصائص الإعلام الأمني وانعكاساتها على تحرير المواد الإعلامية، الندوة الإعلامية: الإعلام والأمن. الخرطوم، ١١ - ١٣ إبريل.

خليفة، محمد (١٩٩٩م). «الإعلام الشرطي بدولة الإمارات العربية المتحدة». الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة.

خليل، جاسم (٢٠٠٢م). العلاقات العامة والإنسانية في الشرطة. دبي: وزارة الداخلية الإماراتية.

الدسوقي، أحمد (٢٠١٠م). الصورة الذهنية لرجل الشرطة لدى الرأي العام المصري. القاهرة: وزارة الداخلية، أكاديمية مبارك للأمن،

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان.

الدعجة، هايل ودعان (٢٠١٠م). التحصين الأمني للرأي العام ضد الشائعات: دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية. الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

الدليمي، عبد الرزاق محمد (٢٠١١م). الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية. عمان: دار وائل للنشر.

دومان، مهدي على (٢٠٠١م). الشائعة والأمن، في ندوة «أساليب مواجهة الشائعات. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً).

رستم، هشام محمد فريد (١٩٩٤م). قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات. مصر؛ أسيوط: مكتبة الآلات الحديثة.

الرمضاني، مازن إسماعيل (١٩٩٤م). الواقع الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية. صنعاء: مركز الجمهورية للدراسات الدولية.

زايد، أحمد (٢٠٠٢م). عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، عالم الفكر، المجلد ٣٢، يوليو- سبتمبر.

زهران، حامد عبد السلام (٢٠٠٣م). علم النفس الاجتماعي. ط٦. القاهرة: عالم الكتب.

السواح، محمد (٢٠٠٩م). الإعلام والمجتمع. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

السويداني، عامر (٢٠١٣م). عواصف الشائعات.. محاولة اقتلاع

المجتمع من جذوره _ http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=414&Model=M&SubModel=138&ID=2020&ShowAll=On

السيابي، أحمد بن سالم (٢٠٠٩م). فيس بوك في قفص الاتهام، صحيفة الوطن العمانية، العدد ٩٤٥٣، الصادر في السابع عشر من يونيو.

الشرمان، عدیل (٢٠١٠م). العلاقة بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام العربية. عمان.

شعبان، حمدي (٢٠٠٩م). الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث. القاهرة: مطابع الشرطة.

_____ (١٩٩٧م). «الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث». القاهرة: أكاديمية الشرطة.

الشعلان، أحمد فهد (٢٠٠٢م). إدارة الأزمات: الأسس والمراحل والآليات. ط٢. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. صادق، عباس مصطفى (٢٠١١م). الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال.

الصباغ، عدنان (٢٠١٣م). وسائل الاتصال والتكنولوجيا المحلية. القاهرة: من دون ناشر.

طلبة، محمد فهمي (١٩٩٢م). الحاسبات الإلكترونية حاضرها ومستقبلها، موسوعة دلتا للكمبيوتر. القاهرة: مطابع الكتاب المصري الحديث.

عبد الحميد، محمد (٢٠٠٠م). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير.
القاهرة: عالم الكتب.

عبد الظاهر، وجدي حلمي عيد (١٤٣٥هـ). دور وسائل الإعلام
الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات.. مكة المكرمة: جامعة أم
القرى، كلية العلوم الاجتماعية.

عبد المحسن بدوي محمد أحمد. الإعلام الأمني، <http://ip-2013/5/15>
ecs.sudanforums.net/t80-topic

عبد الهادي، فوزي العوضي (١٩٩٦م). الجوانب القانونية للبريد
الإلكتروني. القاهرة: من دون ناشر.

العجمي، ظافر (٢٠٠٦م). أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته.
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عرب، يونس (٢٠٠١م). الخصوصية وأمن المعلومات في الأعمال اللا
سلكية بواسطة الهاتف الخليوي، منتدى العمل الإلكتروني
بواسطة الهاتف الخليوي. عمان: اتحاد المصارف العربية.

على، نبيل (٢٠٠٣م). تحديات عصر المعلومات. القاهرة: مكتبة الأسرة،
الأعمال العلمية.

عمارة، محمد (٢٠٠٥م). الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق.
القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

عواد، علي نجيب (٢٠٠٦م). النظرة المتبادلة بين الإعلاميين ومسؤولي
الأمن: واقعها ومشكلاتها؛ أعمال الندوة العلمية «الجودة

- النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العوفي، عبد اللطيف (١٩٩٤م). الإقناع في حملات التوعية الإعلامية. الرياض: مطابع التقنية للاؤفست.
- عويضة، كامل محمد (١٩٩٥م). علم نفس الإشاعة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الغمرات، أحمد صالح (٢٠٠٥م). الإعلام الأمني وقت الأزمات، ندوة «العمل الإعلامي الأمني.. المشكلات والحلول». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الفتوخ، عبد القادر بن عبد الله (٢٠٠٣م). الشائعات من المنظور التقني في «الشائعات في عصر المعلومات». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً).
- قنديلجي، عامر إبراهيم (١٩٩٧م). الإحصاء الببليوغرافي واستخداماته في الدراسات العربية. بغداد: جامعة بغداد.
- قيراط، محمد (٢٠١٤م). الإعلام الأمني. الدوحة: جريدة الشرق القطرية، الصادرة في الحادي والثلاثين من يناير.
- اللبان، شريف (٢٠٠٨م). تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- مؤتمر القمة العالمي الأول لمجتمع المعلومات (٢٠١٣م). «نحو مجتمعات المعرفة من أجل السلام. والتنمية المستدامة». باريس، ٢٥ - ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣م.

محمود، حنان (١٩٩٨م). «الإعلام الأمني والصورة الذهنية لرجال الشرطة». القاهرة: أكاديمية الشرطة.

مريد، بهاء الدين محمد (٢٠١٢م). المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية: كتاب الوجوه نموذجاً، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

مسيل، عبد العزيز (٢٠٠٠م). التنظيم الإداري لأجهزة الإعلام الأمني. بيروت: بدون ناشر.

مصطفى، يونس خالد عرب (١٩٩٤م). جرائم الحاسوب: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة. عمان: الجامعة الأردنية. المطيري، غسان خلف (٢٠٠٨م). الإعلام والتكنولوجيا. الكويت: مؤسسة التقدم العلمي.

المقدادي، خالد غسان يوسف (٢٠١٣م). ثورة الشبكات الاجتماعية. عمان: دار النفائس للنشر.

المقوسي، محمد (١٩٩٧م). إمكانيات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات. عمان: بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للمكتبيين الأردنيين.

مكاوي، حسن عماد (٢٠٠٣م). الاتصال ونظرياته المعاصرة. ط ٤. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

المنصوري، أحمد (٢٠١٣). ترويج الإشاعات في عصر التقنيات <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=75849>

ميرزا، جاسم خليل (٢٠١٢م). دور الإعلام الأمني في التوعية

الاجتماعية في: «مشكلة تعاظم وإدمان المخدرات». الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية.

أبو النصر، سامية (٢٠١٣م). الشائعات والأمن القومي، بوابة

روز اليوسف <http://www.rosaelyoussef.com/articles/2143/%80%80%D9%80%D9%84%D8%B4%D9%D8%A7%D9%80%D8%A7%D8%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B9%D8%A7%D8%80%D9%80%D9%A6%D9%85%84%D8%A3%D9%88%D8%A7%D9%8AA%D9%88%D9%82%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%89%85%D9>

نوفل، أحمد (١٩٨٩م). الحرب النفسية. عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

هاشم، سامي محمد (٢٠٠٣م). الشائعات في المنظور النفسي في عصر المعلومات، في «الشائعات في عصر المعلومات». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً).

وزارة الداخلية البحرينية (٢٠١٠م). التقرير السنوي لوزارة الداخلية البحرينية <http://www.policemc.gov.bh/aboutmc.aspx>

اليونسكو (٢٠١٥م). تقرير نقاش لليونسكو، عالمية الإنترنت: وسيلة لبناء مجتمعات المعرفة وإعداد خطة للتنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، النسخة العربية.

ب - الرسائل العلمية:

إبراهيم، عماد (٢٠٠٩م). أثر استخدام الفيس بوك على سلوك طلبة الجامعات، رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التربية.

أسعد، عمرو محمد (٢٠١١م). العلاقة بين استخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية وقيمهم YouTube Facebook نموذجًا، رسالة دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

إسماعيل، ولاء مسعد (٢٠١٣م). المجتمع الافتراضي والهوية: دراسة تطبيقية على الجمهور المصري، رسالة ماجستير غير منشورة.. القاهرة: جامعة القاهرة كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان.

البرجي، هشام سعيد فتحي عمر (٢٠١٥م). تأثير استخدام تكنولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت على العلاقات الاجتماعية للأسرة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة.. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

السبتي، عبد الحكيم محمد (٢٠٠٨م). دور التلفزيون الكويتي في نشر الثقافة السياسية للشباب الكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة.. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

سيد، مروة محي محي (٢٠١٣م). الإعلانات التجارية المقدمة على مواقع

الشبكات الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الاستهلاكي لطلبة الجامعات المصرية: دراسة تحليلية وميدانية ، رسالة دكتوراة. القاهرة: جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم الإعلام.

الشمري، محمد مرضي (٢٠١٥م). الأداء الاتصالي للعلاقات العامة في المؤسسات الأمنية وعلاقته بتنمية الوعي بالأمن الداخلي: دراسة تطبيقية على دولة الكويت، رسالة دكتوراة غير منشورة.. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب.

القحطاني، بدر بن خالد (٢٠٠٥م). دور الإعلام الأمني في الوقاية من خطر المخدرات في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبد المجيد، أسماء مسعد (٢٠١١م). اعتماد الشباب المصري على مضامين ملفات الفيديو، رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم الإذاعة.

عماد، إبراهيم (٢٠٠٩م). أثر استخدام الفيس بوك على سلوك طلبة الجامعات، رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التربية.

المشاري، عبد الله سعد (٢٠٠٢م). معوقات التطوير التنظيمي من وجهة نظر القيادات العليا والوسطى في شرطة منطقتي الرياض ومكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ج - الدوريات:

الببلاوي، حازم (٢٠٠٠م) النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٥٧.

بكري، سعد الحاج (١٩٩١م). شبكات الاتصال وتوظيف المعلومات في مكافحة الجريمة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ١١. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الأكاديمية سابقاً).

التويجري، توفيق (٢٠٠٩م). الفيس بوك والاتجاهات السلوكية، مجلة الصحة النفسية. القاهرة: جامعة القاهرة، العدد ٨.

جنيد، حنان (٢٠٠٣م). تكنولوجيا الاتصال التفاعلي الإنترنت وعلاقته بدرجة الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات المصرية: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات الخاصة المصرية. القاهرة: المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ١٨.

راضي، زاهر (٢٠٠٣م). استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، العدد ١٥، جامعة عمان الأهلية.

شاهين، باسم (٢٠١٢م). المؤسسة الحكومية ومواقع التواصل الاجتماعي: التحديات والفرص، مجلة الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة، العدد ١١.

عبد الصادق، عادل (٢٠١٢م). استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بين الأمن والحرية، ملف الأهرام الإستراتيجي.. القاهرة:

مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة ١٩،
ع ٢٠٨، أبريل.

علوي، مصطفى (٢٠٠٠م). ملاحظات حول مفهوم الأمن، مجلة
النهضة، العدد الخامس. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية.

مختار، عفاف بنت حسن (٢٠١٢م). الإشاعة وخطرها على ولاة الأمر،
مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٩٦. الرياض: الرئاسة العامة
للبحوث العلمية والإفتاء.

الهمص، عبد الفتاح (٢٠١٠م). الأبعاد النفسية والاجتماعية في ترويج
الشائعات عبر وسائل الإعلام وسبل علاجها من منظور
إسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد
١٨، ع ١٧٤، يونيو ٢٠١٠م. فلسطين؛ غزة: الجامعة الإسلامية،
كلية التربية.

د- الندوات والمؤتمرات:

البشري، محمد الأمين (٢٠٠٠م). التحقيق في جرائم الحاسب الآلي،
بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت. أبوظبي:
جامعة الإمارات العربية المتحدة.

البكور، نايل محمود (٢٠٠٠م). الأساليب الحديثة في التحصين النفسي
والاجتماعي ضد الشائعات، في: ندوة «أساليب مواجهة
الشائعات». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحربي، عبد الكريم عبد الله المجيدلي (١٤٢٥هـ). الدور الاجتماعي

للمؤسسات الأمنية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، ٢١ - ٢٤ صفر ١٤٢٥هـ.

حريري، أسامة (٢٠٠٦م). تهيئة الدور الإعلامي لتنمية الوعي لدى الجماهير. جدة: وزارة الداخلية، المديرية العامة للدفاع المدني، مؤتمر الدفاع المدني، ٦ - ٨ يناير.

حسن، سعيد علي (٢٠٠٧م). نحو التخطيط الإستراتيجي والتحليل البيئي للنهضة الاقتصادية العربية لمواجهة المنافسة العالمية في ظل الظروف الراهنة، المؤتمر الدولي لجمعية الهندسة الإدارية، المنافسة العالمية: الفرص والتحديات. القاهرة.

زكي، وليد رشاد (٢٠٠٩م). المجتمع الافتراضي: دراسة في أزمة منظومة قيم الأسرة المصرية، المؤتمر العلمي الأول، الأسرة وتحديات العصر. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٥ - ١٧ فبراير.

السراني، عبد الله بن سعود (٢٠١٢م). دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة، في ندوة «برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السلطان، فهد بن سلطان (١٤٢٩هـ). التربية الأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني، بحث مقدم إلى ندوة «الأمن مسئولية الجميع». الرياض: ١١ - ١٤ المحرم.

شحاتة، علاء الدين محمد (١٩٩٣م). رؤية أمنية للجرائم الناشئة

عن استخدام الحاسب الآلي، بحث مقدم إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي. القاهرة.

طالب، أحسن مبارك (٢٠١٢م). الجرائم المستحدثة والإعلام الأمني، ندوة «برامج الإعلام الأمني بين الواقع والمتطلبات. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عجوة، علي (١٩٩٧م). الإعلام الأمني.. المفهوم والتعريف»، الندوة العلمية الخامسة والأربعون. القاهرة: جامعة الأزهر بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض.

أبو العينين، حمدي حسن (٢٠٠٦م). خصائص الإعلام الأمني المهني وسماته، في ندوة «الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

تريثو، دان (١٩٩٠م). الحاسب الآلي. القاهرة: من دون ناشر.

المخرج، فواز بن عبد الله (٢٠٠٦م). دور القطاع الخاص في تنمية مهارات الإعلام الأمني، في ندوة «الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي». الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المنشاوي، محمد (٢٠٠٥م). رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية، ورقة قدمت إلى ندوة «مفهوم الشرطة المجتمعية»، أكاديمية شرطة دبي بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. دبي: الإمارات العربية المتحدة.

يوسف، عبد الله عبد العزيز (٢٠٠٤م). الأمن مسئولية المجتمع: رؤى مستقبلية، ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر «المجتمع والأمن». الرياض: كلية الملك فهد الأمنية.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

- Al-Mazeedi, Moosa, Ismail Ibrahim (1998). The Educational and Social Effect of the Internet on Kuwait University Students. In: Kuwait Conference on Information Highway. V:2 From : 16 – 18 March.
- Al-Najran, Talal (1998). Internet adoption and use by Kuwait University students : new medium, same old gratifications. Unpublished Doctoral Dissertation. Ohio: The Ohio State University.
- Apter, David(2001)Introduction to Political Analysis, Cambridge-Massachusetts,5th,ed.
- Andrew M. Ledbetter, Joseph P. Mazer, Jocelyn M. DeGroot, Kevin R. Meyer, Yuping Mao and Brian Swafford.(2011) “Attitudes toward Online Social Connection and Self-Disclosure as Predictors of Facebook Communication and Relational Closeness” Communication Research Journal, Vol.38, No.1
- Bahgat, Korany and others(2009). The faces of national security in the Arab World, England: Macmillan.
- Bert, Swart,(2011) “Modes of International Criminal Liability”, in: Antonio Cassese, The Oxford Compaion to International Criminal Justice, Oxford University Press
- Burgess, Jean, (August 18, 2009), YouTube: Online Video and Participatory Culture, UK : Polity; 1 edition.
- Christakis, Nicholas A., (November 2011). “Dynamic Social Networks Promote Cooperation in Experiments with Humans” (PDF). Proceedings of the National Academy of

Sciences. 108 (48): 19193–8. PMC 3228461 Freely accessible. PMID 22084103.

Danah M. boyd Nicole B. Ellison,(2016). Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship, Journal of Computer-Mediated Communication International Communication Association 13 210–230 .

Daved smoloon (2009) the impact of the use of facebook on the building society in the context of globalization, N Y sprctrum publication.

DAVID A. BALDWIN,(1997). The concept of security, Review of International Studies British International Studies Association.

Diaz-Ortiz,Claire. (August 30, 2011), Twitter for Good: Change the World One Tweet at a Time, USA: Jossey-Bass; 1 edition

Donald, R., (1999)principles of crime, Chicago Press University of Chicago, U.S.A.

Grunig J.E and Hunt, T.(2007) Managing Public Relations, Harcourt Brace, London,

Howard Rheingold,(1993). THE VIRTUAL COMMUNITY, Homesteading on the Electronic Frontier, Addison-Wesley.

Hughes, Carole (1999). The Relationship of Use of the Internet and Loneliness among College Students. Dissertation Abstract . Vol. 60 (3 – A).

Internet Society Global Internet Report(2015). Mobile Evolution And Development Of The Internet.

James, Sperling. and Emil Kirchner,(1995) The Changing Definition of Security, Paper delievered at the ECSA Conference, Charleston, South Carolina, 11-14 May

- Josep, M. (2000). Treatment: what works and why, NTA National Conference. London
- K. J Holsti(1992) International Politics a framework for analysis (New Jersey N. Jprentice hall. Inc.
- Karbnsky Aren (2010) Facebook and the technology revolution NY: Spectrum publications.
- Kraut, Robert et al (1998) . Internet Paradox : A Social Technology that Reduces Social Involvement and Psychological Well-Being . American Psychologist. V. 53, No. 9, 1017 – 1031.
- Martin Shaw(2003) War, State and society, London, Macmillan.
- Mecheel,Vansoon,.(2010) Facebook and the invasion of technological communities ,Newyork
- Michele. Vinson(2010) facebook and the invasion of technological communities, N . Y Newyork.
- Nie, Norman and Erbing, Lutz (2000). Internet and Society: A Preliminary Report. Stanford Institute for the Quantitative Study of Society. Intersurvey Inc., and McKinsey and Co.
- O.C.Mcswete, (2009). The challenge of social networks, Administrative theory and praxis, vol 13 , issue 1 , march
- Olusola oyenyinka oyewo, Rumor(2007) :An Alternative Means Of Communication In A Developing Nation: The Nigerian Example ,international journal of African &African American studies ,vol,vI,no1,jan
- Prell, Christina. (November 9, 2011), Social Network Analysis: History, Theory and Methodology, USA/Austalia: Sage Publications Ltd.
- Rowell, Rebecca. (January 2011), Youtube: The Company and Its Founders, UK Essential Library

- Seitel, Fraser P.(2009). The Practice of Public Relations. 9th ed, Prentice Hall. University of Stirling, Stirling
- Sanders, CE; Field, TM.; Diego, M; and Kaplan (2000). The Relationship of Internet Use to Depression and Social Isolation among Adolescents. *Adolescence*. 35(138):237-42
- Tye, Larry.(2002) The Father of Spin: Edward L. Bernays and the Birth of Public Relations . Henry Holt, London
- Uslie, Lipson(2000) The great issues of politics, Englewood Cliffs
- Vonderau, Patrick. (December 30, 2009),The YouTube Reader, Sweden: National Library of Sweden
- Weber, Max (2005) Political sociology (translated from German into English), London
- White, H. et al. (1999) . Surfing the net in Later Life: A review of the Literature and Pilot Study of Computer use and Quality of life. *Journal of Applied Gerontology* . Sept. V. 18 (3): 358 – 378.
- Wilcox, Ault and Agee(2009) , Public Relations: Strategies and Tactics, Harper Collins Publishers, London
- Wittkower, D:E. (October 1, 2010), Facebook and Philosophy: What's on Your Mind?. USA: Open Court

porary societies by its characteristics. Such characteristics are: Global spread, access speed, interaction, multimedia and low cost.

- Social networks have had great repercussions on the rules of freedom of publication and expression, and the consolidation of the democratic thought and human rights in addition to other political, commercial, academic and social concepts that have spread and around which groups have formed, benefiting from their ease of use and participation without need for technical expertise or financial costs.
- The study shows a correlation between media and security. As security requires strong support for its programs and plans, which is achieved by media represented in its various means.

At the end of his research, the researcher offered many recommendations, the following are salient:

- To build a unified media information system that aims at developing national public awareness among the community and confronts the tendentious media to negatively influence the nation's creed and principles.
- To remove all obstacles that prevent establishing good relations between the security bodies and the citizens. This requires, for example, removing the past residue of psychological barriers between the citizen and security man, and improving the educational and cultural level of some members of the security bodies, in addition to changing the image of the security man in the media and showing him in a good image that does not harm him or the role he plays.
- To reduce the conflict of opinions and official statements issued by governmental or private bodies that deal with topics related to the subject of rumors spread in society.
- To disseminate public awareness of the dangers of rumors through official and non-official social institutions.
- The need to enact new rules to combat cybercrimes, taking into account the special nature of these crimes.
- The need for the international coordination and cooperation judicially and procedurally in the field of combating cybercrimes.

Abstract

This book addresses the role of the security media in confronting rumors through social networks. It seeks to put up a vision on how to face the negative repercussions of the spread of rumors and lies on the security and stability of the society, especially in light of the exploitation of rumors promoters of the amazing development in the fields of communications and information which became available to everyone. Rumors promoters spread their rumors besides false and tendentious news that target the security and cohesion of the society. This leads to destabilization, impeding development and progress, undermining the morale of citizens and their confidence in their leaders and rulers and even in their potential and ability to achieve community renaissance.

The book also observes the changes that affected rumors in the age of informatics, and the consequent expansion of the use of electronic media. It also reviewed the obstacles that limit the effectiveness of media in combating rumors through social networks.

The book comprises four chapters.

The **first chapter** addresses the methodological framework of the study. It identifies the problem of the study, its questions, objectives, importance, limits, and the conceptual and professional framework of the study.

The **second chapter** highlights the theoretical framework and previous studies through the following: Social networks in different societies, the essence and roles of security media, rumors and their characteristics and types, and previous studies.

The **third chapter** reviews the field study and discussed its findings.

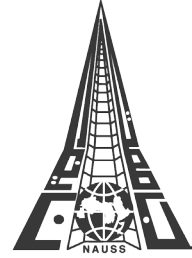
In the **fourth and last chapter**, the researcher offers a proposed strategy to confront rumors by relying on the theory of future trends which seeks to present a forward-looking vision.

Finally, the book presents the conclusion, findings and recommendations.

Among the numerous findings of the study, the following stand prominent:

- New media has reshaped the communication work map in contem-

جَامِعَةُ نَائِفِ الْعَرَبِيَّةِ لِلْعِلْمِ وَالْأَمْنِ
Naif Arab University for Security Sciences



Security Media and Rumors Through Social Networks

(A Survey Study on Social Networks Audience)

Dr. Mohammed Sadeq Ismaeel

Naif University Publishing House

Riyadh

2017A.D